

الأمن المجتمعي في ظل حروب الجيل الخامس: دراسة حالة الجزائر من خلال
منصة X (2026/2019)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية
تخصص: سياسات الحوكمة والأمن

تحت إشراف الأستاذ:
د. كعبش سامي

من إعداد الطالب:
مصباح أمين أنيس

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	المؤسسة	الصفة
د. نجوى بوزورين	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسة اللجنة
د. سامي كعبش	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
د. فاتح خننو	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2026/2025

شكر و عرفان

أقدم بخالص عبارات الشكر والعرفان إلى أستاذي المشرف السيد كعبش سامي تقديراً وامتناناً لما قدمه من دعم وتوجيه متواصل طيلة مسار التكوين والنصائح العلمية والعملية القيّمة التي قدمها ولا يزال يقدمها مستقبلاً بحول الله.

كما أتشرف بتوجيه أسمى عبارات الامتنان والتقدير إلى السادة أعضاء اللجنة المناقشة الأفاضل، على تفضلهم بقبول مناقشة هذا العمل.

ولا يفوتني أيضاً أن أقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، إدارة وأساتذة وطاقماً إدارياً، لما وفّرت من إطار علمي وأكاديمي متميز ساهم تهيئة الظروف الملائمة لإنجاز هذا العمل الأكاديمي.

إهداء

إلى من كللهم الله بالهيبة والوقار... إلى من أحمل اسمهما بكل فخر... إلى والديّ العزيزين .
أطال الله في عمركما، وجزاكما عني خير الجزاء، فبفضل دعواتكما ودعمهما المستمر
وصلت إلى ما أنا عليه اليوم.

إلى رفيقة دربي وزوجتي الغالية .التي كانت خير سند ومعين، لكِ مني كل الحب والتقدير.

إلى قرة عيني وابنتي الصغيرة .التي ملأت حياتي بهجة وأملًا، أدعو الله أن يوفقي لأكون
قدوة حسنة لكِ في العلم والأخلاق.

إلى سندي وعضدي، أخي العزيز وأختي الغالية .بكل معاني الأخوة والمحبة، أشكركما على
وجودكما الدائم بجاني وتشجيعكما الذي لم ينقطع.

إلى كل هؤلاء... أهدي هذا العمل المتواضع.

ملخص الدراسة:

تتمحور هذه الدراسة حول موضوع الأمن المجتمعي في ظل حروب الجيل الخامس، مع التركيز على حالة الجزائر من خلال منصة (X) في الفترة الممتدة من 2019 إلى 2026. وتكمن أهمية البحث في رصد التحولات العميقة التي طرأت على مفهوم الأمن، حيث انتقل من طابعه العسكري التقليدي إلى استهداف العقل البشري والنسيج الاجتماعي عبر أدوات رقمية متطورة. كما تبرز قيمة هذه الدراسة في كشف آليات التلاعب بالإدراك وهندسة الانقسامات المجتمعية التي تسعى لتقويض تماسك الدولة الجزائرية من الداخل خلال فترة زمنية مفصلية تتسم بالسيولة الأمنية والتحولات السياسية الكبرى.

أما من الناحية المنهجية، فقد اعتمدت الدراسة على تكامل مجموعة من المناهج العلمية لتحقيق الدقة التحليلية، حيث استُخدم المنهج التاريخي لتعقب وتتبع تطور التهديدات الأمنية وتفاعلاتها في الجزائر خلال الإطار الزمني المحدد، وفهم سياق التحولات الاجتماعية المرتبطة بها. كما طُبّق منهج تحليل المضمون لتفكيك السرديات المعادية وكشف تقنيات التضليل المستخدمة في عينة من المنشورات والحسابات الموجهة، وعُززت الدراسة بمنهج الاستبيان كأداة ميدانية لجمع بيانات كمية وكيفية حول مدى تأثير الجمهور بالأخبار المضللة، وذلك كله في إطار المنهج الوصفي التحليلي الذي سمح بتشخيص الظاهرة بالاستناد إلى أطروحات مدرسة كوبنهاجن.

الكلمات المفتاحية: الأمن المجتمعي، حروب الجيل الخامس (5GW)، منصة X، التهديدات الهجينة، الجزائر (2019-2026)، شبكات التواصل الاجتماعي.

Abstract :

This study examines the issue of societal security in the context of fifth-generation warfare (5GW), focusing on the case of Algeria through the "X" platform (formerly Twitter) during the period from 2019 to 2026. The significance of this research lies in monitoring the profound shifts in the concept of national security, which has transitioned from traditional military dimensions to targeting the human mind and the social fabric through advanced digital tools. Furthermore, this study highlights the mechanisms of cognitive manipulation and the engineering of societal divisions that seek to undermine the cohesion of the Algerian state from within, during a pivotal period characterized by security fluidity and major political transformations.

Regarding the methodology, the study relies on an integration of several scientific methods to achieve analytical precision. The historical method is used to trace the evolution of security threats and their interactions in Algeria within the specified timeframe. Additionally, a content analysis method is applied to deconstruct hostile narratives and reveal the disinformation techniques used in a sample of targeted posts and accounts on the "X" platform. This is further supported by a survey method, serving as a field tool to collect quantitative and qualitative data regarding the public's awareness and susceptibility to disinformation and fake news. These approaches are framed within a

descriptive-analytical method, which allows for a diagnosis of the phenomenon based on the Copenhagen School's framework of societal security.

Keywords: Societal Security, Fifth-Generation Warfare (5GW), X Platform, Hybrid Threats, Algeria (2019-2026), Social Networks.

مقدمة

تمّ البراديجمات في حقل العلوم السياسية بتطورات لا تسير بشكل خطي وآلي، بل تتبلور عبر صدمات وتحولات في النسق الدولي تعيد تشكيل الوعي بالواقع وتؤسس لأنماط فكرية متجددة. وفي خضم هذه التحولات، برزت إسهامات مدرسة كوبنهاغن لتحدث قطيعة إبستمولوجية مع المفهوم الأمني التقليدي الذي حصر التهديدات في بعده الدولاتي والقوة العسكرية الصلبة. فقد أفسح هذا التطور المعرفي المجال لنموذج يتجاوز المفهوم المادي نحو قطاعات أمنية مسامية، مركبة، وذات تأثير متبادل — وهي الأمن السياسي والاقتصادي والعسكري والبيئي والمجتمعي — كاستجابة حتمية لواقع دولي يتسم بتنامي دور الفواعل غير الدول والنزاعات العرقية، مما كرّس المتغير المجتمعي مرجعاً أساسياً لفهم الديناميكيات الجديدة للظاهرة السياسية الدولية.

لقد رافق هذا الانتقال المفاهيمي طفرة تكنولوجية غير مسبقة في وسائل الإعلام والاتصال، أفرزت قطيعة ثانية تتمثل في رقمنة الروتين الاجتماعي ضمن ظاهرة العولمة، التي اتخذت منحى آخر مع بروز الذكاء الاصطناعي. إن العولمة في صيغتها الكلاسيكية، التي ركزت على تسييل الحدود المادية وحرية تدفق السلع والمعلومات، تطورت لتصبح عولمة إدراكية شاملة؛ حيث لم تعد التكنولوجيا مجرد أداة للتواصل، بل تحولت إلى بيئة حيوية تستوعب التفاصيل الدقيقة للحياة اليومية. إن رقمنة الروتين الاجتماعي حوّلت الفرد من مستهلك للمحتوى إلى مصدر دائم للبيانات، مما سمح ببروز عصر البيانات الضخمة التي تمثل الوقود الأساسي لهندسة المجتمعات الحديثة.

وفي هذا السياق، يمثل دمج الذكاء الاصطناعي مع البيانات الضخمة قفزة نوعية في آليات التأثير، حيث انتقلنا من الدعاية الجماعية إلى الاستهداف الميكرو سلوكي. فالخوارزميات وأتمتتها، من خلال معالجتها للكم الهائل من البيانات الناتجة عن التفاعل الدائم داخل المجتمع 4.0، أصبحت قادرة على فك شفرات الانحيازات المعرفية للمجتمع، وتحديد الانشقات المجتمعية بدقة حسابية، وخلق غرف صدى تعزل الأفراد داخل فقاعات إدراكية، مما يعزز الانقسام ويقوّض التماسك الوطني عبر تغذية السرديات المضادة والانفصامات الهوياتية.

إن هذا المشهد الرقمي أعاد تعريف مفهوم السيادة؛ فالدول لم تعد تواجه تهديدات مادية فحسب، بل أصبحت تواجه اختراقاً سيبر-سيكولوجياً يتسلل عبر خوارزميات وسائط التواصل الاجتماعي ومنها منصة X. إن القدرات التوليدية للذكاء الاصطناعي حوّلت الفضاء الرقمي إلى ساحة معركة مفتوحة لا تعترف بالحدود الزمكانية. وبذلك، فإن العولمة في ثوبها المعاصر أنتجت واقعاً يتسم بالسيولة الأمنية، حيث يتم التلاعب بالإدراكات القاعدية للمجتمعات، مما يجعل الأمن المجتمعي في مواجهة مباشرة مع آلات مؤتمتة مبرمجة لتفكيك الروابط الوطنية من الداخل.

لقد ضاعف هذا التحول من معامل التأثير على العقول، مُقحماً ميداناً جديداً للتنافس إلى جانب فضاءات الحرب الكلاسيكية، ألا وهو العقل البشري. إن احتواء العقل على انحيازات معرفية تجعله عرضةً للتأثيرات العاطفية والتجارب المتراكمة يمثل جوهر حروب الجيل الخامس. فهذه الحروب غير الحركية تستهدف تقويض استقرار الدول عبر التلاعب بالإدراك وهندسة الانفصامات وزرع الصور النمطية الموجهة، مما يهدد التماسك الاجتماعي والإدراكات القاعدية دون الحاجة لصدام عسكري مباشر.

وفي هذا السياق، تجد الجزائر نفسها في قلب هذه التفاعلات بفعل جملة من المحددات المتشابكة: فهي دولة ذات ثقل إقليمي في منطقة تتقاطع فيها مصالح قوى دولية ومحلية متنافسة، ومجتمع يعيش تحولات هوياتية وجيلية عميقة في ظل بنية ديموغرافية شبابية مكثفة الحضور في الفضاء الرقمي. وقد كشف الحراك الشعبي (2019) عن حجم التوظيف الرقمي لمنصات التواصل الاجتماعي في التأثير على مسارات النقاش العام الجزائري، حيث تحولت منصة X تحديداً إلى ساحة تنافس مفتوحة بين سرديات متعارضة تستهدف الجبهة الداخلية والانسجام الوطني.

ومن هذا المنطلق، تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الجوهري التالي:

كيف وُظِّفَت منصة X ضمن أدوات حروب الجيل الخامس لتهديد الأمن المجتمعي الجزائري خلال فترة 2026/2019؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي جملة من الأسئلة الفرعية، من بينها:

- كيف تبلّور مفهوم الأمن المجتمعي وما انعكاسات حروب الجيل الخامس عليه؟
- ما خصائص البنية السوسولوجية الجزائرية وهل تُشكّل الانحيازات المعرفية عاملَ هشاشة أمام التهديدات الرقمية؟
- كيف وُظِّفَت منصة X لاستهداف التماسك الوطني الجزائري خلال الفترة 2026-2019؟
- ما هي الاستراتيجيات المنتهجة لبناء منظومة مجتمعية محصنة ضد هذه التهديدات الحديثة؟

الفرضيات:

- يُؤدي توظيف منصة X كأداة من أدوات حروب الجيل الخامس إلى تهديد نسقي ومتعدد الأبعاد للأمن المجتمعي الجزائري، وذلك عبر هندسة الإدراك واستغلال الانحيازات المعرفية للمجتمع لتسييل هويته الوطنية وتقويض ثقته بمؤسساته السيادية.
- أفضت إعادة تعريف البراديعم الأمني على يد مدرسة كوبنهاغن إلى انتقال جوهري في طبيعة التهديدات من البُعد الدولاتي الصلب القائم على الإكراه العسكري المباشر نحو أبعاد مسامية تستهدف مرجعية المجتمع في هويته وتماسكه المؤسسي.
- تُشكّل التحولات الجيلية العميقة التي يمر بها المجتمع الجزائري بيئةً خصبة للاستهداف الميكرو سلوكي مما يؤدي إلى ثغرات أمنية هيكلية تستغل لزراع السرديات المضادة وتضخيم مواطن الهشاشة الداخلية على منصة X.
- لا تُمثّل السرديات المعادية للجزائر المُتداوَلة على منصة X خطاباً عفويّاً أو تعبيراً مشروعاً عن الاختلاف السياسي، بل تعكس استراتيجيةً منسّقة ومتعددة المستويات؛ وهو ما تُثبته أنماط خطابية قابلة للتصنيف وفق الثلاثية الأرسطية (ETHOS / PATHOS / LOGOS) في عينة المنشورات المُحلّلة.

أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية العلمية

تكتسب هذه الدراسة أهميتها العلمية في كونها:

1. تعالج أحد أبرز مواضيع الوقت الراهن وأكثرها حساسيةً، المتمثل في تأثير حروب الجيل الخامس على الأمن المجتمعي، خاصةً في ظل الاستخدام المكثف لوسائل التواصل الاجتماعي.
2. تُسلّط الضوء على الأدوات والميكانيزمات المتنوعة الموظّفة في حروب الجيل الخامس بهدف تقويض الصمود المجتمعي.

3. تتناول تداعيات هذه الظاهرة على الأمن المجتمعي الجزائري والاستراتيجيات المنتهجة لبناء منظومة متكاملة ومرنة في مواجهتها.

ثانياً: الأهمية العملية

من الناحية العملية، يكتسي البحث أهميته بالنظر إلى:

1. حساسية الإطار الزمني والمكاني للدراسة (الجزائر 2019-2026)، وهي فترة مفصلية شهدت تحولات سياسية واجتماعية عميقة جعلت من الساحة الرقمية مسرحاً لهندسة التضليل.
2. تقديم الدراسة تشخيصاً دقيقاً لآليات اختراق الجبهة الداخلية، وكشفها عن الطرق التي تستخدمها الحسابات الموجهة لضرب الانسجام الوطني والتشكيك في الاستقرار المؤسسي.
3. تُقدّم الدراسة مقترحات استراتيجية قابلة للتطبيق يمكن توظيفها من طرف صانعي السياسات والمؤسسات المعنية بالأمن الوطني في مواجهة التهديدات الرقمية غير التقليدية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والعملية:

1. التأسيس النظري والمفاهيمي: رصد التقاطعات الإستيمولوجية بين حقل الدراسات الأمنية (مدرسة كوبنهاغن) وطبيعة التحولات التكنولوجية المعاصرة المتمثلة في حروب الجيل الخامس (5GW) والحرب الإدراكية.
2. التفكير المنهجي للخطاب الرقمي: كشف الأنماط والميكانيزمات الخطابية والخوارزمية التي تستخدمها الحسابات الموجهة على منصة X لهندسة التضليل وصناعة السرديات المضادة للجزائر.
3. التشخيص السوسيولوجي للأمن المجتمعي: فهم وتحديد مكامن الهشاشة الإدراكية ضمن البنية المجتمعية والجيلية في الجزائر، والتي تجعلها عرضة للاستقطاب الرقمي.
4. قياس نجاعة التضليل ميدانياً: تقييم مستوى الصمود المعرفي والحصانة الفكرية لدى عينة من النخبة الأكاديمية (طلبة العلوم السياسية) تجاه إستراتيجيات الحقائق البديلة.
5. تقديم بدائل استراتيجية: صياغة مقترحات عملية تُسهم في دعم السياسات العامة لبناء أمن سيبراني معرفي يحمي الرابط الاجتماعي والانسجام الوطني.

أسباب اختيار الموضوع:

أولاً: الأسباب الذاتية

- التخصص الأكاديمي: ارتباط الموضوع ارتباطاً عضوياً بالتخصص الدقيق للطلاب (سياسات الحوكمة والأمن)، والرغبة في إسقاط المقاربات النظرية الحديثة على البيئة الأمنية الإقليمية للجزائر.
- تطوير الأدوات المنهجية: السعي لامتلاك وتطبيق أدوات تحليل الخطاب الرقمي متعدد الأبعاد (الكيفي والكمي)، والمزاوجة بين العلوم السياسية واللغويات والتحليل الإحصائي في معالجة الظواهر الأمنية المستحدثة.

ثانياً: الأسباب الموضوعية

- حساسية الإطار الزمكاني (الجزائر 2019-2026): تبرز أهمية دراسة هذه الفترة المفصلية التي تلت الحراك الشعبي وشهدت تحولات سياسية واجتماعية كبرى، تحول خلالها الفضاء الافتراضي إلى ساحة صراع استراتيجي مكثف يستهدف الجبهة الداخلية.
- بروز التهديدات الهجينة: تحول طبيعة النزاعات الدولية نحو الحروب غير المتماثلة وحرب العقول، مما جعل الأمن المجتمعي وتماسك الهوية الوطنية خط الدفاع الأول للدول في مواجهة آليات التفكير المؤتمتة.
- ندرة المقاربات الميدانية التفكيكية: قلة الدراسات الأكاديمية التي تجمع بين التفكير البنوي للخطاب المعادي على منصات التواصل، وبين قياس أثره تجريبياً وميدانياً على مستوى وعي النخب الأكاديمية وصناع الرأي العام في الجزائر.

مناهج الدراسة:

لتحقيق الإحاطة العلمية بمتغيرات الدراسة والإجابة على إشكالياتها، تم تبني مقاربة منهجية تكاملية تتشكل من:

- المنهج الوصفي التحليلي: باعتباره المنهج المظلي للدراسة، والذي سُمح بتشخيص ظاهرتي الأمن المجتمعي وحروب الجيل الخامس، ومحاولة تفسير وتحليل العلاقات القائمة بين الحملات الرقمية وتأثيرها الإدراكي.
- المنهج التاريخي: وتم توظيفه لتتبع سياقات ومسارات تطور التهديدات الأمنية الرقمية الموجهة ضد الجزائر خلال الفترة (2019-2026)، وربطها بالتحولات السياسية والأزمات الهيكلية الراهنة.
- منهج تحليل المضمون (الكيفي والكمي): وجرى تطبيقه لتفكيك العينة القصصية من منشورات منصة X (8 منشورات) بالاعتماد على أدوات الثلاثية الخطابية الأرسطوية (Ethos, Logos, Pathos)، وتصنيفها عبر تقنية التجميع الإستراتيجي (Clustering).
- منهج المسح بالعينة: كأداة للدراسة الميدانية التطبيقية لجمع البيانات الكمية والكيفية من عينة ممثلة لطلبة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (30 مبحوثاً)، بهدف قياس نفاذ التضليل الإعلامي.

الإطار النظري:

تتموضع هذه الدراسة نظرياً وضمن الحقل المعرفي للعلاقات الدولية والدراسات الأمنية ضمن المقاربة الأمنية لمدرسة كوبنهاغن (Copenhagen School)، وتحديد الأطر وحالات التأسيسية لكل من باري بوزان وأولي ويفر حول قطاع الأمن المجتمعي (Societal Security). يتجاوز هذا الإطار النظري الاختزال المادي للأمن ليجعل من المجتمع المرجع الأساسي، حيث يصبح التهديد موجهاً للـ(نحن)؛ أي للهوية، الثقافة، الانسجام الوطني، والرابط الاجتماعي.

وتكتمل هذه المقاربة بدمج أدبيات الجيل الخامس من الحروب (GW5) والحرب الإدراكية (Cognitive Warfare) التي تفسر كيف تتحول التكنولوجيا السيبرانية، الخوارزميات، والبيانات الضخمة إلى سلاح غير حركي يستهدف هندسة العقول وتفكيك الحصانة الفكرية للمجتمعات عبر استغلال انحيازاتها المعرفية، مما يسمح بتشخيص وافي لطبيعة التهديدات المعاصرة للأمن القومي الجزائري في بعده المجتمعي.

وبناءً على المقاربة المنهجية المعتمدة والإطار النظري المتبنى للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها، تم تقسيم هذا البحث إلى خطة هيكلية متكاملة تشمل فصلين أساسيين؛ حيث خصصنا الفصل الأول لمعالجة الإطار المفاهيمي للأمن المجتمعي وحروب الجيل الخامس، في حين ركزنا في الفصل الثاني على إسقاط هذه التفاعلات على البيئة الجزائرية من خلال تشخيص تحديات الأمن المجتمعي، وذلك وفق الشكل التالي:

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للأمن المجتمعي وحروب الجيل الخامس

المبحث الأول: ماهية الأمن المجتمعي

المبحث الثاني: حروب الجيل الخامس: الخصائص والآليات

المبحث الثالث: انعكاسات حروب الجيل الخامس على الأمن المجتمعي

الفصل الثاني: تحديات الأمن المجتمعي في الجزائر

المبحث الأول: سوسيولوجيا الأمن المجتمعي في الجزائر.

المبحث الثاني: الإستراتيجيات المعادية للجزائر على منصة X

المبحث الثالث: آليات تعزيز الأمن المجتمعي الجزائري لمواجهة حروب الجيل الخامس

الخاتمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للأمن المجتمعي وحروب الجيل الخامس

تقديم الفصل:

فرض انحلال القطبية الثنائية ونهاية الحرب الباردة إعادة تعريف شاملة للمفهوم الأمني؛ حيث تجاوزت المقاربات الحديثة التركيز الحصري على التهديد العسكري المباشر لحدود الدولة، لتبرز أطروحات مدرسة كوبنهاغن التي جعلت من المجتمع المرجع الأساسي للأمن، مستهدفةً حماية المنظومة القيمية، الهوية، والانسجام الاجتماعي من قوى التسييل والاختراق الرقمي العابر للحدود.

وقد رافق هذا التحول المعرفي صعود مطرد لحروب الجيل الخامس كأداة لإدارة الصراعات الدولية حيث انتقل مركز ثقل المواجهة من التدمير المادي والصلب إلى الهندسة الإدراكية واستهداف العقول عبر الفضاء السيبراني، بهدف تفكيك الروابط الوطنية وزعزعة استقرار الدول من الداخل دون الحاجة لصدام عسكري مباشر.

تأسيساً على هذا الترابط، يخصص هذا الفصل المبحث الأول لضبط ماهية الأمن المجتمعي ومرتكزاته، وينصرف المبحث الثاني نحو تفكيك آليات وخصائص حروب الجيل الخامس، لينتهي المبحث الثالث برصد الانعكاسات المباشرة لهذه الحروب على تماسك النسق المجتمعي وتغذية أزمات الثقة في المؤسسات السيادية.

المبحث الأول: ماهية الأمن المجتمعي

• المطلب الأول: تعريف الأمن المجتمعي.

يسعى المنظور التوسعي للأمن إلى مراجعة مفهوم الأمن، من حيث الفواعل والمجالات للتعامل مع طبيعة التهديدات الجديدة ، وقد برز مفهوم الأمن المجتمعي في عديد من الأوراق البحثية، سواء في إطار مدرسة كوبنهاغن أو في إطار مقاربة الأمن الإنسان، فقد جاء المفهوم في إطار الأمن الإنساني، كبعد أساسي يسعى إلى خلق توازن فعلي بين الخصوصية الإثنية، وبين ضرورة بناء منطق الاندماج القومي للمواطنين في إطار مجتمع تعددي وعادل ، وهو ما يعني قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها في إطار شروط مقبولة لتطورها، بدون الإخلال بالتوازنات التي تحكم منطق الاندماج القومي للمواطنين داخل مجتمعاتهم و دولهم، بمعنى عدم تعارض هوية المجتمعات المحلية مع الهوية الوطنية.

تعتبر مدرسة كوبنهاغن أول المدارس التي دعت إلى مراجعة مفهوم الأمن وتوسيعه إلى أبعاد أخرى للتعامل مع طبيعة التهديدات الجديدة ، ليتجاوز بذلك التهديدات الموجهة إلى الدولة نحو البنى والتنظيمات الاجتماعية الأخرى التي تعرض نفسها كمراكز جديدة للتهديد، واقتبست مدرسة كوبنهاغن بشكل كبير من المقاربة البنائية، خاصة في تصور كبناء اجتماعي، والتركيز على هوية الفواعل وكيفية تشكيلها لمصالحهم الأمنية، وتمثل المدرسة دراسات لعدد من الباحثين، وفي مقدمتهم باري بوزان بكتابه الموسوم الناس، الدولة والخوف، إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية، الصادر عام 1991 ، بالإضافة إلى أعمال أولي وايفر و جاب دو ويلد، و العديد من المفكرين الذين يعملون في معهد أبحاث السلام في كوبنهاغن، و يعتبر بيل ماك سويني، أول من صنف هؤلاء العلماء المنتمون للمعهد باسم مدرسة كوبنهاغن.

في مفهومة الأمن والمجتمع:

ركزت الدراسات التقليدية في العلاقات الدولية قبل الحرب الباردة على المفهوم الضيق للأمن، والذي ارتبط بطبيعة التهديدات العسكرية الخارجية واستعمال القوة المادية وسعي الدولة لتحقيق مصلحتها القومية، إلا أن التغيرات الطارئة على الساحة الدولية أسهمت في بروز مفهوم معمق وموسع للأمن، لذا تم الانتقال من التعريف الكلاسيكي إلى تبني التعريف المعاصر للأمن.

وبالرجوع إلى المصطلح نجد أنه مكون من جزئين أمن ومجتمعي، بالنسبة لتعريف الأمن فقد ركزت التعاريف التقليدية على القوة والمصلحة وهذا ما أشارت إليه النظرية الواقعية في تفسيرها للظاهرة الأمنية، فبطبيعة التهديدات في مرحلة ما قبل الحرب الباردة كانت تركز على المواجهة العسكرية ذات المصدر الخارجي، ما أدى إلى بروز تعاريف ومعطيات البيئة الدولية حينها. وقد تم تعريف الأمن على

أنه: "تأمين كيان الدولة ضد الأخطار التي تهددها داخلياً وخارجياً وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية"¹

كما ارتبط مفهوم الأمن بقدرة الدولة على مجابهة الأخطار والتهديدات خصوصاً العسكرية، وكذلك فإنه يرتبط بقدرة الدولة على حماية مصالحها والمحافظة عليها سواء كان ذلك بالحرب أو تجنب الحرب². بالنسبة لتعريف المجتمع، ووفقاً لـ دوركايم فإن المجتمعات تُعرف على أنها وحدات مكونة من مجموعة من الأفراد التي بفضل اعتقاداتها تحس بوجود رابط بينها على شكل وعي جماعي مستقل³. وغالباً ما يرتبط أفراد المجتمع فيما بينهم عن طريق الهوية والجماعية والثقافية، إضافة إلى مجموعة من الروابط غير المادية كالتاريخ المشترك والعادات والتقاليد واللغة والدين... حيث يتشاركون هذه العناصر ضمن إقليم جغرافي معين.

وقد عرّف باري بوزان لأمن المجتمع أنه "القدرة على المحافظة على استمرارية الأنماط التقليدية للغة والثقافة والعادات والتقاليد"⁴ فالتغيرات الطارئة على مستوى النظام الدولي أو على مستوى الدولة والمجتمع قد تؤثر سلباً على الخصائص الهوياتية للجماعات، بشكل قد يسهم في اختراق خصوصيتها ونسيجها المجتمعي الأصلي، وهذه التطورات قد تكون سبباً في بروز قيم دخيلة لا تتوافق مع النسيج المجتمعي الذي كان سائداً من قبل. وبالنسبة لمفهوم الأمن المجتمعي من منظور الأمن الإنساني فيمكن القول إنه شعور الفرد بانتمائه للجماعة أو مجتمع محلي أو منظمة أو جماعة عنصرية أو عرقية يمكن أن توفر لأعضائها هوية ثقافية... وهذه الجماعة توفر المساندة العملية له⁵

وغالباً ما تتمكن الجماعات من تلبية احتياجات الأفراد خاصة في حال عجز السلطة المركزية على الاستجابة لها، وهو ما ينطبق على الدول الفاشلة أو الدولة العاجزة، وهنا تطرح إشكالية الازدواجية في الولاء والانتماء، حيث يجد الفرد نفسه داخل الجماعة مجبراً على الخضوع لما تفرضه، وهو ما يعيق عملية الاندماج الوطني خاصة في دول العالم الثالث. هذا، وقد استطاعت الكثير من المجتمعات الغربية التعايش فيما بينها رغم التعددية العرقية والإثنية بها، وكان ذلك نابعاً من قدرة الدول على إدارة هذا التنوع

¹ ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005)، ص 323.

² هاني علي جريد طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية (الأردن: جامعة اليرموك، 2010)، ص 172.

³ قسوم، س. الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية. الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2019، ص. 113.

⁴ Barry Buzan, Ole Wæver, and Jaap de Wilde, *Security: A New Framework for Analysis* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1998), 119.

⁵ رضوان منصوري، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني (القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية، 2016)، ص. 198.

وكذا من توافر الرغبة المجتمعية في تقبل الآخر بغض النظر عن انتماءاته، بعكس المجتمعات المنغلقة التي تعتبره تهديداً لوحدة الدولة، لذا فإن التنوع الإثني قد يكون إيجابياً أو سلبياً حسب طبيعة النظام السياسي السائد في الدولة، وكذا حسب التصورات التي تتبناها الجماعات الأخرى تجاه بعضها البعض⁶.

في المقابل فإن توظيف العامل الديني أو الإثني من طرف الأطراف الخارجية التي تسعى لتفكيك الدولة داخلياً، أدى لدخول الجماعات في نزاعات صفرية وبروز الحروب الأهلية، وتهديد أمن الدولة من خلال اختراق أمنها المجتمعي، وبالتالي يمكن اعتبار الدين من العوامل التي تعطي القطاع المجتمعي ديناميكية خاصة. وقد يعني الأمن المجتمعي اختفاء كل مصادر التهديد والمخاوف الأمنية المادية والمعنوية والبيئية للمواطنين فرادى والمجتمع ككل⁷ "لذلك فإن النظريات والمقاربات التقليدية غالباً ما كانت تؤكد على أمن الدولة، وتركز في طرحها على التهديدات المادية والاعتماد من خلالها على القوة العسكرية والأسلحة. وقد تمت الإشارة في ظل المقاربة الأمنية الجديدة إلى المخاطر المعنوية (الفقر، الأوبئة، الجهل، التمييز العنصري، التهميش، الكوارث الطبيعية، الانقسامات العرقية...)، من خلال تبني تصور واسع يمس كل الأبعاد في إطار ما يطلق عليه بمصطلح التهديد غير التقليدي للأمن والذي يقصد به "مجموعة مصادر التهديد أو قنوات إحداث الضرر... ويتسع بذلك نطاق التهديدات الأمنية ليشمل جملة من المشكلات الاقتصادية، أو البيئية، أو الصحية، أو الاجتماعية أو السياسية"⁸.

من خلال التعريفات السابقة يلاحظ أنه تم التركيز على الطرح الذي استحدثه كل من "باري بوزان" و "أولي ويفر" على الهوية، والتأكيد على ضرورة تعزيز الأمن المجتمعي من خلال ضمان استمرار هوية الجماعات وبقائها، لكن سرعان ما تم تكيف المفهوم واتساعه من أجل إسقاط مفهوم الأمن المجتمعي على الأوضاع القائمة في مختلف دول العالم، وعليه يمكن تعريفه على أنه قدرة الجماعات في الحفاظ على هويتها ونسيجها المجتمعي، وتحررها من القيود المادية والمعنوية التي قد تقوض حريتها، أو تهدد خصائصها الهوياتية من لغة، دين، عادات وتقاليد...، وكذا تمتعها بثقافتها الخاصة وضمان بقائها واستمرارها في ظل تعايشها مع جماعات أخرى بغض النظر عن انتماءاتها.

وعلى ضوء ما تقدم فإن الأمن المجتمعي يهدف إلى مواجهة المخاطر التي قد تهدد التركيبة المجتمعية، وكذا ضمان أمن وهوية الجماعات والحرص على استمرارها وبقائها، كما يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الأمن الثقافي والديني والهوياتي للمجتمعات، بالإضافة إلى رفض خطابات الكراهية

⁶ فوزية لبدي. إشكالية إدارة التنوع الإثني (العربي) في العالم العربي. أطروحة دكتوراة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015، ص ص. 60-59.

⁷ عامر مصباح، الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة. الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2015، ص. 11.

⁸ عبد الحكيم كرو، الأمن الإنساني والتحويلات المجتمعية في الوطن العربي. أطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018/2019، ص. 15.

ومشاعر العداء ضد الجماعات الأخرى ونبذ التمييز بين مختلف الجماعات بغض النظر عن انتماءاتها وهوياتها، وأخيراً العمل على احتواء وإدارة مصادر التهديد سواء المادية منها أو المعنوية⁹.

قطاعات الأمن في مدرسة كوبنهاغن

(1) الأمن العسكري : ويعتبر الأكثر شأناً كون التهديدات العسكرية تطل جميع مكونات الدولة (الدولة، مؤسساتها، وقاعدتها الفيزيائية) ، فهي تضع حماية المواطنين وسلامتهم بصفتهم الواجب الأساسي محل الاختبار، ويتعلق هذا القطاع ببقاء الدولة وبمدى التفاعل بين القدرات العسكرية الهجومية والدفاعية للدول وإدراكها لنوايا بعضها تجاه البعض¹⁰.

يتم ربط الأمن العسكري بمدى جاهزية المؤسسة العسكرية في الدولة على التصدي للاعتداءات الخارجية وحمايتها من التهديدات الإقليمية والعالمية التي تواجه كيان الدولة وسيادتها وحدودها، إضافة إلى بناء نظام ردع يكون بمنزلة جهاز حماية فعال وقائم على التدريب والتطوير والتكيف مع بيئة الأخطار.

(2) الأمن السياسي : يتجسد هذا المجال من خلال العلاقة بين الأمن كمتغير والعناصر المكونة للدولة (السيادة والوحدة الإقليمية) وعلى العموم فإن المجال السياسي للأمن الوطني هو حرية الدولة من الضغوط السياسية الناتجة عن التفاعل السياسي على المستوى الداخلي، إذ يتحقق الأمن من خلال ضمان أو فرض احترام الفاعلين السياسيين لمختلف الشروط المؤدية للاستقرار والوحدة الوطنية. أما على المستوى الخارجي فيكون من خلال قدرة الدول على التكيف مع الضغوط الهادفة إلى إجبارها على تغيير مواقفها أو من خلال تبني مواقف قد تتعارض مع المبادئ التي تؤمن بها أو المصالح التي تهدف إلى تحقيقها¹¹.

فمتطلبات الأمن السياسي يتوجب توفر مجموعة من العوامل التي ترتبط أساساً بقدرة النظام السياسي على التوجه إلى مزيد من الأسس الديمقراطية والحكم الراشد والمساواة بين المواطنين خاصة إذا كانت الدولة توجد بها أكثر من جماعة مجتمعية. كما أن أي انتهاك يمس الجانب السياسي للأمن قد يكون له آثار مباشرة على الأمن المجتمعي، ففي الدول التي تشهد تنوعاً اثنيّاً ولغوياً ودينيّاً قد يكون من أسباب نشوء معضلات أمنية تصل إلى حد المطالبة بالانفصال نتيجة حرمان هذه الأقليات من حقوق تدخل ضمن الأمن

⁹ هاشمي مليكة ونبيلة بن يحيى. الأمن المجتمعي: دراسة في المفهوم، النظرية والتهديدات. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، مجلد 12، عدد 1 (جانفي 2023): 163-175.

¹⁰ قسوم، مرجع سابق، ص. 115.

¹¹ وليد عبد الحى، تحول المسلمات في العلاقات الدولية: دراسة مستقبلية، المجلد 1 (الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994)، ص. 97.

السياسي كالسماح بإنشاء أحزاب سياسية وهيئات المجتمع المدني، الحق في الترشح لأي منصب سياسي دون تمييز والحق في الانتخاب... الخ¹²

(3) الأمن الاقتصادي : يعتبر الأمن الاقتصادي من أهم دعائم الأمن الإنساني بصفة عامة وأول ما تطرق إليه تقرير التنمية البشرية لعام 1994 نظراً لأهميته، إذ لا يمكن الحديث عن تنمية بشرية من صحة وغذاء وتعليم إلا في ظل اقتصاد سليم.

فالحديث عن الاستقرار الاقتصادي يأخذ أبعاداً مختلفة عن تلك التي كانت موجودة سابقاً، ففي ظل العولمة أصبحت اقتصاديات الدول مترابطة ببعضها على جميع المستويات وهذا ما يجعل أي خلل يصيب اقتصاد دولة ما يؤثر حتماً على اقتصاد دولة أخرى، وبما أن الأفراد والجماعات تتأثر مباشرة بالسياسة العامة الاقتصادية للدولة أو الظروف الاقتصادية العالمية أو الإقليمية أو المحلية فإن هذا التأثير يجعلنا نربط بين الاقتصاد والأمن المجتمعي أو العكس.

ففي هذا الشأن يذهب "باري بوزان" إلى التأكيد على العلاقة بين العامل الاقتصادي والأمن المجتمعي ويوضح أن القرارات الاقتصادية في الواقع يمكن أن يكون لها تأثير واضح على الجماعة المجتمعية، وعلى سبيل المثال النقاش الذي يدور حول دعم قطاعات اقتصادية معينة أو مناطق معينة من قبل الحكومة في حالة وقوع الأزمة الاقتصادية، وذلك حسب تواجد الجماعات في المجالات الاقتصادية.

(4) الأمن البيئي : يعرف الأمن البيئي على أنه "مجموعة أو جملة من السلوكيات الإيجابية التي تؤدي إلى الحد ولمنع من حدوث تأثيرات سلبية في البيئة يمكن تسبب تلوثها أو تدهورها أو تخريب بعض مكوناتها مما يؤدي إلى اختلال في النظام البيئي المحلي أو الإقليمي أو العالمي وبالتالي تهديد الأمن البيئي في أحد أو كل هذه الأماكن أو انعكاسه السلبي عليه¹³.

ويختص الأمن البيئي بالمحافظة على المحيط الحيوي والمحلي والكوني كمحصل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية بالنسبة للقطاع البيئي، فالأمن يقوم على وحدتين هما: التهديدات الطبيعية والتهديدات الاجتماعية، حيث تجعل الحضارة الإنسانية في خطر إذ تتمثل التهديدات الطبيعية في الهزات الأرضية ونشاط البراكين، ذوبان الجليد الفيضانات، الجفاف والتصحر... الخ.

أما التهديدات الاجتماعية فتتمثل في كل ما يضر بالبيئة وسلامتها وينتج أساساً عن مختلف أنشطة الإنسان كالتلوث، المواد الكيميائية، استنزاف الثروات الطبيعية، مما يحدث اضطراباً وخبلاً في النظام الطبيعي

¹² المرجع نفسه، ص 105.

¹³ محمد بن فايز القحطاني، "الأمن البيئي ضرورة قصوى أمام الأمم"، جريدة البلاد السعودية، العدد 17467، 2004.

وبنية الكوكب، كما يصنف القطاع البيئي أو الايكولوجي من بين المسائل الأكثر جدلاً في السياسة العالمية المعاصرة على اعتبار أن تهديداته لا تخص دولة بذاتها بل تمس كل الدول.

(5) الأمن المجتمعي : يُعتبر أهم قطاع لدى الموسعين، ويتعلق بقدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها (مثل اللغة، الثقافة، الهوية القومية والدينية، والعادات والتقاليد) في إطار شروط مقبولة لتطورها، وإبعاد التهديدات التي يمكن أن تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وتماسكها.

المعضلات الأمنية المجتمعية

تشير المعضلة الأمنية المجتمعية إلى الحالة التي تشعر فيها جماعة ثقافية بأن هويتها مهددة من قبل جماعة أخرى، مما يدفعها لاتخاذ إجراءات "وقائية" أو "دفاعية" لحماية ذاتها. غير أن هذه الإجراءات تُفسر من قبل الجماعة الأخرى على أنها تهديد وجودي لهويتها، مما يدفعها بدورها إلى رد فعل مماثل؛ وبهذا يتصاعد التوتر بين المجموعتين (أو أكثر) ويؤدي إلى دائرة مغلقة من عدم الثقة والصراع.

أشار باري بوزان إلى أن التهديدات التي تمس جوهر هوية المجتمع يمكن أن تتحول من مسألة سياسية عادية إلى مسألة أمنية وجودية (Securitization) وهذا ما يولد المعضلة الأمنية المجتمعية التي تأخذ شكلين أساسيين:

أ- **الشكل العنيف أو المسلح :** في إطار دراسات الأمن الجديدة، يبرز عامل الارتباط العضوي بين الهوية والأرض كعنصر حاسم في تفسير تحول النزاعات المجتمعية إلى صراعات مسلحة. فعندما تُدرك الهوية الجمعية كمكوّن وجودي غير قابل للتفاوض، ويتعزز هذا الإدراك من خلال رمزية "الوطن التاريخي"، فإن أي تهديد يوجّه للمجتمع لا يُفهم باعتباره مجرد خلاف سياسي، بل يُعاد تأطيره ضمن أطر وجودية، مما يبرر الرد باستخدام أدوات العنف.

وغالباً ما تتخذ ردود الفعل الدفاعية المرتبطة بالهوية طابعاً عنيفاً، وقد تصل إلى استخدام الوسائل العسكرية، لا سيما عندما يُنظر للهوية الجماعية بوصفها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بـ "الوطن التاريخي". في هذا السياق، يصبح الدفاع عن الهوية ترجمة لتعبئة عسكرية شاملة لمواجهة ما يُتصور أنه اعتداء وجودي، مما يقلص فرص التسوية السياسية.

أشار الباحث بول رو إلى أن التهديدات المتصورة للهوية في المجتمعات المتعددة تؤدي إلى تحويل قضايا الهوية إلى مسائل أمني (Securitization) ، حيث تُستدعى إجراءات استثنائية لمواجهةها، ويصبح الصراع محكوماً بمنطق صفري.

مفهوم الأمن المجتمعي من خلال مقترح الأمن الإنساني:

تتظر منظمة الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها لمفهوم الأمن المجتمعي من خلال مفهوم الأمن الإنساني الذي تبنته في تقرير التنمية البشرية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1994، ومن ثم هناك من يعتبر بأن الأمن الإنساني قد ساهم في الدراسات الأمنية باعتباره أن الأفراد بذل الدولة هو الموضوع المرجعي للأمن، دون إلغاء الاهتمام بأمن الدولة، التي لا تزال تلعب دوراً مهماً في تأمين أفرادها، وإنما تصبح المجتمعات المحلية والأمم وهويات أخرى وفق هذه النظرة موضوعاً للأمن، طالما تصب في خدمة الناس، وهذه الأخيرة تبقى ترتبط بتوافر مجموعة من القيم والغايات (الكرامة، المساواة، التضامن، التسامح) المطلوبة عند الأفراد والشعوب.

هذا التصور، يصبو إلى جعل الفرد على درجة أسبق من الدولة ضمن سلم الأولويات في مواجهة التهديدات ووضع البرامج، وأكثر من ذلك، اعتباره فاعلاً كاملاً الهوية في العلاقات الدولية، ولم يعد مجرد جزء صغير من الدولة (وفق المنظور الواقعي)، ولهذا فإن مقارنة الأمن الإنساني لا تنظر إلى الأفراد بصفتهم مواطنين، وإنما هم أشخاص وكيانات متكاملة ولها هوية مستقلة، ويفهم من ذلك بأن الإنسان هو الفاعل الوحيد الذي يؤخذ على محمل الجد؛ لأن الأمن متعلق به وكل الأدوات والفاعل الأخرى مسخرة لأجله، وعليه نجد بأن الأمن الإنساني يركز على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية والحكم الراشد والتنمية البشرية المستدامة كمسائل أمنية تشغل الناس في حياتهم اليومية ويتوقون إليها، طالما هي انشغالات لكل الناس العاديين بدون استثناء على وجه المعمورة¹⁴.

وفي إثراء مقارنة الأمن الإنساني من طرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، أوضحت بأن الأمن الإنساني يرتبط بسبع مكونات أمنية وهي: مكون الأمن الاقتصادي، مكون الأمن الغذائي، مكون الأمن الصحي، مكون الأمن البيئي، مكون الأمن الشخصي، مكون الأمن السياسي ومكون الأمن الاجتماعي، ويشير في هذا الصدد الأمن المجتمعي إلى نوعية حياة الأفراد وهم ضمن مجموعات (كالأسرة، المجتمع، جماعة إثنية أو دينية أو لغوية أو جنس أو الطبقة...)، تشكل مصدر أمن لأعضائها، وبالمقابل قد تكون في حالات سبباً في التهديد الذي يتعرضون له، إذا كان بعض الأعضاء يتعرضون لممارسات غير عادلة مثل التمييز بأشكاله سيما ضد المرأة، والعبودية... الخ، ويبقى الخطر على الأمن المجتمعي هو ما تقوم به بعض المجتمعات التقليدية من مهاجمة بعضها البعض في سياق تنافسها على الفرص المحدودة، وبالذات

¹⁴ Sakiko Fukuda-Parr, "New Threats to Human Security in the Era of Globalization," *Journal of Human Development* 4, no. 2 (July 2003): 8.

عند وجود صعوبات اقتصادية بين المجموعات، والتي قد تدفعها في مسار خطر العنف، تكون نتيجته النهائية كوارث إنسانية نتيجة التصادم الطائفي العنيف¹⁵

وتشير مجموعة من الدراسات الكمية أجرتها جامعة أكسفورد بالتعاون مع مجلس حقوق الإنسان تابع للأمم المتحدة في عدد من البلدان في مناطق مختلفة من العالم، بأن حوالي 5% من البلدان التي تنصدر قائمة الدول المدروسة تتضمن أكبر قدر من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، وفيها يتضاعف خطر النزاع مقارنة بالبلدان المتوسطة، وتزداد مخاطر النزاع إذا تم الجمع بين التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بعدم المساواة في المكانة الثقافية، وتتصاعد حدة المأزق الأمني المجتمعي وتكون نتائجه خطيرة، سيما عند التنافس لاستنزاف موارد نادرة (كالموارد الطبيعية، أو المخصصات الحكومية) والسعي لإزالة الطرف الآخر من الوجود عبر التصفية الإثنية والعرقية ويصعب الأمر أكثر عندما يتطور الخطر لنزاع مسلح بين أطرافه كحركة انفصالية، مثل ما يحدث مثلاً بين حركة تحرير الأزواد وقوات حكومية لدولة ذات سيادة (جمهورية مالي)¹⁶

وباختصار، فإن فكرة الأمن المجتمعي من وجهة نظر مقارنة الأمن الإنساني، محورها الإنسان وهو الكائن المرجعي الوحيد الذي ينبغي حماية أمنه، وهي أسلوب تهتم بحماية "حقوق الإنسان" وكفالة "الحريات والقيم" الضرورية لضمان تحقيق الأمن المجتمعي وكما يولي اهتمام لحق "المواطنة"، والاعتراف بها لمواطني البلد؛ لأن ذلك يمنع المواطنين من التمتع بالفوائد التي تقدمها الدولة المسؤولة، سيما وأن العديد من الحكومات تعتبر وجود تجمعات مختلفة داخل أراضيها يشكل تهديداً لسيادتها وحتى استقرارها، وهذا ما يلاحظ في عدد من الدول الإفريقية، التي ترفض منح الجنسية لأفراد هذه المجموعات المتميزة بشكل يقصيه من المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع الوطني، ما يؤدي لتزايد أشكال الاستعباد والاضطهاد المترافقة مع حرمان شديد لأدنى شروط الحياة الكريمة، وهو الشيء الذي يدفع إلى تصاعد العنف وإلى الهجرة خارج الوطن. ورغم أهمية هذا الطرح، إلا أنه لم يقدم تفسيراً مقنعاً لبعض الخلافات التي لا يكون دافعها اقتصادي واجتماعي وإنما قد يكون ثقافياً في الأساس ويمكن ذكر مشكلة إقليم "كاتالونيا" في إسبانيا، الذي لم تعد مطالبه اقتصادية واجتماعية بقدر ما هي ثقافية ومع ذلك فإن المنهج الذي قدمته مقارنة الأمن الإنساني يبقى ذو أهمية عبر تمكين الناس من زيادة تأثيرهم

¹⁵ جو جسيبون، معجم قانون حقوق الإنسان العالمي، ترجمة عزيز ناصر (عمان: دار النشر للنشر والتوزيع، 1999)، ص. 17.

¹⁶ شفيق الغبراء، "الإثنية المسييسة: الأدبيات والمفاهيم"، في الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، إعداد عبد السلام إبراهيم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص. 13.

وفعاليتهم في قضايا المواطنة، وتوسيع نطاق الحماية التي تسمح للأفراد بتحصيل حقوقهم والتمتع بها، سيما ترفيقهم ثقافياً وحضارياً، ناهيك عن تحسين نوعية حياتهم المادية والمعنوية.¹⁷

المطلب الثاني: مرتكزات الأمن المجتمعي

البُعد الهوياتي في منظومة الأمن المجتمعي

يُمثل المكوّن الهوياتي الحجرَ المعرفي الأساس في بنية الأمن المجتمعي، وذلك منذ أن أعاد باري بوزان وأولي ويفر تعريف "الوحدة المرجعية للأمن (Referent Object)" لتشمل المجتمع بوصفه حاملاً للهوية الجماعية المستقلة عن حدود الدولة السياسية وسيادتها الإقليمية، مُنجزين بذلك نقلةً نوعية في الفكر الأمني بعيداً عن الواقعية الكلاسيكية التي احتكرت مفهوم الأمن لصالح الدولة-الأمة¹⁸ وكان ويفر قد أرسى هذا التمييز مبكراً حين فصل تحليلياً بين الأمن السياسي الذي يستهدف صون سيادة الدولة ومؤسساتها، والأمن المجتمعي الذي يستهدف صون القدرة التجديدية للهوية الجماعية في مواجهة ضغوط الاستيعاب والذوبان والتمييز، مُميّزاً في هذا الصدد بين تهديدين بنيويين متعاكسين: تهديد عمودي تمارسه الدولة ذاتها حين تسعى إلى دمج أقليتها قسراً وتوحيد هويتها الثقافية، وتهديد أفقي تولّده حركات الاستقلالية وخطابات الهوية المضادة¹⁹. غير أن هذا الطرح لا يخلو من إشكاليات منهجية جوهرية، أبرزها ما أثاره روجرز بروباكر من نقدٍ لـ جوهرية الجماعات (Groupism)، إذ يحذر من أن افتراض تجانس الهويات الجماعية وتماسكها قد يُعيد بناء الفئات الخطابية التي يدّعي الباحثون تحليلها ونقدها عوضاً عن فكّ مفاصلها نقدياً²⁰. وفي السياق ذاته، يُقدّم مايكل بيلينغ من خلال مفهومه الوطنية المبتدلة (Banal Nationalism) تصحيحاً جوهرياً لأي رؤية تختزل إعادة إنتاج الهوية في الأحداث الحشدية الكبرى، مُبيّناً أن الهوية الجماعية تُصان وتُعاد إنتاجها يومياً عبر آليات رمزية صغرى متناثرة في النسيج الاجتماعي العادي، من الأعلام واللوحات الإرشادية إلى الخطاب الإعلامي الروتيني²¹. وتترتب على هذا الفهم المركّب نتيجة أمنية جوهرية: فإن الأمن الهوياتي لا يستلزم فحسب التصدي للتهديدات الصريحة

¹⁷ عماد جاد، *التدخل الدولي: بين الاعتبار الإنسانية والأبعاد السياسية* (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2000)، ص. 08.

¹⁸ Barry Buzan, Ole Wæver, and Jaap de Wilde, *Security: A New Framework for Analysis* (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1998), 22–23, 119–140.

¹⁹ Ole Wæver, "Societal Security: The Concept," in *Identity, Migration and the New Security Agenda in Europe*, ed. Ole Wæver, Barry Buzan, Morten Kelstrup, and Pierre Lemaitre (London: Pinter Publishers, 1993), 17–30.

²⁰ Rogers Brubaker, *Ethnicity Without Groups* (Cambridge: Harvard University Press, 2004), 24–27.

²¹ Michael Billig, *Banal Nationalism* (London: Sage Publications, 1995), 93–127.

والحادثة، بل يستوجب أيضاً رصدَ عمليات التآكل الهوياتي البطيء والمتراكم الذي يُنجز انزياحاً وجودياً عميقاً في صميم الذاكرة الجماعية ومنظومة القيم الحضارية المُشكّلة لهوية الأمة.

البعد الوظيفي في منظومة الأمن المجتمعي

يرتكز المكوّن الوظيفي للأمن المجتمعي على منطق تحليلي متمايز يتجاوز الفهم الهوياتي الثقافي ليعنى بالمشروطية الوظيفية لاستمرار الحياة الاجتماعية المنتظمة؛ إذ لا يكفي أن تُحافظ الجماعة على هويتها الثقافية الجماعية إن كانت بنيتها التشغيلية الأساسية في حالة انهيار أو اضطراب منظومي. وفي هذا الإطار، يُحدّد مارك رينارد الوظائف المجتمعية الحيوية (Critical Societal Functions) بوصفها تلك الأنشطة والأنظمة الضرورية لضمان حياة السكان وسلامتهم وازدهارهم، شاملةً إمدادات الطاقة والمياه والغذاء ومنظومات الاتصالات والنقل والرعاية الصحية، ومؤكداً أن تأمين هذه الوظائف في أوقات الأزمات يُشكّل الامتحان الحقيقي لصدور الدولة والمجتمع²². وقد استوعبت المنظومة الأوروبية هذا المنطق وترجمته سياسياً مبكراً، حيث أصدرت المفوضية الأوروبية عام 2006 برنامجها المتكامل لحماية البنى التحتية الحيوية، مُقرّةً بأن الاعتماد المتبادل المتصاعد بين هذه الأنظمة يجعل كل اختراق قادراً على إطلاق سلاسل من الانهيارات التسلسلية (Cascading Failures) غير القابلة للتنبؤ والمتجاوزة للحدود الوطنية²³. وقد أضاف أولريش بيك بُعداً نقدياً مُقلقاً لهذا النقاش، مُحذراً في نظريته الرائدة حول مجتمع المخاطر، من أن الحادثة المتأخرة تُنتج مخاطر نظامية (Systemic Risks) تتجاوز القدرة الاحتوائية للمؤسسات التقليدية، مما يجعل الأمن الوظيفي رهيناً ببناء أنظمة التكيف الذاتي (Adaptive Systems) لا مجرد أنظمة الحماية الصلبة والتحصينات الدفاعية الثابتة²⁴. ووسّعت ميريام دون كافيلتي هذا الأفق ليشمل الفضاء السيبراني بوصفه بيئة تشغيلية حيوية جديدة، مُبيّنةً أن الهجمات السيبرانية الموجّهة على البنى التحتية باتت تُشكّل أخطر أشكال التهديد الوظيفي المعاصر نظراً لقدرتها على تعطيل عمل الدولة والمجتمع في آنٍ واحد، دون أن تستوجب تفوقاً عسكرياً تقليدياً أو مواجهةً ميدانية مباشرة²⁵.

Mark Rhinard, "The Functional Logic of Societal Security," in *Securitization Theory: How Security Problems Emerge and Dissolve*, ed. Thierry Balzacq (London: Routledge, 2011), 74–92.

Commission of the European Communities, *Communication on a European Programme for Critical Infrastructure Protection*, COM(2006) 786 final (Brussels: European Commission, 2006), 3–8.

Ulrich Beck, *Risk Society: Towards a New Modernity*, trans. Mark Ritter (London: Sage Publications, 1992), 19–50.

Myriam Dunn Cavelty, "Cyber-Security," in *The Routledge Handbook of Security Studies*, ed. Myriam Dunn Cavelty and Victor Mauer (London: Routledge, 2010), 154–162.

البعد المؤسسي في منظومة الأمن المجتمعي

يُشكّل البُعد المؤسسي محور التماسك الاجتماعي وبعداً تأسيسياً في منظومة الأمن المجتمعي، لا بوصفه مجرد إطار لإدارة التنوع وضبط التنافسات الداخلية، بل بوصفه الشرط البنوي الضروري لاستمرارية المجتمع ذاته وقدرته على الاستيعاب والتجديد في مواجهة الأزمات. فقد ميّز صمويل هنتنغتون بين مفهومَي التحديث والمأسسة، مُنبهاً إلى أن الدول التي تعجز عن بناء مؤسسات راسخة قادرة على امتصاص الضغوط الاجتماعية وتوليد الشرعية المستمرة تنزع نحو الاضطراب لا نحو الاستقرار، مهما بلغت ثروتها أو نمت قدراتها العسكرية²⁶. وفي هذا الإطار، تكتسب الشرعية المؤسسية (Institutional Legitimacy) أهميةً محوريةً لا تقتصر على البُعد القانوني الرسمي، بل تمتد لتشمل القبول الطوعي الشعبي بسلطة المؤسسات وثقة المواطنين في قدرتها على الوفاء بوعودها التوزيعية والتمثيلية؛ وهو ما أثبتت بيبي نوريس أنه يُشكّل المتغير الأكثر تأثيراً في تماسك الديمقراطيات وصمودها في مواجهة موجات الشعبوية والتطرف²⁷. ومن زاوية علم الاجتماع السياسي، يُميّز جويل ميغال في تحليله البنوي للدول النامية بين نمطين متناقضين: الدولة القوية ذات الاختراق المجتمعي العميق، والدولة الضعيفة التي تُعاني من تشظي السلطة بين شبكات اجتماعية ومحلية متنافسة، مؤكداً أن غياب هيمنة الدولة المؤسسية الموحدة يجعل المجتمعات عرضةً للتفتت الأمني الداخلي واختراق الفواعل تحت الدولانية²⁸. وعلى المستوى الاجتماعي الشبكي، رسّخ روبرت بوتنام التمييز الدقيق بين رأس المال الاجتماعي الترابطي (Bonding Social Capital) الذي يُوطّد الروابط داخل الجماعات الصغيرة، ورأس المال الاجتماعي التجسيري (Bridging Social Capital) الذي يبني الجسور بين الجماعات المختلفة، مُنبهاً إلى أن المجتمعات التي يغلب عليها النمط الترابطي دون التجسيري تُنتج تضامناً ضيقة مُعادية للآخر لا تضامناً وطنياً مُتكاملاً²⁹. ويُضيف إرنست غيلنر أن المجتمع المدني الحيّ بمؤسساته الوسيطة — من نقابات وجمعيات وفضاءات نقاش عام — يُمثّل الحصن الحقيقي في مواجهة الانزلاق

²⁶ Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven: Yale University Press, 1968), 18–22.

²⁷ Pippa Norris, *Democratic Deficit: Critical Citizens Revisited* (Cambridge: Cambridge University Press, 2011), 39–46.

²⁸ Joel S. Migdal, *Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World* (Princeton: Princeton University Press, 1988), 37–41.

²⁹ Robert D. Putnam, *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community* (New York: Simon & Schuster, 2000), 22–24.

نحو النزاعات الهوياتية المفتوحة، لأنه يُوفّر فضاءات للتفاوض والتسوية تُحوّل الخلاف من مواجهة وجودية إلى خلاف سياسي قابل للإدارة ضمن المؤسسات الديمقراطية³⁰.

البعد السردي في منظومة الأمن المجتمعي

يُشكّل البُعد السردى المكوّنَ الأعمق والأكثر تجذراً في منظومة الأمن المجتمعي، إذ لا يتعلق بصون الهوية ولا بضمان استمرار الوظائف التشغيلية فحسب، بل يتعلق بحماية المنظومة القيمية المشتركة والرواية الجماعية التي تُشكّل الرابط الوجودي الضمني بين أفراد المجتمع ومؤسساته. وقد أرسى يورغن هابرماس في نظريته حول الفعل التواصلي تصوراً جوهرياً مفاده أن المجتمعات لا تتماسك بفضل القانون والمؤسسات الرسمية وحدها، بل بفضل ما سمّاه عالم المعيش (Lebenswelt)، أي تلك الخلفية الضمنية المشتركة من القيم والأعراف والمعاني الثقافية التي تُمكن الفعل التواصلي المولّد للتضامن الاجتماعي؛ وحين يُستهدف هذا العالم المعيشي المشترك، لا تتفكك الهوية فحسب بل تتفكك معها الشروط الأولية للفعل المنتج لكل إجماع ممكن³¹. ومن منظور مختلف لكن مكمل، كشف بينيديكت أندرسون أن الأمة في جوهرها ليست كياناً موضوعياً بل هي جماعة متخيّلة (Imagined Community) تُبنى وتُصان من خلال الروايات المشتركة والذاكرة الجمعية والشعائر الرمزية، مؤكداً أن ما يُربط المجتمع الوطني ليس التجاور الجغرافي بل الاشتراك في رواية واحدة عن الأصل والمصير³². ويُستكمل هذا التأطير النظري بما أبرزه جوزيف ناي في سياق نظرية القوة الناعمة من أن الدول التي تملك مبادرة الرواية عن نفسها وعن الآخرين تمتلك رصيذاً استراتيجياً لا يُعادلُه أي تفوق عسكري تقليدي، وأن فقدان هذه القدرة السردية أمام أجنداث خارجية يُمثّل شكلاً من أشكال الانكشاف الأمني البالغ الخطورة لأنه غير مرئي ولا يستدعي رداً عسكرياً واضحاً³³. وعليه، فإن السيادة السردية (Narrative Sovereignty) هي قدرة المجتمع على إنتاج روايته الجماعية عن ذاته وتاريخه وقيمه وصون استمراريتها أمام محاولات إعادة البرمجة الخارجية، لا سيما في عصر تحوّلت فيه المنصات الرقمية إلى ميادين أمامية في هذا الصراع.

³⁰ Ernest Gellner, Conditions of Liberty: Civil Society and Its Rivals, London, Penguin Books, 1994. 97-108.

³¹ يورغن هابرماس، نظرية الفعل التواصلي، ترجمة أبو النور حمد (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ص 113-125.

³² بندكت أندرسن، الجماعات المتخيّلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها، ترجمة ثائر ديب (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، 31-36.

³³ جوزيف ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007)، 1-32، 99-111.

المطلب الثالث: التهديدات الحديثة للأمن المجتمعي

تتميز التهديدات الهوياتية والثقافية العابرة للحدود بخاصية جوهرية تُفرّقها عن سائر أنواع التهديدات الأخرى؛ إذ لا تستهدف البنى المادية للدولة كجيوشها ومؤسساتها الرسمية أو منظوماتها الاقتصادية، بل تستهدف مباشرة منظومة الانتماء الجمعي والهوية المشتركة التي تُوجد معنى للحياة المشتركة وتُسوّغ الولاء للكيان السياسي. ويتصدّر هذه الفئة التهديدُ الإثني والطائفي الذي أعاد حضوره الوحشي إلى الواجهة الدولية بعد أن ظلّ كثيرون أن نهاية الحرب الباردة ستُفضي إلى عصر من التقارب الديمقراطي الليبرالي؛ فكانت النزاعات في يوغوسلافيا السابقة ورواندا والقوقاز والبلقان تُثبت أن الإثنية حين تُسلّح سياسياً تُنتج أعنف أشكال العنف الجماعي. وقد أرسى دونالد هورويتز الإطار التحليلي الأكثر صموداً لفهم هذه الديناميكية في عمله الكبير المقارن الذي اعتمد على دراسة أكثر من خمسين حالة نزاع إثني موزّعة على القارات الخمس، خالصاً إلى أن الهوية الإثنية في حدّ ذاتها ليست متغيّراً مُفسّراً للنزاع، بل إن المتغير الحاسم هو توليفة من تصوّرات الوضع الهشّ للجماعة وذاكرة الغبن التاريخي المُهمين وتوافر نخبٍ سياسية انتهازية قادرة على إثنية المنافسة على الموارد والسلطة وتحويل التنافس العادي إلى صراع هوياتي وجودي يستحيل فيه أي حلّ تفاوضي توافقي³⁴. ويُعمّق مايكل براون من تحليل لأدوار الفاعلين الخارجيين في دولنة النزاعات الداخلية، إذ وثّق أن التدخل الخارجي عبر تسليح وتمويل أحد أطراف النزاع الإثني يُحوّل ما قد يكون خلافاً محلياً قابلاً للاحتواء إلى نزاع بالوكالة طويل الأمد تتغذى عليه مصالح إقليمية ودولية متنافسة، مُنتجاً حالة من أمنة الهوية (Securitization of Identity) تُرسّخ الانقسام وتُعيق المصالحة جيلاً بعد جيل³⁵. وتتشابك مع هذا الواقع الإثني الديناميكيات التهديدية التي تُطلقها العولمة المتسارعة على منظومات القيم والانتماء المحلية؛ فقد كشف رونالد روبرتسون في نظريته حول ظاهرة الكوكبة (Glocalization) أن انفتاح الحدود الثقافية الذي تُيسّره الاندماجات الاقتصادية الكبرى وهيمنة الإعلام الكوني يُنتج ردود فعل هوياتية دفاعية حادة في المجتمعات التي تشعر أن قيمها وأعرافها ومرجعياتها الرمزية تتآكل تحت ضغط نماذج ثقافية مستوردة لم تُشارك في إنتاجها ولم تُفاوض عليها، مُفضياً إلى ما وصفه زيغمونت باومان بقلق الهوية المزمن (Chronic Identity Anxiety) الذي يُعبّر عنه في أحيان كثيرة عبر اللجوء إلى تعصّب هوياتي مُغلق يُقدّم وهم الصلابة في مواجهة سيولة العالم المعاصر وتفكّك الروابط الجماعية التقليدية³⁶. أما على صعيد الهجرة الدولية، فتُفيد بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن عدد النازحين قسراً في العالم تجاوز مئة مليون شخص عام 2022، وهو رقم غير مسبوق في التاريخ المُسجّل يعكس اندماج أزمت مناخية وحروب

³⁴ دونالد ل. هورويتز، *الصراعات الإثنية*، ترجمة نصر حامد أبو زيد (أبوظبي: هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، كلمة، 2011)، 141-144.

³⁵ مايكل براون (محرر)، *الأبعاد الدولية للصراع الداخلي*، ترجمة مركز الدراسات الاستراتيجية (بيروت: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 1999)، 30-31.

³⁶ زيغمونت باومان، *الحداثة السائلة*، ترجمة حجاج أبو جبر (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2016)، 173-175.

أهلية وانهيارات اقتصادية تُنتج حركات بشرية ضخمة تُحوّل التركيبة الديموغرافية والثقافية لمجتمعات بأكملها في وقت وجيز، مُولدةً احتقانات هوياتية حادة في مجتمعات الاستقبال وصدّات اجتماعية عميقة في مجتمعات المنشأ والعبور على حدٍ سواء. وقد رصد ستيفن كاسلز وماريك ميلر هذه التحولات رسداً دقيقاً موثّقين أن الهجرة القسرية لم تعد ظاهرة إنسانية هامشية بل باتت متغيّراً بنوياً يُعيد رسم خرائط الانتماء والهوية والتوترات المجتمعية، ومُشيرين إلى أن ردود الفعل الدفاعية التي تُطلقها موجات الهجرة المتلاحقة تُغذي صعود الشعبوية القومية المتشددة وتُسوِّغ خطابات الإقصاء التي تُهدد بدورها تماسك المجتمعات الديمقراطية من الداخل بصورة تجعل الهجرة تهديداً مزدوجاً يضرب في آنٍ واحد مجتمعي المنشأ والاستقبال³⁷. كما أن هذه الظاهرة تغذي الاتجار بالبشر التي تُشكّل الوجه الأكثر وحشيةً لاستغلال هشاشة الهويات والأوضاع الاجتماعية، إذ تُحوّل الأشخاص — ولا سيما النساء والأطفال — إلى سلعة تجارية تُباع في أسواق العمل القسري والاستغلال الجنسي، وتوثّق تقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) أن شبكات الاتجار بالبشر تتغلغل بعمق في النسيج الاجتماعي للمجتمعات الهشة مُرسخةً ثقافة الإفلات من العقاب وزارعةً الخوف والعجز الجماعي في الفضاء المجتمعي الذي كان يُفترض أن يكون فضاءً آمناً للبناء الجماعي المشترك³⁸.

تُشكّل الفئة الثانية من التهديدات الحديثة للأمن المجتمعي تلك التهديدات الصادرة عن فواعل غير الدول (Non-State Actors) تتباين طبيعتها ودوافعها وأساليب عملها، غير أنها تشترك في خاصية جوهرية مُوحدة تتمثّل في تحديّها المباشر لاحتكار الدولة للعنف المشروع وتقويضها للتماسك المجتمعي والأمن المادي الذي بدونه تنهار شبكات الثقة والتعاون والمشاركة الجماعية. ويتقدّم الإرهاب المعاصر هذه الفئة بوصفه أشد أشكال العنف من دون الدولة تأثيراً في البنية المجتمعية؛ وقد أثبت بروس هوفمان في دراسته أن الجماعات الإرهابية في جيلها الراهن — من القاعدة إلى داعش إلى الجماعات الإقليمية المتفرعة — لا تستهدف إلحاق هزيمة عسكرية بالدول التي تواجهها وهو هدف يتخطى قدراتها المادية بمراحل، بل تستهدف توليد حالة إرهاب جمعي مُمنهج يُنخر الأمن النفسي للمجتمعات ويُفرز ردود فعل مؤسسية مُفرطة تُمزّق النسيج الاجتماعي وتُزرع الشك والالتهام المتبادل بين مكونات المجتمع الواحد، تحقيقاً لما سمّاه هوفمان استراتيجية تشهير العنف (Provocation Strategy) القائمة على استفزاز الدولة لتركب أخطاء أمنية تُفقد شرعيتها في أعين مواطنيها³⁹. ويُضيف مارك سيغمان بُعداً تشخيصياً حاسماً حين يُثبت في نظريته حول الجهاد بلا قيادة (Leaderless Jihad) أن الإرهاب في جيله الثالث قد تحرّر من

³⁷ ستيفن كاسلز ومارك ج. ميلر، *عصر الهجرة: تحركات السكان الدولية في العالم الحديث*، ترجمة إيمان الجبوري (أبوظبي: هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، كلمة، 2011)، 221-246.

³⁸ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، *التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص 2022* (فيينا: منشورات الأمم المتحدة، 2022)، 42-10.

³⁹ بروس هوفمان، *عالم الإرهاب*، ترجمة عطية بن كريم الظفيري (الرياض: مكتبة العبيكان، 2004)، 1-42، 285-330.

التراتبية التنظيمية الهرمية ليصبح ظاهرةً شبكية ذاتية التوليد تعمل من خلال خلايا صغيرة مستقلة تستمد وقودها الأيديولوجي من الفضاء الرقمي وتستغل بدقة جراح الإقصاء الاجتماعي والهوياتي لاستقطاب أفراد في صلب المجتمعات ذاتها التي تستهدفها، مما يجعل الإرهاب المعاصر في جوهره ظاهرةً مجتمعية داخلية قبل أن يكون تهديداً خارجياً⁴⁰. وتتشارك مع التهديد الإرهابي ظاهرة انتشار الجماعات المسلحة غير النظامية وشركات المرتزقة العسكرية الخاصة التي وثقت ديبورا أفانت أنها نمت نمواً استثنائياً في أعقاب الحرب الباردة لتشكل سوقاً للإكراه (Market for Coercion) يُضعف الاحتكار الشرعي للدولة على العنف المنظم ويُبقي النزاعات لخدمة مصالح الدول والشركات والجماعات الضاغطة الموكلة، فضلاً عما تُخلفه العمليات العسكرية الخاصة في السودان وليبيا وأفريقيا الوسطى من دمار طال المجتمعات المحلية التي تتحمل ثمن هذه الصراعات بالوكالة⁴¹. أما على صعيد الجريمة المنظمة العابرة للحدود فقد قدّم تشارلز تيلي مقارنة خصبة حين وضع بين جملة الاعتبارات التحليلية تماثلاً بنيوياً يسترعي الانتباه بين منطق الدولة ومنطق الجريمة المنظمة من حيث آليات بناء السلطة وابتزاز الحماية والسيطرة على الإقليم، كاشفاً أن الجريمة المنظمة حين يتهاوى الحضور المؤسسي للدولة في الأرياف والأحياء الفقيرة والمناطق الحدودية تملأ هذا الفراغ السيادي وتبني ولايات موازية تُنافس الدولة على شرعية الحكم الفعلي في هذه المناطق المنسية⁴². ويُعمّق صورة هذا التهديد الإجرامي ما يؤثقه التقرير العالمي للمخدرات الصادر عن مكتب UNODC من أن حجم تجارة المخدرات الدولية يُقدَّر بما يتراوح بين خمسمئة مليار و تريليون دولار سنوياً، وأن عائداتها تُموّل شبكات فساد مؤسسي ونزاعات مسلحة وعمليات تبويض أموال تخترق الأجهزة الأمنية والقضائية وتحوّل الدولة من ضامن الأمن إلى أحد مسرحياته، بينما تُحدث المخدرات ذاتها تدميراً صامتاً للنسيج المجتمعي عبر تفشي الإدمان وتفكك الأسر وارتفاع معدلات الجريمة في الأحياء الشعبية المُستهدفة بالتوزيع المنظم⁴³. وقد أضاف ميسيس نايم مستوى تحليلياً نقدياً حاسماً حين أثبت أن ما أسماه الاقتصادات غير المشروعة (Illicit Economies) باتت تُمثّل قوةً ناعمة تُعيد رسم خرائط النفوذ والانتماء وتُولّد نماذج حوكمة بديلة عن الدولة في الفضاءات الاجتماعية الهشة، مُحوِّلة المجتمعات إلى ما وصفه بالدول المجوّفة (Hollow States) التي تحتفظ بأجهزة السيادة الرسمية دون القدرة الفعلية على ممارستها داخل حدودها الجغرافية والاجتماعية⁴⁴.

⁴⁰ مارك سيجمان، *الجهاد بلا قيادة: الشبكات الإرهابية في القرن الحادي والعشرين*، ترجمة تحقيق مركز الدراسات الاستراتيجية (بيروت: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 2009)، 1-70.

⁴¹ Deborah D. Avant, *The Market for Force: The Consequences of Privatizing Security* (Cambridge: Cambridge University Press, 2005), 1-29.

⁴² تشارلز تيلي، "صناعة الحرب وصناعة الدولة بوصفها جريمة منظمة"، في *إعادة الدولة إلى المتن*، تحرير بيتر إيفانز وآخرون، ترجمة فايز الصياغ (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007)، 169-191.

⁴³ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، *تقرير المخدرات العالمي 2023* (فيينا: منشورات الأمم المتحدة، 2023)، 1-30.

⁴⁴ مويسيس نعيم، *غير مشروع: كيف يقوم المهربون والمزورون والقرصان باختطاف الاقتصاد العالمي*، ترجمة محمد توفيق البجيرمي (الرياض: مكتبة العبيكان، 2006)، 1-35، 220-250.

تُمثِّل الفئة الثالثة من التهديدات الحديثة للأمن المجتمعي تلك التهديدات التي تتسم بخاصيتين مُميّزتين تجعلان التصدي لها بالأدوات الأمنية التقليدية شبه مستحيل: فهي من جهة أولى لا تصدر عن فاعل محدد قابل للتعريف والإسناد والردع وفق المنطق الكلاسيكي، ومن جهة ثانية تعمل ببطء تراكمي خفي يُعسّر الإدراك المبكر لها ويجعل أضرارها تظهر في الغالب بعد أن تكون التحولات البنيوية التي أحدثتها قد ترسّخت وأصبحت عسيرة الانعكاس. وتتصدّر هذه الفئة أزمةُ تغيّر المناخ التي باتت تُشكّل في أدبيات الأمن المعاصرة ما يُعرف اصطلاحاً بمضاعف التهديد (Threat Multiplier)؛ وثُبتت دراسات مركز ستوكهولم الدولي لبحوث السلام (SIPRI) أن التدهور البيئي يُعمّق هشاشة الدول ذات الحوكمة الضعيفة ويؤلّد تنافساً حاداً على الموارد الطبيعية— لا سيما المياه والأراضي الزراعية — تنتهي إلى مواجهات طائفية وقبلية كما حدث في منطقة الساحل الأفريقي وحوض بحيرة تشاد، حيث تتداخل عوامل التصحر والجفاف المتفاقم مع التوترات الإثنية التاريخية لتنتج نزاعات بالغة التعقيد عسيرة الحل مؤسسياً وسياسياً⁴⁵. ويُضاف إلى ذلك البُعد الديموغرافي للأزمة المناخية المتمثّل في تفاقم الهجرة البيئية، إذ تتوقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وتقارير المنظمة الدولية للهجرة أن تنتج الأزمة المناخية بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين ما بين مئتين وألف مليون نازح بيئي، وهو رقم يتجاوز بمراحل أي سابقة تاريخية للهجرة الجماعية ويُنذر بضغوط هائلة على منظومات الحوكمة الدولية والإقليمية وعلى التماسك المجتمعي لدول الاستقبال والعبور التي لا تملك الطاقة الاستيعابية للتعامل مع هذا المستوى من التدفق البشري المتوقع. أفق الأمن المجتمعي في العقد الثالث من الألفية الثالثة يتمثّل في ذلك الاستخدام الممنهج والمتطوّر للفضاء الرقمي وشبكات التواصل الاجتماعي أداةً لتفكيك التماسك الداخلي للمجتمعات واختراق منظوماتها القيمية وزعزعة الثقة بمؤسساتها، وهو ما يُشكّل في الجوهر امتداداً رقمياً لعمليات التأثير التاريخية ذاتها التي وثّقها توماس ريد تاريخياً في تحليله لترسانة التضليل السوفييتية الكلاسيكية، غير أن المنصات الرقمية وخوارزمياتها المُحفّزة للاستقطاب العاطفي ضاعفت حجمها وسرعة انتشارها ودقة استهدافها بصورة لا تُقارن بأي أداة تأثير سابقة في التاريخ البشري⁴⁶. وقد طوّر يوخاي بنكلر وروبرت فارييس وهال روبرتس في دراستهم الموسّعة الدعاية الشبكية (Network Propaganda) نموذجاً تحليلياً بالغ الدقة يُثبت فيه أن التضليل المعلوماتي الرقمي لا يعمل بمنطق البثّ المركزي الكلاسيكي بل يستغل البنية اللامركزية للشبكات الاجتماعية والتحيزات المعرفية للأفراد كالتحيز التأكيد والتحيز للألفة والتحيز الجماعي وديناميكيات غرف الصدى لإنتاج واقع إدراكي مُوازٍ تبدو فيه السرديات المُزيّفة أكثر إقناعاً وصدقاً من الحقائق الموثّقة، مُفضيةً إلى ما أسماه تجزئة الحقيقة (Epistemic

⁴⁵ معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، *تغير المناخ والنزاع المسلح* (ستوكهولم: معهد SIPRI، 2021)، 30.4-

⁴⁶ Thomas Rid, *Active Measures: The Secret History of Disinformation and Political Warfare* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2020), 19–23

(Fragmentation) التي يستحيل في ظلها صياغة أي إجماع وطني حول الوقائع والأولويات والهويات المشتركة⁴⁷. ويكرّس التقرير التقني الصادر عام 2018 عن منظمة New Knowledge بطلب من لجنة مجلس الشيوخ الأمريكي حول عمليات وكالة أبحاث الإنترنت الروسية، الذي وثّق بدقة استثنائية كيف تمكّنت عمليات تأثير رقمية من استقطاب عشرات الملايين من المواطنين الأمريكيين وتوجيه سلوكهم التصويتي وتعميق انقساماتهم الاجتماعية عبر حسابات وهمية وخوارزميات استهداف ذكية وتقنيات إثارة انفعالية، دون أن يُدرك الضحايا أنهم يتعرضون لعملية اختراق منظم ومُموّل يخدم أجندات خارجية تستهدف تفكيك الوحدة الوطنية من داخلها⁴⁸.

فإن الخاصية الجوهرية التي تُعرّف هذه الفئة الثالثة من التهديدات هي ما أسماه أولريش بيك اللاقابلية للإدراك الحسي (Imperceptibility) في تحليله لمجتمع المخاطر؛ فالأزمة المناخية والتضليل الرقمي يعملان كلاهما في نطاق عتم غير مرئي يجعل تشكّلها خفياً وتراكبياً وأضرارهما جذرية ولكنها تظهر بعد فوات الأوان، مما يُعسّر كل استجابة مؤسسية فعّالة ويجعل التصدي لهما رهيناً ببناء منظومات إنذار مبكر واستباق استراتيجي تتجاوز كثيراً القدرات الراهنة لأجهزة الأمن التقليدية في أغلب دول العالم⁴⁹.

المبحث الثاني: حروب الجيل الخامس: الخصائص والآليات

المطلب الأول: مفهوم حروب الجيل الخامس

لا يُمكن فهم مفهوم حروب الجيل الخامس بمعزل عن المسار التاريخي الذي أفضى إليه، ذلك المسار بدأ بتحدّي النموذج الكلاوزفيتسي الكلاسيكي الذي هيمن على الفكر الاستراتيجي الغربي قرنين من الزمن؛ فقد عزّف كارل فون كلاوزفيتس الحرب بوصفها عملاً عنيفاً يُهدف إلى إرغام الخصم على الامتثال لإرادتنا، وبنى على هذا التعريف نموذجاً تحليلياً يفترض أن الحرب صراعٌ منظمٌ بين قوات عسكرية نظامية تابعة لدول ذات سيادة، يجري وفق قواعد معترف بها ويُختتم بتسوية تفاوضية محددة المعالم. تراجع هذا النموذج تدريجياً تحت تأثير تحولات القرن العشرين، حتى جاء مارتن فان كريفيلد في كتابه "تحول الحرب" (1991) ليُعلن أن "الكون الكلاوزفيتسي أصبح متجاوزاً ولم يعد يُتيح لنا إطاراً مناسباً لفهم الحرب"، مؤسساً لتيار فكري جديد يُعيد تعريف الحرب بعيداً عن احتكار الدولة للعنف المشروع وعن شروط الصدام المادي المباشر⁵⁰. وفي هذا السياق الفكري المتحوّل، نشر ويليام ليند رفقة باحثين آخرين عام 1989 مقالتهن المؤسّسة التي قدّمت نظرية أجيال الحروب بوصفها إطاراً تحليلياً لفهم التطور

Yochai Benkler, Robert Faris, and Hal Roberts, *Network Propaganda: Manipulation, Disinformation, and Radicalization in American Politics* (Oxford: Oxford University Press, 2018), 299–304

⁴⁸ رينيه ديرستا وآخرون، تكتيكات ومجازات وكالة أبحاث الإنترنت (نيويورك: نيو نوليدج، 2018)، 5–20.

⁴⁹ أولريش بيك، مجتمع المخاطر: نحو حدث جديّة، ترجمة هندية البدومي (أبوظبي: هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، 2009)، 19–50.

⁵⁰ Martin van Creveld, *The Transformation of War* (New York: Free Press, 1991), 192–227.

النوعي في طبيعة الصراع المسلح عبر الزمن؛ فقد ميّز ليند بين أربعة أجيال متتالية تُمثّل كل منها نقلةً نوعيةً لا كميةً عمّا سبقها: من الجيل الأول القائم على الكتل البشرية وأساليب التكتيك المباشر، إلى الجيل الثاني المرتكز على قوة النيران الكثيفة وعقيدة "المدفعية تغزو والمشاة تحتل"، ثم الجيل الثالث الذي انتقل من الاستنزاف إلى المناورة والتسلل والانهيار من الخلف وفق المبادئ التي طوّرها الجيش الألماني وأعاد صياغتها جون بويد في نظرية حلقة OODA⁵¹، وصولاً إلى الجيل الرابع الذي يستهدف إرادة الخصم ومنظومته الإدراكية بدلاً من تدمير قواته المادية عبر توظيف العمليات النفسية والحرب المعلوماتية والوسائط الإعلامية كوسيلة استراتيجية مركزية⁵². وقد جاء الإسهام الموازي لجون أركويلا وديفيد رونفيلدت عبر مفهوميهما حرب الشبكات (Netwar) وحرب المعلومات (Information Warfare) ليُرسيا تأسيساً معرفياً لمسألة الصراع على المستوى المجتمعي الذي تشبّه شبكات من الفواعل غير الدول عبر تدابير دون الحرب (Measures Short of War)، مُتنبئين بأن معظم فاعلي شبكات الحرب المستقبلية سيكونون من غير الدول أو حتى عديمي الدولة تماماً، وأن الحدود الفاصلة بين الدول والشبكات والوكلاء ستغدو ضبابية بالغة التعقيد⁵³. ومن منظور استراتيجي مختلف أثر بعمق في تشكّل هذا المفهوم، قدّم العسكريان الصينيان قياو ليانغ وهوانغ شيانغسوي في كتابهما "الحرب غير المقيدة" (1999) تصوراً يزعم أن الحرب لن تظل على ما كانت عليه في الأصل، وأنها ستتجاوز كل الحدود والقيود لتشمل الفضاء الاقتصادي والثقافي والمعلوماتي والنفسي والقانوني والبيئي وسواها، فيما أسمى الحرب بلا قيود، التي تُوظف كل شيء يُضعف الخصم أو يُدمره بصرف النظر عن أي معيار تقليدي⁵⁴. وقد أعلن روبرت ديفيد ستيل عام 2003 لأول مرة بروز جيل خامس من الحروب، مُلاحظاً أن تقدّم تقنيات التكنولوجيا الحيوية والنانو سيُتيح لأفراد أو مجموعات صغيرة شنّ هجمات بقدرات تُضاهي الدول. غير أن التأطير النظري الأكثر شمولاً ورسوخاً لمفهوم حروب الجيل الخامس تجلّى في المعالجة التي قدّمها دانيال أبوت في كتابه التأسيسي "دليل حروب الجيل الخامس (The 5GW Handbook)"، الذي يُمثّل حتى اليوم أكثر المعالجات عمقاً في هذا الحقل الناشئ؛ إذ يُعرّف أبوت حروب الجيل الخامس بأنها التلاعب بالسياق الإدراكي بهدف توجيه العدو على تنفيذ إرادتنا، مُبيناً أن نجاح هذه الحرب يعتمد على الخداع والتضليل وتوظيف وسطاء مخترقين أو مُتلاعب بهم يتصرفون لصالح الطرف الراعي دون أن يدركوا ذلك، بل قد

Observe→Orient→Decide→Act⁵¹

William S. Lind, Keith Nightengale, John F. Schmitt, Joseph W. Sutton, and Gary I. Wilson, "The Changing Face of War: Into the Fourth Generation," *Marine Corps Gazette* 73, no. 10 (October 1989): 22–26.

John Arquilla and David Ronfeldt, eds., *Networks and Netwars: The Future of Terror, Crime, and Militancy* (Santa Monica: RAND Corporation, 2001), 1–25.

Qiao Liang and Wang Xiangsui, *Unrestricted Warfare* (Beijing: PLA Literature and Arts Publishing House, 1999), 2–10, 35–55.

تُجَزَّز حرب الجيل الخامس دون أن يعلم الطرف الخاسر أن حرباً قد شُنَّت عليه أصلاً — وهو ما يُشكِّل خاصيتها الجوهرية الأكثر إثارة للقلق الاستراتيجي⁵⁵. وفي محاولة لتقديم تعريف اصطلاحى أكثر إحكاماً، يُقدِّم دونالد ريد حروب الجيل الخامس بوصفها نتائج التحولات التي تُحدثها حقبة المعلومات مُعرِّفاً إياها بأنها تتجاوز الجيل الرابع عبر توسيع نطاق الصراع ليشمل الفضاءات الفيزيائية والمعلوماتية والإدراكية والاجتماعية والسياسية في آنٍ واحد، بما يجعل المجتمع بأكليته ساحةً للمعركة بدلاً من الأرض أو الجو أو البحر⁵⁶. وقد وجد هذا التأطير المفاهيمي تكريساً مؤسسياً لافتاً حين تبَنَّى حلف شمال الأطلسي عام 2021 مفهوم الحرب المعرفية (Cognitive Warfare) الذي يتقاطع جوهرياً مع حروب الجيل الخامس، مُعرِّفاً إياها بأنها الحرب التي يُصبح فيها العقل البشري ساحةً للمعركة، هدفها تغيير ليس ما يُفكر فيه الناس بل كيف يُفكرون وكيف يتصرفون، وأن حرب الأذهان في صورتها القصوى قادرة على تكسير المجتمع بأسره وتفتيته حتى لم يعد يمتلك الإرادة الجماعية لمقاومة نوايا الخصم⁵⁷. وخلاصة القول من هذا التتبع المفاهيمي أن حروب الجيل الخامس ليست مفهوماً مكتمل البنية ثابت الحدود، بل هي مساحة نظرية في طور التشكُّل تتنازعها تعريفات متعددة ومدارس متباينة؛ غير أنها تشترك جميعاً في ثلاثة محاور تُشكِّل جوهر المفهوم: أولاً، إزاحة الصراع من الفضاء المادي إلى الفضاء الإدراكي والمعلوماتي؛ وثانياً، انتقال الفاعل الرئيسي من الدولة ذات الجيش النظامي إلى شبكات هجينة من الفاعلين الحكوميين وشبه الحكوميين وغير الحكوميين؛ وثالثاً، تحوُّل المجتمع بأسره من بيئة خلفية للحرب إلى هدفها الأول والأخير، وهو ما يجعل هذا الجيل من الحروب الأشد خطورةً على الأمن المجتمعي بالمعنى الذي أرسنه مدرسة كوبنهاغن لأنه يستهدف بدقة غير مسبوقة الركائز الوجودية الأربعة للمجتمع: هويته وتماسكه المؤسسي ووظائفه الحيوية وسيادته السردية⁵⁸.

تتقاطع مجالات حروب الجيل الخامس في مجموعة من الخصائص البنيوية التي تمنحها خطورتها الاستراتيجية؛ فمن جهة، أدت هذه الحروب إلى تآكل فاعلية الردع التقليدي، حيث لم تعد القوة العسكرية الخشنة كافية لمنع هجمات تتسلل عبر الفضاءات السيبرانية والإدراكية. ومن جهة أخرى، ينزاح الاستهداف في هذا الجيل من الميدان العسكري إلى النسيج المجتمعي مباشرة، مستهدفاً تقويض الهوية والقيم والبنى التأسيسية للمجتمعات. وما يزيد من تعقيد المشهد هو تعدد الفاعلين وحالة الغموض التي

Daniel Abbott, ed., *The Handbook of 5GW: A Fifth Generation of War?* (Ann Arbor: Nimble Books, 2010), ⁵⁵ 1–40.

⁵⁶ Donald J. Reed, "Beyond the War on Terror: Into the Fifth Generation of War and Conflict," *Studies in Conflict and Terrorism* 31, no. 8 (2008): 684–722.

⁵⁷ NATO Science and Technology Organization (STO), *Cognitive Warfare: The Battle for the Brain* (Brussels: NATO STO, 2020), 5–12.

Alber Krishnan, "Fifth Generation Warfare, Hybrid Warfare, and Gray Zone Conflict," *Journal of Strategic Security* 15, no. 4 (2022): 15–23. ⁵⁸

تحيط بالعمليات؛ إذ إن سهولة الوصول إلى التقنيات المتقدمة أتاحت للدول والفاعلين من غير الدول (كالمجموعات الإرهابية والشبكات العابرة للحدود) ممارسة أدوار قتالية وتخريبية، مما يجعل من الصعب تحديد هوية الطرف المعتدي أو إسناد المسؤولية القانونية إليه. وفي هذا السياق، تبرز حروب الجيل الخامس كأداة لتضخيم الحروب غير المتماثلة، حيث تُمكن أدواتها منخفضة التكلفة وعالية التأثير الفاعلين الأضعف من مواجهة الدول، وغالباً ما يتم ذلك عبر دعم وتمويل وكلاء محليين لإثارة صراعات داخلية تستنزف الدولة المستهدفة من الداخل دون الحاجة لتدخل عسكري خارجي مباشر.

المطلب الثاني: خصائص حروب الجيل الخامس

1. استهداف الإدراك والوعي:

لا يتمثل الهدف الرئيسي لحروب الجيل الخامس في تدمير البنية التحتية للعدو أو قواه العسكرية، بل في التلاعب بوعي وإدراك الشعوب المستهدفة. حيث يتم توظيف أدوات الحرب النفسية وحملات التضليل الإعلامي لبث الشك واليأس والانقسام داخل المجتمع، مما يؤدي إلى انهيار داخلي دون الحاجة إلى مواجهة عسكرية تقليدية.

2. اللامركزية والغموض:

تتميز حروب الجيل الخامس بطابعها اللامركزي؛ حيث لا تقتصر الهجمات على القوات العسكرية النظامية، بل تشارك فيها أطراف واسعة من الفواعل، بما في ذلك المنظمات الإرهابية، الشركات متعددة الجنسيات، المنظمات غير الحكومية (NGOs)، ومجموعات "الهكرز" (المخترقين) سواء كانوا أفراداً أو تجمعات. وغالباً ما يكون الخصم كياناً غامضاً يصعب تحديده أو مواجهته بالطرق العسكرية التقليدية، مما يجعل آليات الدفاع الكلاسيكية غير كافية.

3. التكنولوجيا المتقدمة كسلاح:

اتخذت هذه الصراعات أبعاداً غير مسبوقة من خلال شموليتها وتجاوزها للنماذج التقليدية للحرب. تعتمد حروب الجيل الخامس على دمج أشكال متعددة من الصراع في آن واحد، معتمدة بشكل مكثف على:

- **الذكاء الاصطناعي (AI):** يُستخدم لتجميع وتحليل البيانات الضخمة (Big Data) المتعلقة بالأفراد، وتحديد نقاط الضعف لتمكين حملات التأثير الموجهة بدقة.
- **الحرب السيبرانية:** تستهدف البنية التحتية الحيوية مثل شبكات الكهرباء، توزيع المياه، شبكات الاتصالات، والمؤسسات المالية، مع نشر البرمجيات الخبيثة لتقويض سلامة الأنظمة.

- **منصات التواصل الاجتماعي:** تُستغل لنشر المعلومات المضللة، والمحتوى السمعي البصري المفبرك، التزييف العميق (Deepfakes) ، وإدارة الحسابات الوهمية المصممة للتلاعب بالرأي العام وتوجيه أنماط سلوك المستخدمين.

4. الهندسة الاجتماعية:

تمثل الهندسة الاجتماعية منهجية جوهرية لاختراق الكوادر البشرية داخل المؤسسات الحساسة، وذلك عبر أساليب التلاعب النفسي والخداع الاجتماعي التي تؤدي إلى خروقات أمنية. ويرى الباحث الأمريكي ماكس مانوارينج (Max Manwaring) أن حروب الجيل الخامس تعتمد على الإكراه، وتآكل الدولة، وزعزعة الاستقرار الداخلي، وفرض "واقع بديل". ويُعزى انتشار هذه الأنماط من الحروب جزئياً إلى تطور وسائل الإعلام وتوظيفها الاستراتيجي في إدارة العلاقات بين الدول وتأليب الرأي العام ضد السلطات السياسية. تعمل هذه الحرب على استغلال وتضخيم التناقضات الاجتماعية الداخلية عبر أدوات متنوعة، تشمل المواجهات العسكرية المحدودة والتقنيات الاقتصادية والمعلوماتية والنفسية. كما تدار من خلال تحالفات شبكية تضم فاعلين من الدول ومن غير الدول — من منظمات المجتمع المدني المنظمة إلى الشبكات الإرهابية — بهدف إسقاط الأنظمة، وإثارة السخط الشعبي، وتهديد سيادة الدولة من الداخل.

5. الحرب الاقتصادية:

تعد الأدوات الاقتصادية أسلحة لزعزعة استقرار الدول من خلال:

- فرض العقوبات الاقتصادية.
- التلاعب بأسعار السلع الأساسية.
- التحكم في قيم العملات ومعدلات التضخم.
- تعطيل سلاسل الإمداد.
- الحجب الاستراتيجي للتكنولوجيات الحيوية لممارسة ضغوط قسرية على الخصوم.

6. الحرب الهجينة كخاصية:

في هذا السياق، تصف "الهجينة" طبيعة حرب الجيل الخامس التي تمنح هذا الجيل تميزه عن الأجيال السابقة، وتتجلى في:

- تلاشي الحدود: الخاصية الهجينة هي التي تدمج بين حالة السلم وحالة الحرب (المنطقة الرمادية)، بحيث لا تعرف الدولة المستهدفة متى بدأت الحرب فعلياً.

- الشمولية: هي الخاصية التي تجعل الحرب "هجينة" لأنها لا تقتصر على الميدان العسكري، بل تشمل الاقتصاد، المجتمع، الثقافة، والبيئة.
- السيولة (Fluidity): قدرة حرب الجيل الخامس على التحول من فعل سيبراني إلى تحريض اجتماعي ثم إلى ضغط اقتصادي هي "خاصية هجينة" بامتياز.

المطلب الثالث: آليات ووسائل حروب الجيل الخامس

يشكل هذا النموذج الحربي منظومة متكاملة من العمليات الإعلامية والتكتيكات النفسية. وسلاحه الأساسي هو الإعلام والاتصال، نظراً لقدرتها على الانتشار، وقوة في التأثير، وسهولة في الوصول إلى كتل بشرية ضخمة.

وتنقسم آليات ووسائل حروب الجيل الخامس إلى:

I. عمليات المنطقة الرمادية (Gray Zone Operations):

تتميز عمليات المنطقة الرمادية بالتعمد في طمس الفوارق بين ما هو عسكري وما هو غير ذلك، وبين ساحات القتال والساحات المدنية، وبين الأفعال الإجرامية وأعمال الحرب، وبين المقاتلين وغير المقاتلين، وصولاً إلى خلط المفاهيم بين الدولة والكيانات دون الدولة. وتُستغل مجالات متنوعة — تشمل القطاعات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والإعلامية، والدينية، والسيبرانية — كساحات معارك ذات أهمية استراتيجية موازية لمناطق القتال التقليدية. هذا الغموض يحول الأفراد الفاعلين في هذه المجالات إلى مقاتلين محتملين يمكن توظيفهم ضد دولهم في حال تم تجنيدهم من قبل أطراف معادية.

تعتمد عمليات المنطقة الرمادية على ثلاث تكتيكات أساسية:

- التعديل التدريجي: تغيير الوضع الراهن ببطء لتجنب المواجهة المباشرة مع الدولة المستهدفة.
- التوظيف بالوكالة: استخدام الوسطاء عبر حروب الوكالة، أو الردع غير المباشر، أو الإرهاب المدعوم من الدول.
- فرض أمر الواقع: إجبار الدولة المستهدفة على الانخراط في النزاع عبر إجراءات أحادية لا يمكن الرجوع عنها.

II. الحرب الهجينة كوسيلة وأداة:

تجمع الحرب الهجينة بين تكتيكات الحرب التقليدية وغير المتمثلة، مع إقحام أبعاد غير عسكرية في العمليات القتالية، مثل تقديم الدعم العسكري والإعلامي للحركات الانفصالية. وتبرز فيما يلي:

- الأمد الممتد :حروب استنزاف تمتد بلا نهاية محددة، ويرتبط توقفها بتحقيق الأهداف الاستراتيجية، وغالباً ما تحركها دوافع أيديولوجية واجتماعية ودينية.
- التعقيد العسكري المتزايد :وصول الفاعلين من غير الدول إلى أنظمة قتالية متطورة وتقنيات سيبرانية كانت حكراً على الجيوش النظامية.
- توسيع الأدوات غير العسكرية :استغلال الأدوات الاقتصادية، وحرب المعلومات، والعمليات السيبرانية، والدعاية جنباً إلى جنب مع العمل العسكري الحركي.
- التدخل العسكري المقنّع: تدخل الدول تحت ذرائع إنسانية —كحفظ السلام أو حماية الأقليات— بعد تعمد إثارة عدم الاستقرار الأمني والسياسي عبر الوسائل غير العسكرية.
- تشكيل تحالفات واسعة: بناء تحالفات استراتيجية تضم دولاً، وكيانات غير حكومية، وشبكات إجرامية منظمة، ومنظمات إرهابية.
- الهيكل الشبكي اللامركزي: الاعتماد على فاعلين لا مركزيين ينفذون أجنادات الدول دون وجود تراتبية مؤسسية أو قيادة مركزية واضحة.
- نطاق استهداف غير محدود: استهداف كافة القطاعات الحيوية للدولة والمجتمع، مما يؤدي إلى استنزاف الموارد وإضعاف الدولة في كافة المجالات (اقتصادياً، واجتماعياً، ودينياً).

III. الحرب السيبرانية (Cyber Warfare):

هي صراع غير متماثل يتجسد في هجمات إلكترونية متعمدة تهدف إلى تعطيل أو تدمير نظم المعلومات. تستهدف هذه العمليات البنية التحتية الوطنية الحيوية وتضرب سرية وسلامة وتوافر المعلومات. وتكمن خطورتها في صعوبة الكشف عنها في الوقت الحقيقي، وصعوبة تقدير الأضرار أو تحديد هوية الجاني بدقة. وتشمل أدواتها:

- العمليات التدميرية: تخريب نظم المعلومات والبنى التحتية للطاقة والخدمات المالية.
- التجسس: اختراق النظم لاستخراج معلومات سرية تخص القطاعات السياسية والعسكرية والاقتصادية.
- نشر الفوضى: جهود منظمة لإظهار عجز الدولة عن حماية أنظمتها الحيوية، مما يمهد لإسقاط الأنظمة.

IV. الحرب الإعلامية (Media Warfare):

تركز على تقويض المنظومة المعلوماتية للدولة المستهدفة عبر التلاعب بالحقائق، ونشر التضليل، وفبركة الفضائح التي تشمل السلطات الحاكمة، بهدف زعزعة الاستقرار ونشر الشك عبر تضخيم الأحداث

وترويج الشائعات. وتتميز بانخفاض تكلفتها التشغيلية واعتمادها على منصات التواصل الاجتماعي — خاصة بين فئة الشباب — لتشويه الرأي العام وتوجيهه.

V. حرب المخدرات (Narcotics Warfare):

تتضمن إغراق الدول المستهدفة بالمخدرات والمؤثرات العقلية لتدمير النسيج الاجتماعي عبر الإضعاف الإدراكي للمواطنين. وتستخدم الدول المعتدية شبكات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية لتسهيل الاتجار، مع تمويل الأنشطة الإرهابية من عائداتها.

VI. الحرب النفسية (Psychological Warfare):

تستخدم للتأثير على عواطف وسلوكيات المجتمع المستهدف لتحطيم معنوياته وتفكيك تماسكه. ومن أساليبها:

- الدعاية: غرس الانهزامية، وتقويض المبادئ الدينية والقيم الوطنية، وزرع الشقاق بين المكونات الاجتماعية والوحدات العسكرية.
- العمليات القائمة على الشائعات: تنقسم إلى شائعات "الخوف" لزعة الثقة، وشائعات الأمانى لزراعة تفاؤل زائف يمهد لقبول شروط الخصم.
- صناعة الأزمات: استغلال حوادث بسيطة لتصنيع أزمات تؤثر على الروح المعنوية.

VII. الحرب المعرفية (Cognitive Warfare):

تستهدف الإدراك البشري والعواطف بشكل مباشر، وغالباً ما تستخدم الوسائط المرئية (صور وفيديوهات) مع تقنيات التضخيم والتشويه لإعادة تفسير الأحداث بما يخدم الأهداف الاستراتيجية للخصم، مما يؤدي إلى تآكل الوحدة الوطنية وتعميق الانقسامات الاجتماعية.

VIII. الحرب الثقافية والاجتماعية:

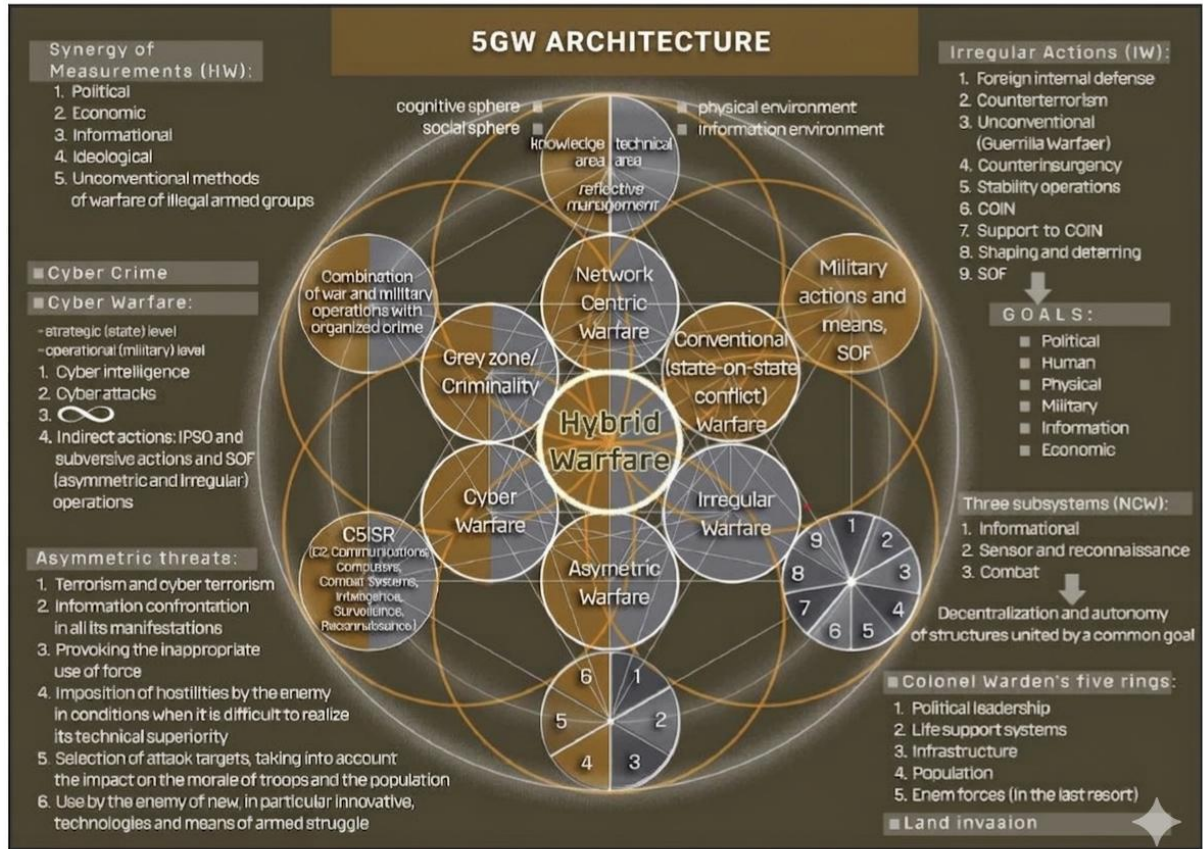
تتم عبر المؤسسات الثقافية والفنية التي تروج لمفاهيم أيديولوجية (مثل حرية التعبير وحقوق الإنسان) بطريقة موجهة تستهدف فئة الشباب عبر الأفلام والمهرجانات الفنية، مما يؤدي إلى تآكل الهوية الوطنية وضعف الولاء والانتماء، وارتفاع معدلات التطرف.

IX. الحرب البيولوجية (Biological Warfare):

النشر المتعمد لمسببات الأمراض التي تصيب البشر والحيوانات والنباتات، بهدف تدمير النظام الصحي والقضاء على الثروة الزراعية والحيوانية، وغالباً ما يتم تنفيذها عبر عملاء استخباريين أو تنظيمات إرهابية.

X. الحرب البيئية (Environmental Warfare):

التدمير المتعمد للبيئة الطبيعية عبر تمويل عمليات تخريبية (مثل حرق الغابات، استنزاف الموارد، تلويث المياه بالنفائات النووية والبيولوجية)، بهدف تدمير الاقتصاد المحلي، وتهريب السكان وتهجيرهم، وتقويض ثقتهم في مؤسسات الدولة.



الشكل 1: بنية حروب الجيل الخامس⁵⁹

المبحث الثالث: انعكاسات حروب الجيل الخامس على استقرار الدول

المطلب الأول: تنامي الانقسامات المجتمعية

لا تنشأ الانقسامات المجتمعية في فراغ موضوعي؛ لكنها نتيجة التفاوتات الاقتصادية والإقصاء الاجتماعي المتراكم، غير أن حروب الجيل الخامس تدخل في هذه الديناميكية لتحويلها من مطالب قابلة للمعالجة السياسية إلى أزمات كامنة قادرة على الانفجار. وهذا التحويل هو جوهر الاستراتيجية التفكيكية للأمن المجتمعي.

Semeniuk, Nataliia. « Cognitive Warfare in the Modern Architecture of Hybrid Warfare ». *Military Science* 2, ⁵⁹ n° 3 (2024): 100-115.

يُقدّم توماس بيكيتي في عمله *رأس المال في القرن الحادي والعشرين* أدلةً كمية على أن التفاوت في توزيع الثروة في المجتمعات الغربية عاد إلى مستويات مماثلة لما كانت عليه عشية الحرب العالمية الأولى، مع تمركز متصاعد للثروة في يد أقلية. وهو ما يتم توظيفه ضمن منظومة سردية ثنائية من نوع "الشعب ضد النخبة".

وقد جسّدت حركة "السترات الصفراء" الفرنسية (2018-2019) نموذجاً على هذه الآلية. فقد انطلقت الحركة من احتجاج محدود على رفع أسعار الوقود، قبل أن تتحول إلى ظاهرة احتجاجية معقدة تخرق كل الحواجز التقليدية للانتماء السياسي. يُحلّل هيرفيه جوفان ومارين تروبيان في دراستهما الصادرة عام 2019 عن المعهد الوطني للدراسات الديمغرافية (INED) أن الحركة جمعت في آن واحد ناخبين من اليمين المتطرف ومن اليسار الراديكالي، وأن العنصر الموحد الوحيد كان الشعور بالإهانة الطبقية والإقصاء الجغرافي. الأهم في السياق هو ما كشفته الدراسات حول الدور الرقمي في الحركة. فقد وثّق أرتم فورتناتو في تقريره الصادر عن معهد الحوار الاستراتيجي (ISD, 2019) أن حسابات مرتبطة بالفضاء الإعلامي الروسي — ولا سيما منصتا RT و Sputnik — ضاعفت تغطيتها لأحداث العنف المصاحبة للحركة بنسبة تجاوزت 400% مقارنةً بوسائل الإعلام الفرنسية، مع تركيز مقصود على مشاهد المواجهة والنهب وإضرار النار، مع تجاهل شبه تام للمطالب الاجتماعية المشروعة. كان الهدف ليس دعم الحركة ولا معارضتها، بل إنتاج صورة فرنسا دولةً على حافة الانهيار الداخلي⁶⁰.

وقد تقاطعت مع هذا التوظيف الخارجي بنية الفضاء الرقمي الداخلي ذاتها: كشفت دراسة ليوبولد بيسون وآخرين المنشورة في مجلة *Réseaux* أن مجموعات فيسبوك المرتبطة بالسترات الصفراء كانت تعمل بوصفها "غرف صدّ (*echo chambers*) تُضخّم الخطاب الراديكالي وتُهمّش الأصوات المعتدلة بفعل خوارزميات التوصية التي تُفضّل المحتوى المُثير للاستياء. وقد أثّرت في هذا السياق تساؤلات حول دور منصة X (تويتر آنذاك)، التي أتاحت لنشطاء الحركة تنظيم التجمعات الميدانية وتداول الوثائق والخرائط في الوقت الفعلي وهو ما عدّته السلطات الفرنسية ظاهرةً جديدةً في طبيعة التنظيم الاحتجاجي اللامركزي⁶¹.

لا يختلف الجوهر حين ننقل من الانقسام الطبقي في أوروبا إلى الانقسام العرقي في الولايات المتحدة. فقد كشفت موجة احتجاجات "حياة السود مهمة" (*Black Lives Matter*) "عقب مقتل جورج فلويد في ماي 2020 عن عمق الانقسام العرقي في المجتمع الأمريكي، لكنها كشفت في الوقت ذاته عن كيفية تحويل هذا الانقسام الاجتماعي من الخارج.

وثّق مركز ستانفورد لأبحاث الإنترنت في تقريره الصادر عام 2020 أن شبكات مرتبطة بالفضاء الإعلامي الروسي كانت تعمل على تضخيم الخطاب الراديكالي على طرفي الاستقطاب في آن واحد: تُضخّم في جانب الحركة الاحتجاجية الدعوات إلى حلّ الشرطة وتجاهل الإصلاحيين المعتدلين، وتُضخّم في الجانب المقابل خطاب القانون والنظام ومخاوف غزو الضواحي البيضاء⁶². لم تكن هذه الحسابات تؤمن بأيّ من الموقفين؛ كانت تُمارس ما يُسمّى كيت ستارد وكلايف هاملتون في كتابهما *المتأثر الخفي* "الاستقطاب الاستراتيجي المتبادل" — أي توجيه الطرفين معاً نحو أشد مواقفهما تطرفاً، مما يجعل المساحة الوسطى للحوار والتسوية السياسية تنقلص حتى تختفي.

Fortunato, Artem. *Yellow Vests and the Russian Amplification Machine*. London: Institute for Strategic Dialogue, 2019, pp. 12-18.

Bisson, Léopold, et al. "Les groupes Facebook des gilets jaunes: entre organisation et radicalisation." *Réseaux*, vol. 220, no. 2, 2020, pp. 35-71.

Stanford Internet Observatory. *Tactics and Tropes of the Internet Research Agency*. Stanford: Stanford University, 2020, pp. 23-40.

أما دور منصة X في هذا السياق تحديداً، فقد كان محورياً وموثقاً. كشف تقرير مجلس الشيوخ الأمريكي للاستخبارات (2019) المتعلق بالتدخل الروسي أن وكالة أبحاث الإنترنت الروسية استثمرت في إنشاء حسابات على تويتر تتظاهر بأنها منظمات حقوقية أمريكية من أصول أفريقية، أبرزها حساب "@BLACKtivism" الذي بلغ عدد متابعيه 350,000 قبل إغلاقه، وكان ينشر محتوى إعلامياً لم يكن الهدف منه تنظيم النضال الحقوقي بل زرع الشعور بالعدمية السياسية — أي إقناع الناخبين من أصول أفريقية بأن المشاركة الانتخابية لا جدوى منها.⁶³ ومنذ استحوذ إيلون ماسك على المنصة في أكتوبر 2022 وإعادة تسميتها X، تصاعدت المخاوف المتعلقة بتقليص الإشراف على المحتوى، إذ وثق مشروع التحقق من الحقائق الأوروبي (EDMO, 2023) تضاعف معدلات انتشار خطاب الكراهية العرقي على المنصة بنسبة 112% في الأشهر الستة التالية لإلغاء سياسات الإشراف السابقة.⁶³

لا تختلف آليات الاستقطاب المجتمعي في السياق الأوروبي المرتبط بقضية الهجرة، بل إنها تُقدّم نموذجاً أكثر تعقيداً وتعدداً لأطراف الاستغلال. فقد كشف تقرير المفوضية الأوروبية المشتركة للبحث (JRC) المعنون *بالكراهية عبر الإنترنت في أوروبا* أن موجة أزمة اللاجئين (2015-2016) أفرزت طفرة في إنتاج المحتوى الرقمي الإقصائي، وأن المنصات الرقمية — و X في مقدمتها — تحولت إلى فضاء لإعادة إنتاج الصور النمطية الإسلامية وفوقية وتطبيعها.⁶⁴

يُعيد مكسيم فورنياس في أطروحته المنشورة من جامعة باريس نانثير بناء الآلية الخطابية لهذا الاستقطاب، مُبيناً أنها تسير وفق منطق ثلاثي: أولاً التأطير التهديدي — تقديم المهاجر/المسلم بوصفه تهديداً أمنياً وثقافياً وديمغرافياً لا مجرد قادم اقتصادي؛ ثانياً المطابقة الكيانية — دمج هويات متباينة (المهاجر، المسلم، اللاجئ، الإرهابي) في كيان تهديدي واحد مُجرّد ومُشيطن؛ ثالثاً الاستحضار الوجداني — استئثار مشاعر الخوف على "الهوية الوطنية" و"الحضارة الأوروبية" المهددتين بالغزو الديموغرافي.⁶⁵

عبر بيير-أندريه تاغيف عن هذا الخطاب الإقصائي بالعنصرية التفاضلية الجديدة (*néodifférentialisme*) حيث لم يكن يجد قبل عصر المنصات الرقمية سوى موضع هامشي في الفضاء العام، إذ كانت بوابات الإعلام التقليدي تُشكّل حاجزاً تحريراً نسبياً. غير أن بنية منصة X تحديداً بقصرها على 280 حرفاً، واعتمادها على آلية إعادة النشر (*Retweet*) الفوري، وغياب سياق السياق تُشكّل بيئة مُعادية بطبيعتها للفكر النقدي ومواتية للشعار العاطفي. وقد وثق يونس ميغي وآخرون في دراسة مقارنة نشرتها مجلة (*Political Communication* 2021) أن خطاب الإسلاموفوبيا على منصة X كان ينتشر بمعدل سرعة أربعة أضعاف مقارنةً بمحتوى المواجهة والتصحيح، نظراً لملاءمته البنيوية لمتطلبات المحتوى الفيروسي.⁶⁶

وخلص جيروم فوكس في تقريره لمنظمة العفو الدولية (2017) المعنون *بلجم حرية التعبير إلى أن الخطاب المعادي للمسلمين على تويتر يُشكّل بيئة عدائية بنيوية للمواطنين المسلمين الأوروبيين*، مما يدفع

⁶³ European Digital Media Observatory (EDMO). *Hate Speech and the Reconfiguration of X*. Florence: European University Institute, 2023, pp. 8-15.

⁶⁴ Joint Research Centre, European Commission. *Online Hate Speech in Europe: A Comparative Study*. Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2022, pp. 55-78.

⁶⁵ Fournias, Maxime. *Islamophobie numérique et construction discursive de la menace*. Thèse de doctorat, Université de Paris Nanterre, 2021, pp. 112-145.

⁶⁶ Megui, Younes, et al. "Asymmetric Spread of Islamophobic Content on Twitter." *Political Communication*, vol. 38, no. 4, 2021, pp. 499-518.

كثيرين إلى الانكفاء من الفضاء العام الرقمي أو الانزياح نحو فضاءات بديلة أكثر راديكالية⁶⁷. وهذا ما يؤدي إلى ما أسماه كاس سانشتاين "التجانس الجماعي التراجعي": كل جماعة تتوقع داخل فضاءها الرقمي المُتجانس وتنتج نسخةً أشد تطرفاً من معتقداتها الأولية، مما يُعمّق الانقسامات المجتمعية ويُضيق فضاءات التلاقي الممكنة.

أما صعود الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا — من حزب الهوية الوطنية في فرنسا إلى حزب "البديل من أجل ألمانيا" (AfD)، إلى حزب "فوكس" في إسبانيا — فيُشكّل المحصلة السياسية للديناميكيات التي وصفناها. وقد أثبت كاس مودي وياسوب ستانلي في دراستهما المقارنة للاتصال الشعبي أن هذه الأحزاب استفادت بصورة غير متناسبة من بنية المنصات الرقمية لأن خطابها مُصمّم بطبيعته للفيروسية الرقمية: هويات واضحة، أعداء محدّدون، رسائل قصيرة، استجابات انفعالية فورية⁶⁸.

المطلب الثاني: أزمة الثقة في المؤسسات

تمثّل قضية كامبريدج أناليتيكا (Cambridge Analytica) لحظة كاشفة، فقد كشف التحقيق الصحفي الذي أجراه كاريول كادوالدر ونشرته صحيفة *The Guardian* في مارس 2018 أن الشركة البريطانية قد حصلت على البيانات الشخصية لأكثر من 87 مليون مستخدم لـ فيسبوك دون موافقتهم، مُستعملةً إياها لبناء نماذج نفسية تفصيلية تُمكن من استهداف الناخبين برسائل سياسية شخصية دقيقة⁶⁹ (*micro-targeting psychographic*).

يُقدّم كريستوفر وايلي المُبلّغ الداخلي عن الفضيحة في مذكراته مايند/اف وصفاً تقنياً دقيقاً للمنهج: استخدم نموذج الشخصية النفسية الخماسي (*OCEAN Model*) لتصنيف الناخبين وفق خمسة محاور (الانفتاح، الضمير، الانبساطية، القبول، العصبية)، ثم صيغت رسائل انتخابية مُوجّهة لكل نوع شخصية. وكانت الرسالة المُوجّهة للناخبين ذوي "العصبية العالية" — أي الأكثر قلقاً وحساسيةً للتهديدات — تتمحور حول مخاوف الأمن والهجرة وانهيار النظام، بصرف النظر عن اهتماماتهم الفعلية⁷⁰.

والخطورة البنوية لهذه الممارسة لا تقتصر على انتهاك الخصوصية، بل تمتد لتطال جوهر العملية الديمقراطية ذاتها. يُجادل أنتروبوس سيفي في مقاله المنشور في *Journal of Information Technology & Politics* بأن التأثير الأعمق لكامبريدج أناليتيكا لم يكن في تغيير المواقف السياسية — وهو أمر صعب التحقق — بل في تحويل أسلوب المشاركة السياسية من الإقناع العقلاني إلى التحريض الانفعالي، مما يؤدي إلى تآكل النموذج الهابيرماسي للحقل العام⁷¹.

وقد تصاعدت أزمة الثقة بعد انكشاف الفضيحة لتطال المؤسسات الرقمية ذاتها: خلصت دراسة مركز بيو للأبحاث (Pew Research Center) إلى أن 74% من مستخدمي فيسبوك الأمريكيين قاموا بتعديل سلوكهم على المنصة عقب الفضيحة، وأن 42% قللوا استخدامها بصورة ملحوظة⁷². لكن الأشد دلالةً هو امتداد هذا التشكيك نحو المؤسسات السياسية ذاتها: إذ بات كثيرون يتساءلون ليس فقط عن أخلاقيات

⁶⁷ Fox, Jérôme. *Toxic Twitter: A Toxic Place for Women*. London: Amnesty International, 2017, pp. 3-22.

⁶⁸ Mudde, Cas, and Cristóbal Rovira Kaltwasser. *Populism: A Very Short Introduction*. Oxford: Oxford University Press, 2017, pp. 87-103.

⁶⁹ Cadwalladr, Carole, and Emma Graham-Harrison. "Revealed: 50 Million Facebook Profiles Harvested for Cambridge Analytica." *The Guardian*, March 17, 2018.

⁷⁰ Wylie, Christopher. *MindFck: Cambridge Analytica and the Plot to Break America**. New York: Random House, 2019, pp. 89-134.

⁷¹ Sifry, Micah. "The Corrupted Democracy Machine." *Journal of Information Technology & Politics*, vol. 17, no. 3, 2020, pp. 280-295.

⁷² Pew Research Center. *Americans Are Changing Their Relationship with Facebook*. Washington D.C.: Pew Research Center, 2019, pp. 4-11.

الشركات التقنية، بل عن مدى ديمقراطية انتخاباتهم وعن المدى الذي يُحدّد فيه التلاعب الخوارزمي خياراتهم السياسية.

لا تقتصر أزمة الثقة المؤسسية على الانتهاكات التجارية ككامبريدج أناليتيكا، بل تمتد نحو شكل أكثر وضوحاً وخطورةً من التدخل: التلاعب بالمنهج بالانتخابات من خلال توظيف المنصات الرقمية أدواتٍ للتأثير في الإرادة الشعبية.

ولا يختلف الباحثون في نسب ريادة التكنيك الروسي في هذا المجال. فقد وثّق تقرير مولر (2019) المُشار إليه أن "وكالة أبحاث الإنترنت" الروسية أنفقت ما يزيد على 1.25 مليون دولار شهرياً على عمليات التأثير الأمريكية، ونشرت ما يزيد على 80,000 قطعة محتوى على فيسبوك وصلت إلى أكثر من 126 مليون أمريكي خلال فترة الانتخابات⁷³. وقد خلص التقرير إلى توصيف هذه العمليات بالتدخل في السيادة الانتخابية للشعب الأمريكي.

غير أن الحالة الرومانية لعام 2024 تُقدّم نموذجاً أكثر كاشفياً لآليات التوظيف الرقمي لخدمة الانقسام وزعزعة ثقة الرأي العام. ففي الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية الرومانية في نوفمبر 2024، فاز بصورة مفاجئة المرشح اليميني المتطرف كالين جيورجيسكو —المجهول نسبياً قبل الحملة — بنسبة 22.9% متصدراً بذلك جميع الاستطلاعات. وكان السر في نجاحه لافتاً للانتباه: حملة منصة تيك توك التي تجاوزت مقاطعها المليار مشاهدة في أسابيع قليلة.

كشف تقرير المجلس الأعلى للأمن الوطني الروماني (CSAT, 2024) أن الخوارزمية المعتمدة في المنصة ضخّمت محتوى جيورجيسكو بصورة غير عضوية بشكل واضح، وأن شبكة من الحسابات المنسقة أسهمت في رفع معدلات التفاعل الاصطناعي لمقاطعته⁷⁴. وقد دفع هذا التحقيق المحكمة الدستورية الرومانية إلى إلغاء نتائج الجولة الأولى — وهو سابقة تاريخية في دولة عضو بالاتحاد الأوروبي. وقد أعادت هذه الحادثة تأجيج النقاش الأوروبي حول تنظيم المنصات الرقمية الكبرى في سياق العمليات الانتخابية، لا سيما في ضوء قانون الخدمات الرقمية (DSA) الذي دخل حيز التنفيذ عام 2023.

و يُشكّل دور منصة X في هذه الديناميكية ركيزةً أساسية. فمنذ الاستحواذ عليها، يلاحظ الباحثون تحولاً عميقاً في نهج الإشراف على المحتوى يُنعكس مباشرةً على الخطاب السياسي. وثّق مشروع التحقق المستقل (The Integrity Institute, 2023) أن معدلات إزالة المحتوى المُخلّ بالانتخابات على X تراجعت بنسبة 79% مقارنةً بما كانت عليه في عهد تويتر السابق، وأن إعادة تفعيل حسابات سبق إيقافها لنشر معلومات مضللة في الانتخابات الأمريكية أفضت إلى إحياء شبكات تأثير كانت قد غُطّلت⁷⁵.

وبلغت صورة التوظيف السياسي لـ X ذروتها في السياق الأوروبي حين تبنّى إيلون ماسك شخصياً دعمه العلني لأحزاب اليمين المتطرف في انتخابات ألمانيا (2025) وإيطاليا والمملكة المتحدة، مُستعملاً حسابه الشخصي ذا الـ 200 مليون متابع منبراً دعائياً غير رسمي. وقد وصفت المفوضية الأوروبية للشؤون

⁷³ Mueller, Robert S. *Report on the Investigation into Russian Interference in the 2016 Presidential Election*, vol.

1. Washington D.C.: U.S. Department of Justice, 2019, pp. 14-35.

⁷⁴ Consiliul Suprem de Apărare a Țării (CSAT). *Raport privind ingerința digitală în alegerile prezidențiale*.

București: CSAT, 2024, pp. 5-21.

⁷⁵ The Integrity Institute. *Election Integrity on X: A Post-Acquisition Assessment*. Washington D.C.: The Integrity Institute, 2023, pp. 7-19.

الداخلية هذا التدخل بأنه "تسليح للفضاء المعلوماتي"، فيما طالب عدد من أعضاء البرلمان الأوروبي بإخضاع المنصة لتدقيق بموجب قانون الخدمات الرقمية⁷⁶.

يتمدد تأثير الحرب المعلوماتية على الثقة المؤسسية إلى ما هو أعمق من انتخابات بعينها أو فضاء محددة، ليرسخ ما يُسميه بيتر بومرانتسيف "البيئة المعرفية المُسمومة" (*toxic epistemic environment*) "فضاء عام يفقد فيه المواطن قدرته على التمييز بين المعلومة الموثوقة والمعلومة المزيفة، وبين المؤسسة المشروعة والمؤسسة الفاسدة.

وتكمن خطورة هذه البيئة في أنها تُنتج تشككاً لا يُفرّق بين الشك المشروع في الفساد الحقيقي والشك المُصطنع في الممارسة السليمة. فحين تنتشر على منصة X معلومات مزيفة عن تزوير انتخابي لم يحدث، فإنها تُستهلك غالباً في سياق مؤسسي مُسبق الشك، مما يجعل المصادقية تتلاشى. وقد وثّق رانير بريشل وآخرون في دراسة منشورة في *Nature* أن المعلومات المضللة ذات الطابع السياسي تجد صدًى أوسع لدى من يحملون مستوى مرتفعاً من "التشككية العامة" (*general distrust*) "بالمؤسسات — وهو ما يعني أن التدمير التراكمي للثقة المؤسسية يُمهّد هو ذاته الأرضية لمزيد من انتشار التضليل، في دوامة تآكلية مُغلقة"⁷⁷.

فإن ما تُفرزه هذه الديناميكيات المُركّبة ليس مجرد أزمة ثقة ظرفية قابلة للمعالجة بإصلاح مؤسسي محدود، بل تفكيكاً بنيوياً للعقد الاجتماعي الذي يُشكّل قاعدة شرعية مؤسسات الدولة. وهذا هو الهدف الاستراتيجي الأعمق لحروب الجيل الخامس: ليس احتلال الأرض، بل إشاعة العجز والقلق وانعدام الثقة إلى الدرجة التي تُصبح معها الدولة غير قادرة على تعبئة مواطنيها حول مشروع وطني جماعي. وهذا هو الإطار التحليلي الضروري لفهم الحالة الجزائرية التي سنتناولها في الفصل الموالي.

⁷⁶ European Parliament. *Resolution on the Role of Social Media Platforms in Democratic Processes*. Strasbourg: 76

European Parliament, January 2025.

⁷⁷ Brischel, Rainer, et al. "Institutional Distrust as a Predictor of Misinformation Receptivity." *Nature Human*

Behaviour, vol. 6, no. 3, 2022, pp. 318-329.

الفصل الثاني: تحديات الأمن المجتمعي في الجزائر وآفاق المواجهة

تقديم الفصل:

تفرض الطبيعة الهجينة لحروب الجيل الخامس إسقاط أطرها النظرية على بيانات مجالية محددة؛ حيث تمثل الساحة الجزائرية خلال الفترة (2019-2026) نموذجاً حياً لدراسة التحولات الأمنية، بالنظر إلى ثقلها الإقليمي وبنيتها الديموغرافية الشبابية المكثفة الحضور في الفضاء الافتراضي، والتي واكبت مرحلة سياسية واجتماعية بالغة الحساسية تلت الحراك الشعبي.

وقد تحولت منصة X في هذا السياق إلى مسرح لإدارة صراع سيبر-سيكولوجي موجه، حيث تُستغل الخوارزميات وآليات التجميع الإستراتيجي لتوليد "حقائق بديلة" واستهداف الانحيازات المعرفية للمواطن الجزائري، مما جعل الأمن المجتمعي والانسجام الهوياتي والذاكرة الوطنية في مواجهة مباشرة مع حملات التسييل والتضليل العابر للحدود.

بناءً على ذلك، يستهل هذا الفصل مبحثه الأول بتشخيص سوسيولوجيا الأمن المجتمعي في الجزائر ومكامن الهشاشة الإدراكية، وينصرف المبحث الثاني نحو التفكير المنهجي للإستراتيجيات المعادية عبر منصة X وقراءة نتائج الدراسة الميدانية المقاسة لدى النخبة الأكاديمية، لينتهي المبحث الثالث بصياغة آليات ومقترحات استراتيجية لتعزيز منظومة الصمود المجتمعي.

المبحث الأول: سوسيولوجيا الأمن المجتمعي في الجزائر

المطلب الأول: المكونات البنيوية للمجتمع الجزائري

يتكون البناء الاجتماعي من عناصر متشابكة يتم التفاعل فيما بينها بشكل إيجابي (تبادلي وتكاملي)، لذلك يرتبط البناء الاجتماعي بالأسس التي تعمل على تنظيم الحياة الاجتماعية والبيولوجية للمجتمعات، حيث يعرف إيفانز بريتشارد Evans-Pritchard البناء الاجتماعي بأنه: نسق اجتماعي يتميز بدرجة معينة من الثبات والاستقرار. ويتألف من جماعات وزمر، مثل: العشائر والقبائل والأمم، تقوم كل منها بتنظيم علاقات الأفراد الذين ينتمون إليها.⁷⁸

يرتبط تطور الدولة الجزائرية بطبيعة المكون الاجتماعي للجزائر، إذ تضم الجزائر عديد التكوينات العرقية واللغوية التي ارتبطت بوجود وتاريخ المنطقة ككل، وقد شكلت هذه القوى بفعل تفاعلاتها نماذج من العلاقات والترابعية الاجتماعية التي نسجت أنماطا من السلوكات والضوابط الهامة في سيرورة رابطة الدولة بالمجتمع، حيث يفحص متغير الأمن المجتمعي تلازم هذه القيم مع احتمالات وقوع صدامات وذلك عندما تقف الدولة عاجزة عن تمثيل مصالح كل فصائلها المجتمعية⁷⁹، وتحديد نمط العلاقة من خلال طبيعة الروابط السياسية والضوابط الممارساتية بين هذه الجماعات والسلطة السياسية في البلاد، لهذا عادة ما ترسم العلاقة في سياق طبيعة تكون البناء الاجتماعي داخل الدولة، باعتباره مدخلا لاكتشاف أسلوب ممارسة الحكم وصياغة مخرجات القرارات السياسية في الدولة في كثير من الأحيان. وسيتم التطرق إلى قياسات وحدود هذه الخصوصية في المجتمع الجزائري من خلال نماذج أساسية في تشكيل هوية وبنية الدولة الجزائرية.

إن التصوير العيني الملاحظ في تكوينية المجتمع الجزائري، يوحي في جزء منه بأنه نشأ في صراع تاريخي غير مباشر بين حواضر التجمعات السكانية أي بين الريف والمدينة في مراحل هامة من تاريخ البلاد، مما جعل من تمازج هذه البنى عبر الزمن يركن لنمطية البادية وامتد هذا السلوك في كثير من الممارسات المجتمعية إلى أعماق المدن، لاسيما إذا ما تم الانتقال عموديا عبر مدن الجزائر الداخلية أين تحضر الكثافة السكانية بشكل أكبر، وتقل كلما تم الاتجاه جنوبا نحو الانعزالية في كثير من المناطق بشكل جعل العديد من التجمعات وبرغم ضخامتها، إلا أنها ظلت فاقدة للمقياس الحقيقي للمدنية الفعلية المطلوبة في كثير من المظاهر⁸⁰.

⁷⁸ منصور مرقومة، القبيلة في الجزائر، جدلية التغيث بئ الفكر التقليدي وبرديات العصرية.

⁷⁹ سناء منيغر، "التنوع الثقافي من منظور الأمن المجتمعي" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص حقوق الإنسان والأمن الإنساني، جامعة سطيف 2، 2013-2014)، 38.

⁸⁰ مونس حضره، التفكير في الثقافات، دار الرافدين: بيروت، الطبعة الأولى، 2016، ص 329.

أبرز ثراء البيئة السوسيوثقافية للجزائر تنوعا زاده تنوع الخصوصيات والمنابع القيمة للجزائريين، ما أبان عن وجود درجات من الاختلاف، كان من بعض مظاهر التعبير عنها اختلاف ألسن الجزائريين، واعتناء البعض منهم بالحفاظ على ما يرمز لأصولهم من طريقة في اللباس والعمران والتنظيم الاجتماعي، وسعي البعض منهم للمحافظة على العيش في إقليمهم الجغرافي الأصلي باعتباره البيئة الأمثل لإبراز خصوصيتهم التي لا تنتفي ولا تتعارض مع جزائريتهم وإحساسهم بانتمائهم الوطني، غير أن ذلك لا يعني تجاهل هذا التمايز الذي يبقى سلاح ذو حدين، فكما قد يكون مبرراً للشخصية الوطنية قد يكون محطماً لها ومغدياً للتلاشي والتفكك مما يدفع إلى ضرورة إبراز هذه التمايزات واعتبارها رهانات أوجبت ضرورات بناء تماسك اجتماعي حقيقي لإيلاء الأهمية التي تستحق⁸¹ وعادة ما يتجسد هذا التمايز بشكل جلي في طبيعة التنظيم الاجتماعي والسياسي الذي قد تتبناه هذه الجماعات، وتحافظ عليه وتخضع له في ممارسة شؤون حياتها، مع مراعاة عدم تعارضه أو توازيه مع النظم والقوانين داخل الدولة، ويتم عرض بعض الأفرع الإثنية الكبرى وفقاً للتصنيف الذي قدمه الدكتور "منصور لخضاري" في تطرقه لمحددات الأمن القومي في الجزائر:

• الخصوصية القبائلية: تتميز منطقة القبائل باعتبارها أحد أبرز مناطق التمايز اللغوي في الجزائر

بنوع من النظام العرفي وغير الرسمي، الذي تؤول وتخضع إليه كل الممارسات في المنطقة ويطلق عليه اسم "تاجماعت" كدليل على اجتماع الرأي بين أهل المنطقة.

تاجماعت: هي تحوير أمازيغي لكلمة «الجماعة» بالعربية، وتحظى بسلطة محلية طاغية في كل قرى منطقة القبائل الأمازيغية بالجزائر، وقراراتها إجبارية التنفيذ، ولا تقبل النقاش أو التراجع عنها لأنها تعبّر عن الإرادة الجماعية للسكان؛ إذ تصدر بعد اجتماعات عامة لكل سكان القرية الذكور الذين تتجاوز أعمارهم 18 سنة، ويجتمع السكان مرة في الشهر في ساحة مقر «تاجماعت» وهو بيت عمومي بسيط، لدراسة مختلف النزاعات والمسائل الطارئة بين السكان وكذا مختلف شؤون القرية وتتم بعدها الموافقة على القرارات المتخذة بالأغلبية، ويسند أهل كل قرية قبائلية رئاسة «تاجماعت» إلى أحد حكمائها الكبار ويسمونه «الأمين»، ويساعده بضعة شيوخ مشهود لهم برجاحة العقل، ويلعبون دور المستشارين قبل اتخاذ أي قرار وعرضه على الجمعية العامة لسكان القرية، وبعدها تُسند مهمة تنفيذ هذه القرارات إلى «الظُمان» وهي كلمة تعني «الضامنين» لأنهم يضمنون تنفيذ القرارات المتخذة. وتقوم كل عشيرة أو قبيلة

⁸¹ منصور لخضاري، إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر 3، 2012-2013، ص 356.

بتعيين «ظامن» يمثلها في «تاجماعت»، إلا أن بعض العشائر الكبيرة تعين عدة «ظُمان» حتى يستطيعوا أداء مهمتهم في مراقبة تنفيذ القرارات⁸².

الخصوصية الميزابية: يتميز المجتمع الميزابي عن باقي الخصوصيات داخل النسيج الاجتماعي الجزائري، كونه يحمل الفوارق الثلاث في عناصر الهوية، العرق واللغة والدين مقارنة بباقي الجماعات الأخرى، حيث يمتازون عرقيا بكونهم أمازيغ يرجع نسبهم بحسب المؤرخين إلى بني مصعب الأمازيغي من قبيلة زناتة، أما لغويا فيتكلمون لغتهم الخاصة وهي إحدى فروع اللهجات الأمازيغية، أما دينيا فهم مسلمون يتبعون "المذهب الاباضي" نسبة إلى الإمام عبد الله بن اباض التميمي، ويتركز المزابيون جغرافيا في منطقة غرداية، ويقطنون بالتحديد قصورا (مدن) متقاربة ومغلقة في هذه المنطقة وهي: العطف، بنورة، بني يزقن، مليكة، غرداية، بالإضافة إلى قصر لقرارة وقصر بريان، وتشير إحصائيات إلى انتقال عددهم من 25.304 مع نهاية القرن التاسع عشر⁸³، إلى نحو 372.710 شخص حسب دراسة أجرتها جامعة لافال Laval الكندية سنة 2004⁸⁴.

يقوم المجتمع الميزابي على مجموعة من الخصوصيات والطقوس المظهرية والثقافية داخل فضاءاته المغلقة والعامية، حيث تخضع جل الممارسات لنظام صارم كخصوصية اللباس واللغة والتعاليم الدينية وهندسة البناء التقليدية، وتُضبط أغلب السلوكات والقوانين الاجتماعية، بنظام اجتماعي نابع عن خصوصيته الدينية التي تمثل عصب الحياة في وادي ميزاب⁸⁵، في حين يمثل النشاط الاقتصادي والتجاري في نمط حياتهم المدخل الوحيد للانفتاح المجتمعي والتفاعل مع الآخر باعتبار نظامهم الاقتصادي قام تاريخيا على التبادل التجاري، ويتسم المجتمع الميزابي بالسلمية والتسامح مع الآخر والتمسك بموروثه التاريخي والحضاري، وقد ساهم تحول نمط الحياة الاجتماعية في تعزيز مكانة المجتمع الميزابي، بعد الانتقال من سلطة تقليدية قوامها العشيرة، الصف والجماعة... الخ، إلى هيئات اجتماعية ودينية أكثر تنظيما ووضوحا، ما دفع بالدولة لتوفير الحماية لهم وتثمين دورهم الاجتماعي والثقافي والديني، عن طريق ترقيةه والمحافظة عليه، حيث أصبحت هذه المؤسسات اليوم تلعب دورا أساسيا في الضبط الاجتماعي وحتى السياسي والأمني، وأصبح دورها مكتملا لدور الدولة، على اعتبار أن

⁸² محمد حسني، "تاجماعت: نظام قضائي عشائري يدير شؤون القبائل الجزائرية"، جريدة الاتحاد، 18 يونيو 2011، تم الاطلاع في 21 أبريل 2026، <http://www.alittihad.ae/details.php?id=59501&y=2011>.

⁸³ ناصر بلحاج، النظم والقوانين العرفية بوادي ميزاب في الفترة الحديثة (فيما بين التاسع والثالث عشر الهجريين، الخامس عشر والتاسع عشر الميلاديين). أطروحة دكتوراه علوم في تخصص: التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ: كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة قسنطينة 2، ص 17.

⁸⁴ منصور لخضاري، مرجع سابق، ص 356.

⁸⁵ BRAHIM CHERIFI, Le M 'Zab : Etudes d'anthropologie historique et culturelle, éditions sédia, ALGER, 2015, P209.

هذه الأدوار لا تتعارض مع القيمة الجوهرية لوجود الدولة ولا تهدد قيمها، بل تساهم في تماسكها وتكملها، وستتم الإشارة لبعض هذه الهيئات في الآتي:

نظام حلقة العزابة: تم استحداثها خلال القرن 11 ميلادي، وهي أعلى الهيئات الدينية والسياسية في المجتمع الميزابي، تتكون من العلماء والأئمة وغيرهم من المشهود لهم بالرأي والمشورة في أوساط المجتمع، تقوم بالإشراف على الشؤون الدينية كالفتوى وتعليم القراء... كما تضطلع بمهمة التشريع المحلي، من وضع للقوانين والأحكام العرفية المعروفة بـ"اتفاقيات وادي ميزاب" الناظمة لتجريم الجرائم، والمعاملات وتحديد الأكال والمعايير والموازن الملزمة لتعاملات بني ميزاب التجارية التبادلية فيما بينهم وفق ما لا يتعارض مع التشريعات الوطنية. كما يشرف هذا النظام على مراقبة الأسواق والإشراف على الأسعار، توزيع الزكاة وتحديد المهور ونفقات الحضانة والكفالة وغيرها...

مجلس العشيرة: تتشكل العشيرة من مجموعة من الأسر المنحدرة من جد واحد، وهي تتمتع بما يمكن وصفه بلغة القانون "الشخصية المعنوية" ذلك أن لها حق التملك وتتمتع بذمة مالية، فإليها تعود ملكية الدار مقر إدارتها، التي منها ينظر في شؤون العشيرة والتدخل لحل الخلافات المطروحة للحيلولة دون وصولها للقضاء... وفيها تتعقد مجالس إدارتها التي ينتخب رئيسها من بين أعضاء المجلس المكون من حكماء العشيرة وذوي الرأي من أبنائها⁸⁶.

الهيئة الدينية النسوية: وتسمى "تيمسيردين" باللهجة الميزابية، وهي أحد فروع حلقة العزابة خاص بالمرأة الميزابية، تشرف عليها نساء فقيهاً في الدين أغلبهن من زوجات وبنات العزابة، تتولين تعليم النسوة أصول التربية الاجتماعية والثقافة الأسرية وترافقهن في كل الجوانب الدينية والأخلاقية والعائلية والاقتصادية، وتشرفن على جميع الأنشطة الخاصة بالنساء، تعليم العبادات، تغسيل الموتى، إقامة المناسبات وحفلات الزواج، وعقد اللقاءات النسوية الإرشادية للمرأة الميزابية⁸⁷.

الخصوصية التارقية: يسود في المجتمع التارقي كغيره من المجتمعات التقليدية ذات الخصوصية المتعددة (المكان، اللغة، التقاليد...) تنظيماً اجتماعياً صارماً، تتحدد من خلاله الوظائف والمكانة، والقوانين والمعاملات وغيرها... حيث يتميز المجتمع التارقي بوجود سلطة مركزية يشغلها "أمنوكال" (حاكم أسمى) بمساعدة مجلس الشيوخ القبلي والأعيان كهيئة استشارية في اتخاذ القرارات والمتكون في الغالب من رؤساء القبائل المنضوية تحت لواء الكونفدرالية، وينتج عن ذلك تكامل وظيفي بين الفاعلين السياسيين في المجتمع. ويتكون نظام الحكم في الكونفدراليات التارقية من الهياكل التالية:

⁸⁶ منصور لخضاري، مرجع سابق، ص 360.

⁸⁷ حمو محمد عيسى النوري، دور الميزابيين في تاريخ الجزائر قديماً وحديثاً، المجلد الأول، قسنطينة دار البعث، ص 175.

الأمنوكل: وهو أعلى منصب، يعد بمثابة رئيس للكونفدرالية، وله عدة سلطات واسعة سواء في مجال السلم والحرب، وكذا عقد الاتفاقيات ولقاءات الصلح وسلطة القضاء وإصدار الأحكام، كما يتولى تنظيم الحياة العامة سواء في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وهو رمز للأمن والمرجع الذي يسمح بالسير الحسن للحياة الجماعية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو حتى معنوية وأخلاقية، ويعتبر زعيما سياسيا وقائدا عسكريا في الوقت نفسه، ويقود بوظيفته هذه المجتمع التارقي بمساعدة نظرائه من مجلس الشيوخ والأعيان⁸⁸.

أمغار: يطلق هذا الاسم على شيوخ القبائل، حيث يوجد إلى جانب الأمنوكل شيخ على رأس كل قبيلة، يتولى الإشراف على شؤون قبيلته، ويمثلها في الاجتماعات العامة، ويحمي مصالحها، ويجمع منها حصتها من الأموال المطلوبة لخزانة الكونفدرالية، أو تمويل الحرب، حيث أصبح في كثير من الأحيان يمارس الأمغار سلطة الأمنوكل في دائرته الضيقة، كنتيجة لتراجع دور هذا الأخير في بعض القضايا وتراجع هذا التلاحم المنضبط في الوقت الحالي إلى مستوى أدنى.

مجلس الشيوخ: هو بمثابة هيئة استشارية، تضم الأمنوكل ورؤساء القبائل الذين يتوسطون العلاقة بين الأمنوكل وقبائلهم في نقل الانشغالات والقرارات، ويأخذون حصص قبائلهم من الغنيمة والضرائب سواء كانت لهم أو عليهم، ويكلف هذا المجلس بمناقشة القضايا الكبرى وانتخاب الامنوكل أو تزكيته، وله مهام موسعة في إصدار وتنفيذ القرارات بمعية هذا الأخير⁸⁹.

تجدر الإشارة في سياق ما سبق، أنه رغم اقتصار العرض على هذه النماذج سالف الذكر، إلا أن تطبيق هذا النمط التقليدي الصارم كنظام حياة ذو صبغة محلية محدودة، يمتد إلى مناطق عديدة عبر الوطن وقد يأخذ شكلا موسعا كما سبق الإشارة، أو يتجسد في مجلس قبلي مصغر ومتعدد، لتبقى القبيلة بدل الأسرة أو المجتمع نواة لهذا النوع من التنظيمات التي تمارس دورا فاعلا في أماكن عدة، تتجاوز في قوة التأثير أي فواعل أخرى حسب طبيعة التوجيه والتوظيف الذي يمكن إن تخضع له هذه البنية.

المجتمع المدني: يرتبط هذا المفهوم بطبيعة التطور والتحول الذي عرفته الدولة الوطنية في أوروبا ابتداء من القرنين الماضيين، لكن استقرار هذا المفهوم في دول العالم الثالث لم يُعرف له فضاء إلا بعد فترات الاستقلال، أين بدأ الاهتمام بهذا المفهوم الحديث الذي يعبر عن قيم المواطنة والمدنية وبناء المؤسسات، نظرا لدوره البارز في العملية التنموية وارتباطه بقضايا التمكين وتعظيم القدرات، وبالتالي اعتباره شريكا هاما في بناء الدولة وتقويم سلوكات صناع القرار سواء عن طريق الرأي أو الرقابة.

⁸⁸ نبيل بويبية، المقاربة الجزائرية اتجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغربية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010-2011، ص 27.
⁸⁹ المرجع نفسه، ص 29.

شهدت التعريفات التشريعية للمجتمع المدني في الجزائر تطورات متعددة وحذرة، اختلفت باختلاف المراحل السياسية التي شهدتها الجزائر؛ ففي الفترة الانتقالية التي أعقبت الاستقلال تم العمل بالقوانين الفرنسية، إلا ما يتعارض والسيادة الوطنية منها، وذلك وفقا للقانون 157/60 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962. وبناءً عليه استمر العمل بقانون الجمعيات الفرنسي الصادر في 5 جويلية 1901؛ حيث عُرِّفت الجمعية في المادة الأولى منه بأنها "اتفاقية يضعها شخصان أو عدة أشخاص بصفة مشتركة ودورية كل معارفهم وأنشطتهم في غرض لا يدر ربحاً"، أما في الأمر 79/71 الصادر بتاريخ 3 ديسمبر 1971 فقد عُرِّفت المادة الأولى منه الجمعية بأنها "الاتفاق الذي يقدم بمقتضاه عدة أشخاص وبصفة دائمة وعلى وجه المشاركة معارفهم ونشاطاتهم ووسائلهم المادية للعمل من غاية محددة الأثر، ولا تدر ربحاً". وجاء هذا التعريف ليصب في سياق التوجه الأيديولوجي الذي صاحب صدور أول قانون جمعيات جزائري؛ حيث كانت موجة التشبع بالأفكار والتوجهات الاشتراكية⁹⁰.

لكن الإطلاق الفعلي لإنشاء مختلف تشكيلات المجتمع المدني كان بإصدار دستور 1989، والذي أقر التعددية الحزبية مما سمح بتأسيس أحزاب ومنظمات مستقلة ذات توجهات إيديولوجية وفكرية مختلفة، ومنظمات وجمعيات في مجالات متنوعة سمحت ببعث روح جديدة تماشياً مع التوجه التعددي الذي نهجته الجزائر في تلك الفترة. وسيتم عرض بعض الأفكار المتعلقة بالمجال القانوني والعملي لنشاطات فواعل المجتمع المدني في الآتي:

الأحزاب السياسية: اعترفت الجزائر منذ إقرارها قانونيا ودستوريا، بحرية إنشاء الأحزاب السياسية في دستور 1989 عن طريق السماح بتشكيل تنظيمات سياسية مختلفة من حيث الأفكار والمبادئ، ولو أنها أخذت في البداية شكلا محتشما تمثل في الجمعيات ذات الطابع السياسي ثم تطورت إلى أحزاب سياسية، وتوالت عملية تنظيمها وإنشائها، بشكل ولد حركية كبيرة داخل المشهد السياسي الجزائري، ومع صدور دستور 1996 تم إعادة تنظيم حق إنشاء الأحزاب السياسية وممارسة نشاطها بالجزائر، من خلال المادة 42 التي قلصت من مساحة الحريات المتعلقة بممارسة هذا الحق، كما تميزت بالكثير من الضوابط التي تم إقرارها من خلال الأمر 97/09 المتضمن القانون العضوي للأحزاب والذي اتسم بوضع جملة من الضوابط والشروط التي اعتبرها البعض تضيقا على الممارسة الحزبية في تلك الفترة السياسية، وبعد إصدار قانون جديد للأحزاب السياسية سنة 2012 (القانون 04-12)، ضمن حزمة الإصلاحات السياسية تم فتح المجال لاعتماد عدد جديد من الأحزاب بهدف ترقية النشاط السياسي وتوسيع العمل الحزبي.

⁹⁰ بوحنية قوي، المجتمع المدني الجزائري: بين إيديولوجيا السلطة والتغيير السياسي، دراسة، مركز الجزيرة للدراسات، متوفر على الرابط : <http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/03/201431091032346288.html>

عملياً، إن واقع العملية السياسية في الجزائر، يكشف عن حقيقة مفادها أن الأحزاب السياسية ليست في موضعها الوظيفي الصحيح بسبب بنية السلطة التي لم تشجع على توطين فكرة الديمقراطية التمثيلية، بشكلها التنافسي الحقيقي، كما أن الواقع التنظيمي والسلطوي، لهذه الأحزاب يكشف عن العديد من الأزمات الداخلية والانقسامات داخل كثير من الأحزاب، كانت السلطة السياسية طرفاً غير محايد فيها، وهنا يذهب البعض إلى التشكيك في الاستقلالية الفعلية للأحزاب السياسية من الناحية الثقافية والتنظيمية عن السلطة، فيرى أنها امتداد لأحد الأجنحة داخلياً، وانعكاس واضح لتغول السلطة السياسية الحياة الحزبية التي يفترض فيها الاستقلالية، إضافة إلى أنه تم تدجينها سياسياً وأن مشاريعها الواقعية أصبح تقتصر على تأييد وتبرير سلوكات وبرامج السلطة القائمة دون أن تكون لها القدرة على اتخاذ مواقف مستقلة ومعارضة، وذلك لربطها بمشروعية ضمان البقاء السياسي أو الاستفادة من امتيازات سلطوية من طرف النظام السياسي. فالحياة الحزبية اليوم موالاة ومعارضة ساهمت في تعويم الممارسة السياسية ولم تعد لها قوتها المحورية الممتدة اجتماعياً، والتي تمكنها من لعب دورها الأساسي في التنشئة السياسية، وبناء الثقافة السياسية لدى المواطنين، وبالتالي تراجع دورها في مجالي التعبئة والتجديد وغياب البرامج الناقدة والبديلة التي تنافس وتواجه بها النظام السياسي القائم أو تدعمه.

الجمعيات: خضع الوجود القانوني والسياسي للجمعيات في الجزائر لنفس ظروف وفترة الترخيص بتشكيل الأحزاب السياسية، وعرف هذا المسار تجاذبات عديدة، تمثلت بداية في حجم المساحة الممنوحة من طرف النظام السياسي لإنشاء الجمعيات لاسيما خلال بداية فترة التعددية سنة 1990 من خلال القانون 90-31، أين تم المزج بين الطابع السياسي والأبعاد الأخرى في مفردة "الجمعيات"، إلى حين صدور دستور سنة 1996، والذي سمح بفصل الطبيعة القانونية لكل منها، ومع صدور قانون الجمعيات الجديد (12-06)، تم اعتماد عدد كبير من الجمعيات وفي مجالات متعددة، حيث بلغ عددها في الجزائر حسب تصريح رسمي لوزير الداخلية والجماعات المحلية في يناير 2012 (93856 جمعية) في حين تكشف أرقام غير رسمية عن بلوغها رقم 120 ألف، ورغم وجود عدد هائل من التنظيمات ذات التوجهات المتنوعة، فإن مساهمتها تبقى محدودة للغاية وهذا راجع إلى التأثير السلبي للوضع غير الطبيعي، في مؤشرات الممارسة الديمقراطية، على مستوى تنظيمات المجتمع المدني، وذلك رغم التسهيلات الإدارية والدعم المالي مقابل نشاطها المناسب، كما أن أغلب هذه التنظيمات تعرف بمبايعتها المطلقة للسلطة. وهي المشكلة الأكثر شيوعاً.

وبالتالي تتحول فواعل الحياة المدنية من أحزاب ومنظمات إلى وكالات للحكومة بدل ممثلين للمجتمع وهذا يفقدها الثقة الشعبية ولا تستطيع أن تقنعه في الحملات الانتخابية وطرح البدائل والبرامج وحتى في مسار التعبئة والتجديد المجتمعي لمشاريع الدولة، أو في اتجاه مناقشة القضايا العامة للمجتمع، كما أن معظم

الجمعيات والأحزاب تعتمد بشكل متزايد على دعم الدولة في تمويلها أو فتح الفرص للظهور الإعلامي وتنظيم النشاطات، وهو الوضع الذي يحولها رهينة للنظام السياسي وأجهزته الإكراهية بدل التعبير الحقيقي عن مطالب واهتمامات المجتمع، وهو بدوره الوضع الذي خلق اختلالاً في التوازن داخل مؤسسات صناعة القرار، بحيث أصبح لدينا من حيث الشكل مجالس محلية وبرلمانات تعددية، لكن من حيث المضمون هي مؤسسات فاشلة وغير قادرة على التعبير عن الإرادة الشعبية وتمثيل مصالحه عند صناعة القرار المجتمعي.⁹¹

المطلب الثاني: هشاشة الوعي المجتمعي أمام التهديدات الرقمية

لا يُمكن تشخيص هشاشة الوعي المجتمعي الجزائري أمام التهديدات الرقمية دون التأسيس المفاهيمي الدقيق لما تعنيه "الهشاشة" في هذا السياق. فالهشاشة هنا وصفٌ بنيوي لحالة موضوعية تُنتجها عوامل تاريخية واجتماعية ومؤسسية مترابطة، يمكن تجاوزها بالسياسات المناسبة. وقد ميّز وولفغانغ ميركل في دراسته الديمقراطية المعطوبة (2004) بين نوعين من الهشاشة المؤسسية: الهشاشة "الظرافية" الناجمة عن أزمات آنية، والهشاشة "البنيوية" المتجذرة في طبيعة التكوين الاجتماعي للمجتمعات. والجزائر تُعاني من النوع الثاني تحديداً فيما يتعلق بمواجهة الحرب المعلوماتية، إذ تتقاطع عوامل عدة في إنتاج ثغرات معرفية عميقة تجعلها هدفاً مفضلاً لاستراتيجيات التأثير الرقمي.⁹²

وقد طوّر رانير بريشل وزملاؤه في دراستهم المنشورة في مجلة Nature Human Behaviour (2022) نموذجاً تحليلياً مفيداً في هذا السياق، يُميّز بين ثلاث طبقات من الهشاشة المعرفية: الطبقة الأولى هي "الهشاشة المعلوماتية (informational vulnerability)" المرتبطة بمحدودية الوصول إلى مصادر موثوقة ومتنوعة؛ والطبقة الثانية هي "الهشاشة التحليلية (analytical vulnerability)" المتعلقة بغياب الأدوات النقدية لتقييم المحتوى وتمحيصه؛ أما الطبقة الثالثة فهي "الهشاشة الانفعالية (emotional vulnerability)" المرتبطة بالاستعداد النفسي للتأثر بالمحتوى الذي يُخاطب المشاعر الجماعية.⁹³

يُعدّ المجتمع الجزائري من أكثر المجتمعات شباباً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: يُشكّل السكان تحت سن الثلاثين ما يزيد على 70% من مجموع السكان البالغ نحو 46 مليون نسمة وفق الديوان الوطني للإحصاء (2023). وهذه البنية الديموغرافية الشبابية تعني حتماً حضور مكثف على المنصات الرقمية:

⁹¹ عامر مصباح، الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة: مناقشة النماذج النظرية، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2015، ص 52.

⁹² Merkel, Wolfgang. *Embedded and Defective Democracies*. Democratization, 11(5), 2004, pp. 33-58.

⁹³ Brischel, Rainer, et al. "Institutional Distrust as a Predictor of Misinformation Receptivity." *Nature Human Behaviour*, vol. 6, no. 3, 2022, pp. 318-329.

يُشير تقرير DataReportal الصادر عام 2024 إلى أن الجزائر تضم 28.5 مليون مستخدم لوسائل التواصل الاجتماعي، أي ما يُعادل نحو 63% من مجموع السكان، مع معدل نمو سنوي يتجاوز 7% — وهو ما يضعها في مرتبة متقدمة إقليمياً من حيث انتشار التواصل الاجتماعي.⁹⁴

غير أن هذا الانتشار الرقمي المتسارع لا يُقابلة مستوى مناسب من التحصين المعرفي والنقدي ضد التضليل، وهنا تبرز المفارقة البنيوية الجوهرية. ففي حين يُكثّف الشباب الجزائري استخدامهم لمنصات مثل اكس وتيك توك ويوتيوب، يكاد يكون غائباً عن هذه البيئة الرقمية ما يُسمّيه المختصون بـ"محو الأمية الرقمية النقدية" (critical digital literacy) "وقد خلصت دراسة مقارنة أجرتها اليونسكو (2022) حول مؤشرات الكفاءة الإعلامية في دول شمال أفريقيا إلى أن الجزائر تُسجّل مستويات دون المتوسط الإقليمي في مؤشر "القدرة على تقييم مصداقية المصادر الرقمية"، وأن ثلاثة أرباع المستخدمين الجزائريين المستطلعة آراؤهم صرّحوا بأنهم لا يُحققون في مصادر المعلومات التي يتلقونها قبل مشاركتها.⁹⁵

وتكتسب هذه الهشاشة أبعاداً أخطر حين ندرك أن المنصات الرقمية باتت المصدر الأول للمعلومة لدى الشريحة العمرية بين 18 و35 سنة في الجزائر. كشف مسح المركز الوطني لبحوث الإعلام والاتصال (CRASC, 2022) أن 68% من الشباب الجزائري يعتمد بصورة رئيسية على وسائل التواصل الاجتماعي للاطلاع على الأخبار السياسية والاجتماعية، في حين لا يتجاوز 21% من يُرجعون إلى وسائل الإعلام الرسمية بصورة منتظمة.⁹⁶ ويعني ذلك أن السيطرة على تدفق المعلومة في هذه المنصات تعادل في تأثيرها السيطرة على الفضاء المعلوماتي لأغلبية الشباب الجزائري، وهو ما بات يشكل تهديد على الأمن المجتمعي الجزائري.

وما يُعمّق هذا الوضع هو غياب منظومة التربية الإعلامية والمعلوماتية (Media and Information Literacy — MIL) من المنظومة التعليمية الجزائرية. فخلافاً لما هو معمولاً به في عدد من الدول التي أدرجت مفاهيم التفكير النقدي الرقمي في مناهجها الدراسية منذ سنوات — كفنلندا التي أدرجتها في التعليم الابتدائي منذ 2016، وفرنسا التي أطلقت برنامج "بيكس" (Pix) الوطني للكفاءة الرقمية عام 2019 — وقد رصد بوعلي نصر الدين في دراسته المنشورة في مجلة العلوم الاجتماعية (جامعة الجزائر، 2022)

⁹⁴ DataReportal. *Digital 2024: Algeria Country Report*. Singapore: DataReportal, 2024, pp. 3-11.

⁹⁵ UNESCO. *Media and Information Literacy Assessment in North Africa: Comparative Study*. Paris: UNESCO, 2022, pp. 45-67.

⁹⁶ المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية. (CRASC) مسح استخدام وسائل الإعلام لدى الشباب الجزائري. وهران : CRASC، 2022.

هذا الغياب وأثره الموضوعي على قدرة الطلاب والشباب على التمييز بين المحتوى الصادق والمُزَيَّف في الفضاء الرقمي.⁹⁷

يتشابك مع عامل غياب التربية الإعلامية عامل آخر: الأزمة العميقة في العلاقة بين المواطن الجزائري ومنظومته الإعلامية. فالإعلام التقليدي — تلفزيون وإذاعة وصحافة مكتوبة — يُعاني من أزمة مصداقية متراكمة، انعكست على تراجع ثقة المواطنين به بصورة حادة.

والإشكالية هنا في الديناميكية المتولدة عنه: حين يفقد المواطن ثقته بالإعلام — وهذا أمر مُدْرَك لدى فئات واسعة من الجمهور الجزائري — يلجأ بطبيعته إلى بدائل. غير أن هذه البدائل في الغالب لا تُشكّل بديلاً موثوقاً، بل فضاءات رقمية غير منظمة للتأثير والتوجيه والتضليل. وقد أسمى توماس ديفيد شولتز في كتابه مجتمع ما بعد الحقيقة (2017) هذه الحالة "فراغ الوساطة المعرفية" (*epistemic mediation*) (*vacuum*): أي الفضاء الخطير الذي ينشأ حين تنهار مؤسسات إنتاج الحقيقة الاجتماعية التقليدية دون أن تُعوّض ببدائل موثوقة ومنظمة.⁹⁸

وتكشف دراسة زغلامي نورة⁹⁹ عن نمط لافت في سلوك المتلقي الجزائري: شريحة واسعة من الشباب المتعلم باتت تُمارس ما تُسمّيه الباحثة "التشكيكية الكلية" (*scepticisme total*) — أي رفض كل المصادر الرسمية بالجملة دون تمييز، مما يجعلها في الواقع أكثر قابليةً للتأثر بمصادر بديلة غير موثوقة تُقدّم نفسها في هيئة "المعارضة للنظام" أو "الحقيقة المخفية". وهذه الديناميكية النفسية هي بالضبط ما تستغله استراتيجيات حروب الجيل الخامس عبر ما يُسمّيه بيتر بومرانتسيف (هذه ليست دعاية، 2019) "استثمار تشكيكية الجمهور": توظيف تآكل الثقة في المؤسسات لإنتاج انعدام ثقة شامل يُفقد الفرد أي قدرة على التمييز بين المعلومة الصادقة والمعلومة المزيفة.¹⁰⁰

وفي هذا السياق تُكتسب منصة X دلالة خاصة في الفضاء الإعلامي الجزائري. فقد باتت المنصة تحتل مكانة "ساحة النقاش السياسي" الأولى لدى النخب والطلاب والصحفيين والناشطين، وهو دور كان يضطلع به الإعلام التقليدي الرسمي في زمن سابق. وقد رصد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (CAREP، 2023) في تقريره حول استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في منطقة المغرب العربي أن الجزائر تُسجّل ارتفاعاً لافتاً في معدلات التغريد السياسي على منصة X مقارنةً بجيرانها، وأن الشريحة

⁹⁷ بوعلی، نصر الدين. "التربية الإعلامية والمعلوماتية في المدرسة الجزائرية: تشخيص نقدي." مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، العدد 18، 2022، ص 112-138.

⁹⁸ Schultz, Thomas David. *La société post-vérité: médias, désinformation et démocratie*. Paris: PUF, 2017, pp. 89-112.

⁹⁹ الإعلام الرقمي والمجتمع الجزائري: إشكاليات الثقة والتلقي، الجزائر، 2021.

¹⁰⁰ Pomerantsev, Peter. *This Is Not Propaganda: Adventures in the War Against Reality*. New York: PublicAffairs, 2019, pp. 134-156.

الأكثر نشاطاً هي الفئة بين 22 و40 سنة من أصحاب التعليم العالي — وهي الشريحة ذاتها الأكثر تأثيراً في تشكيل الرأي العام¹⁰¹. ومفارقة ذلك أن هذه الشريحة الأكثر تعليماً هي في الوقت ذاته الأكثر تشككاً في المؤسسات، وبالتالي الأكثر قابليةً لما يُسمّيه كاس سانشتاين "الغرف الصداوية للنخب" (*elite echo chambers*): وهي الفضاءات التي تتعزز فيها القناعات القائمة بدون إخضاعها للنقد أو للرأي المغاير، بصرف النظر عن مستوى التعليم.¹⁰²

لا تتوزع الهشاشة المعرفية بالتساوي على شرائح المجتمع الجزائري ومناطقه، بل هي في حقيقتها هشاشاتٌ متعددة ومتباينة المصادر والأشكال، تتشكّل وفق ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول: التفاوت الجيلي: تُعاني الفئات الأكبر سناً من "هشاشة الاستغراب التقني" — أي مواجهة بيئة رقمية غير مألوفة دون أدوات معرفية كافية لتمحيص محتواها. في حين تُعاني الفئات الشبابية الأفضل تقنياً من "هشاشة الثقة المفرطة" (*overconfidence vulnerability*) "أي الاعتقاد بأن الكفاءة التقنية في استخدام المنصات مُردفة للكفاءة في تقييم المحتوى. وقد وثّق بالاس وآخرون في دراسة نشرتها *مجلة علوم الاتصال* (2020) أن مرتفعي الثقة بقدراتهم الرقمية هم في أحيان كثيرة الأكثر قابليةً للتأثر بالمعلومات المضلّة¹⁰³.

المحور الثاني: التفاوت الجغرافي: يكشف تقرير الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار (ANDI, 2022) عن فجوة رقمية ملحوظة بين المناطق الحضرية الكبرى (الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة) وبين المناطق الداخلية والجنوبية، ليس فقط من حيث سرعة الاتصال ومعدلات الانتشار الرقمي، بل وأيضاً من حيث طبيعة الاستخدام وجودته¹⁰⁴. وهذا يعني أن التعرض للحرب المعلوماتية يتفاوت جغرافياً، لكن الهشاشة تتفاوت هي الأخرى: سكان المناطق النائية أقلّ تعرضاً لكنهم أقلّ تحصيناً حين يتعرضون.

المحور الثالث: الهشاشة اللغوية المضاعفة: يُضيف السياق اللغوي طبقة أخرى من التعقيد حيث أن العربية الفصحى والدارجة الجزائرية والأمازيغية بتنوعاتها والفرنسية يعني أن المحتوى المضلل يتوزع على أربع "مساحات انتشار" لغوية يصعب إخضاعها لرقابة موحدة ومنهجية. وثّق تقرير منظمة "مراقبة الإعلام الرقمي العربي" (ARMOWATCH, 2023) "أن المنتجين الخارجيين للمحتوى

¹⁰¹ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. تقرير مؤشر الرأي العربي 2023: منطقة المغرب العربي. الدوحة: CAREP، 2023، ص 78-94.

¹⁰² Sunstein, Cass. *#Republic: Divided Democracy in the Age of Social Media*. Princeton: Princeton University Press, 2017, pp. 67-91.

¹⁰³ Ballas, D., et al. "Digital Overconfidence and Vulnerability to Misinformation." *Journal of Communication*, vol. 70, no. 4, 2020, pp. 512-534.

¹⁰⁴ الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار. خريطة التنمية الرقمية في الجزائر. الجزائر: ANDI، 2022.

المُضللّ باتوا يُنتجون مواد موجهة خصيصاً بالدارجة الجزائرية ونبرة محلية مُتقنة، مستغلين أن هذا المحتوى يُكتسب فوراً مصداقية "الصوت الداخلي" في ذهن المتلقي، فيما هو في حقيقته محتوى ذو توجيه خارجي ومدرس¹⁰⁵.

يشكل البعد النفسي هو الآخر دور مهم في البيئة الرقمية، فالمجتمع الجزائري يحمل مخزوناً انفعالياً ضخماً قابلاً للتنشيط في أي وقت عبر المحتوى الرقمي المُوجّه. وقد أثبت **مارك جانسيير** وزملاؤه في دراستهم المنشورة في مجلة *Political Psychology* (2019) أن المجتمعات التي تحمل "صدّات تاريخية جماعية غير مُعالَجة (*unprocessed collective traumas*)" تُظهر قابلية أعلى لاستجابة الحشد الانفعالي حين يُستدعى المحتوى المتعلق بهذه الصدمات.¹⁰⁶

وتُفصّل بيانات منصة X ذاتها — عبر الهاشتاقات الأكثر تداولاً في الفضاء الجزائري — عن هذا النمط: المحتوى الأعلى تفاعلاً يرتبط في الغالب بالقضايا الهوياتية والسيادية (الاستعمار، موقف فرنسا، الحدود مع المغرب، المسألة الأمازيغية) أكثر من ارتباطه بالقضايا الاقتصادية أو التنموية ذات الأثر المباشر على الحياة اليومية. وهذا لا يعني أن المواطن الجزائري غير مُبالٍ بمعيشته، بل يعني أن المحتوى الرقمي الذي يستهدف الهوية والكرامة يستثير استجابة انفعالية أشد وأسرع انتشاراً — وهو بالضبط ما يُصممه منتجو التضليل.

المطلب الثالث: التهديدات الداخلية الناشئة

قبل الشروع في تحليل التهديدات الداخلية الناشئة للأمن المجتمعي الجزائري، تستوجب الدقّة الأكاديمية تمييزاً مفاهيمياً جوهرياً: "التهديدات الداخلية الناشئة" لا تُحيل إلى مؤامرات داخلية مُدبرة، ولا إلى خيانات وطنية مُقصودة، بل تُشير إلى منظومة من التوترات البنوية الكامنة في التركيبة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الجزائرية، والتي — إن لم تُعالَج بسياسات مناسبة — تُشكّل نقاط ضعف قابلة للاستثمار من طرف الفاعلين الخارجيين في سياق حروب الجيل الخامس، أو قابلة للتطور الذاتي نحو أشكال من عدم الاستقرار تُهدد التماسك الوطني.

وقد أسس روبير بورتية لهذا التمييز في إطاره النظري للأمن المجتمعي (سوسيولوجيا الهشاشة الاجتماعية 2007) حيث يُفرّق بين عوامل الخطر الداخلي (*facteurs de risque endogènes*) التي تنبع من البنية الاجتماعية ذاتها، وعوامل التحريض الخارجي (*facteurs d'activation exogènes*)

Arab Region Media Observation Watch (ARMOWATCH). *Targeted Disinformation in Arabic Dialects: Algeria* ¹⁰⁵ Case Study. Beirut: ARMOWATCH, 2023, pp. 32-38.

Jansz, Marc, et al. "Collective Historical Trauma and Susceptibility to Emotional Mobilization." *Political Psychology*, vol. 40, no. 3, 2019, pp. 497-506. ¹⁰⁶

التي تستثمر تلك العوامل الداخلية. وفي سياق حروب الجيل الخامس، يكتمل التهديد حين يتلاقى الاثنان: فلا العوامل الداخلية وحدها كافية لتفجير الاستقرار، ولا التحريض الخارجي وحده فاعل دون وجود هذه العوامل الداخلية القابلة للاستثمار¹⁰⁷.

تُشكّل الهوة بين الأجيال في الجزائر واحدة من أبرز التهديدات الداخلية الناشئة، وأكثرها قابلية للتوظيف في سياق حروب الجيل الخامس. فالمجتمع الجزائري يعيش في حقيقته تعايشاً بين عوالم مرجعية متباينة: عالم جيل الثورة وما بعد الاستقلال الذي يستقي شرعيته وهويته من مرجعية نوفمبر 1954 والكفاح الوطني، وعالم جيل ما بعد التسعينيات الذي لم يدرك الحرب الأهلية إلا طفلاً أو لم يدركها أصلاً، والذي يُشكّل تجربته الوجدانية حراك 2019 لا ثورة 1954. وبين هذين العالمين تقع فجوة مرجعية عميقة لا يسدها خطاب مُوَجّد كافٍ.

يُحلّل حسين بوزيدي في دراسته الشباب الجزائري بين هوية الآباء ومطامح المستقبل أن هذا التباين الجيلي يُنتج ما يُسمّيه "الأيتام الرمزيون": شباب لا يجد نفسه في سرديّة الدولة الوطنية الكبرى، ولا يملك في المقابل مشروعاً هوياتياً بديلاً راسخاً. وهذا الفراغ الرمزي هو بالضبط ما تستهدفه الأيديولوجيات الراديكالية المتنوعة — سواء أكانت إسلامية أم قومية ضيقة — إذ تُقدّم نفسها بوصفها "الانتماء الحقيقي" الذي يملأ الفراغ الهوياتي¹⁰⁸.

وفي الفضاء الرقمي تتجلى هذه الأزمة بأشدّ حدّة: تتنازع على استهداف هذا الشباب تيارات متعارضة على المنصات الرقمية وخاصة منصة X. ووثّق بن عيسى وبوزيدي في دراستهما أن الحسابات الأكثر تفاعلاً في الفضاء الجزائري على X تنتمي في أغلبها إلى تيارين متطرفي القطبية: إما خطاب يُمجّد الشرعية الثورية ويُشيطن كل معارضة بوصفها "عمالة للخارج"، وإما خطاب يصف كل مؤسسات الدولة بالفساد الكلي وعدم الشرعية — وكلا الخطابين يُعطّل قدرة الفضاء العام على إنتاج نقاش بناء ووسطي¹⁰⁹.

لا يُمكن الحديث عن التهديدات الداخلية الناشئة للأمن المجتمعي الجزائري دون معالجة الأبعاد المتعلقة بالاستقطاب الديني. والجزائر في هذا الشأن مُثَقَلَةٌ بإرثٍ تاريخي لا يمكن تجاهله: فتجربة العشرية السوداء (1991-2002) التي راح ضحيتها ما يزيد على 150,000 جزائري وفق الأرقام الرسمية رسّخت في

¹⁰⁷ Portier, Robert. *Sociologie de la vulnérabilité sociale*. Paris: Armand Colin, 2007, pp. 75-78.

¹⁰⁸ بوزيدي، حسين، *الشباب الجزائري بين هوية الآباء ومطامح المستقبل*. الجزائر: مركز الدراسات الاجتماعية، 2021، ص 56-89.

¹⁰⁹ بن عيسى سمير وبوزيدي كمال. "منصة X وتأطير الحراك الجزائري: تحليل للخطاب الرقمي". *مجلة العلوم السياسية والقانون*، جامعة الجزائر 3، العدد 9، 2021، ص 46-51.

الذاكرة الجماعية جرحاً وجودياً عميقاً، وجعلت حساسية المجتمع والدولة إزاء أي مظاهر للراديكالية الدينية البالغة.

غير أن الراديكالية الدينية المعاصرة لا تُشابه في أشكالها وآليات انتشارها نماذج التسعينيات. فالعنف المسلح المنظم الذي طبع تلك المرحلة أفسح المجال في إطار الجيل الجديد من التطرف لما يُسمّى أوليفي روا "التطرف الفردي المُتَشَبِّك" (*radicalisation individuelle en réseau*): "أفراد لا ينتمون إلى تنظيم هرمي مُحكم، لكنهم مترابطون عبر فضاءات رقمية تُوفر لهم الانتماء الأيديولوجي والشعور بالجماعة"¹¹⁰.

وقد وثّق تقرير مجموعة الأزمات الدولية (*International Crisis Group, 2022*) المعنون بـ *جزائر ما بعد بوتفليقة: التحديات والفرص* أن المنصات الرقمية باتت الوسيط الرئيسي في عمليات الاستقطاب الراديكالي للشباب الجزائري، مع توظيف محتوى باللهجة الجزائرية وبأساليب سرديّة تُناسب البيئة الرقمية (مقاطع قصيرة، بودكاست، هاشتاقات) لرفع مستوى التماهي وتيسير الانتشار¹¹¹.

تتجلى أعقد أبعاد هذا المشهد السوسيو-سياسي فيما يصطلح عليه فيليب دروز-فنسنت بـ "الاستقطاب من فوق"¹¹²؛ حيث تتحول السجلات المتعلقة بالتدين والهوية — رغم مشروعيّتها كفعل ديمقراطي — إلى مناخ انقسامي حاد يكرس ثنائية "الإسلامي" و"العلماني". هذا الاستقطاب لا يظل حبيس الفضاء المحلي، بل يتم شحنه وتوظيفه من قبل فواعل خارجية لتعميق التصدعات الوطنية.

وعندما تنجرف النقاشات السياسية والاجتماعية نحو قوالب إيديولوجية صلبة تصنف الأطراف بين "أصالة إسلامية" و"عداء للدين"، تتقلص مساحات الحوار الوطني الجامع لصالح استقطاب ديني عابر للحدود. ويبرز تجلي هذا التوظيف في الانقسام الحاصل إبان الأزمات الإقليمية (مثل التوتر الإيراني الأمريكي)، حيث تبرز حدة الصراع بين تيارات متباينة (كالمناصرين للمحور الإيراني من جهة، والتيار "المدخلي" الذي يركز على أدبيات عقدية مثل "الروافض" من جهة أخرى). هذا التوقع لا يعكس بالضرورة مواقف سياسية وطنية، بقدر ما يعكس استلاباً لخطابات دينية دولية تُوظف كأدوات في حروب الجيل الخامس لزعزعة التماسك المجتمعي.

¹¹⁰ Roy, Olivier. *Le djihad et la mort*. Paris: Seuil, 2016, pp. 64-67.

¹¹¹ International Crisis Group. *Post-Bouteflika Algeria: Challenges and Opportunities*. Brussels: ICG, Report N°238, 2022, pp. 18-24.

¹¹² Droz-Vincent, Philippe. *Groupes et idéologies dans le monde arabe contemporain*. Paris: Presses de Sciences Po, 2019, pp. 123-145.

يُمثل التنافس على إنتاج المرجعية الدينية في الفضاء الرقمي الجزائري تهديداً داخلياً ناشئاً ذا طبيعة خاصة. فالدولة الجزائرية تمتلك من الناحية الرسمية مؤسسات دينية راسخة (وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، المجلس الإسلامي الأعلى، اتحاد العلماء المسلمين الجزائريين) وتنتهج منذ إصلاحات 2004 استراتيجية بناء "الإسلام الجزائري" (*Islam algérien*) "المعتدل بديلاً عن التأثيرات الوهابية والإخوانية الخارجية. غير أن هذه المؤسسات الرسمية تُعاني من إشكالية مُزدوجة: فهي من ناحية تُعدّ في نظر قطاعات شبابية "ذراع حكومي لا مرجعاً دينياً مستقلاً"، ومن ناحية ثانية تجد صعوبة في منافسة المحتوى الديني الإلكتروني الوافد من الخارج في جاذبيته وانتشاره الرقمي.

وقد فتح هذا الفضاء الباب أمام ما يُسمّى أوليفي روا في كتابه إسلام العولمة: إسلام ما بعد الثقافة الوطنية (*Islam post-national*)، تدين فردي يستقي مرجعيته من شبكات دينية عابرة للحدود — قنوات يوتيوب ومجموعات واتساب وحسابات X لشيوخ سعوديين وقطريين وتركيبين — بمعزل عن السياق الوطني الجزائري ومرجعياته الثقافية الخاصة. وهذا لا يعني التطرف، لكنه يعني نوعاً من الانفصال التدريجي عن منظومة القيم والمرجعيات الوطنية التي تُشكّل ركيزة الأمن المجتمعي¹¹³.

وفي سياق التنافس الإقليمي، تُشكّل الشبكات الدينية المرتبطة بالفضاءين القطري والتركبي فاعلاً نشطاً في الفضاء الديني الرقمي الجزائري، تستهدف تحديداً الشباب الحائر بين انتماء تقليدي واقتصادي مُخيّب وهوية مستقبلية غائبة. ويرصد تنامي نشاط هذه الشبكات وتطور أساليبها من التوجيه الديني المباشر نحو التوظيف السياسي الناعم عبر قضايا ذات صدى شعبي كفلسطين والمساجد والحريات الدينية.

أخيراً، تُشكّل المعطيات الاقتصادية ركيزة أساسية في فهم التهديدات الداخلية الناشئة. فالجزائر اقتصاداً ريعي هيدروكربوني بامتياز: يُمثل قطاع المحروقات نحو 93% من حجم الصادرات و60% من عائدات الميزانية وفق بنك الجزائر (2023)، مما يجعل البنية الاقتصادية بالغة الهشاشة إزاء التقلبات في أسعار النفط. وقد أبان انهيار أسعار النفط في الفترة (2014-2016) ثم تداعيات جائحة كوفيد-19 (2020-2021) عن حجم هذه الهشاشة وتأثيرها الاجتماعي المباشر¹¹⁴.

وفي مقدمة التحديات الاجتماعية الناجمة عن هذه الهشاشة الاقتصادية تتصدّر معضلة البطالة، ولا سيما بطالة الشباب: يُشير الديوان الوطني للإحصاء (ONS, 2023) إلى أن معدل البطالة بلغ 12.5%، غير أن الرقم يرتفع بصورة لافتة في الفئة العمرية بين 16 و29 سنة لتبلغ 26.4%، وتتجاوز 35% في بعض

¹¹³ Roy, Olivier. *L'Islam mondialisé*. Paris: Seuil, 2002, pp. 89-118.

¹¹⁴ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2023. الجزائر: بنك الجزائر، 2023، ص 54-56.

الولايات الداخلية. وهذه الأرقام ليست مجرد مؤشرات اقتصادية، بل لها ترجمات اجتماعية مباشرة: إحساس جيل بأكمله بأن ليس له مكاناً في المشروع الوطني الاقتصادي.¹¹⁵

وقد طوّر بول كولبير وأنكي هوفلر في إطارهما النظري الشهير الجشع والمظلمة في الحروب الأهلية المفهوم الذي يُفسّر كيف يتحول الإقصاء الاقتصادي إلى وقود للصراع: حين يجتمع "الإحساس بالظلم" الناجم عن الإقصاء مع "فرصة الانتهاز" المُتاحة عبر شبكات غير رسمية (إجرامية أو متطرفة)، يُصبح "تكلفة الانضمام" إلى الجماعات غير الرسمية منخفضة مقارنةً بتكلفة الاندماج في المسار الرسمي. وهذا النموذج التحليلي ينطبق بدرجة لافتة على ظاهرة "الحرق" في الجزائر: الهجرة غير النظامية التي باتت تُمثّل لدى شريحة من الشباب ليس مجرد خياراً اقتصادياً بل تعبيراً رمزياً عن نبذ الانتماء الوطني ورفض الدولة. ووثّق المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين (UNHCR, 2023) أن الجزائر باتت من بين أبرز دول المصدر للمهاجرين غير النظاميين عبر البحر المتوسط، مع ارتفاع ملحوظ في الفئة العمرية بين 18 و30 سنة.¹¹⁶

وتكتسب ظاهرة "الحرق" دلالةً إضافية في سياق حروب الجيل الخامس: فالشباب الجزائري المهاجر في أوروبا — ولا سيما في إسبانيا وإيطاليا وفرنسا — يُنتج محتوى رقمياً كثيفاً على منصة X ويوتيوب وتيك توك يُصوّر واقع الهجرة من زاوية تُعلي من شعور الإحباط من الدولة الجزائرية وتُسهّم في تكريس صورة "الدولة العاجزة" في أذهان الشباب المقيم داخل البلاد. وهذا المحتوى يُشكّل في الوقت ذاته مادةً خاماً يُوظّفها فاعلون خارجيون لتغذية سرديات معادية للدولة الجزائرية.

المبحث الثاني: الإستراتيجيات المعادية للجزائر على منصة X

تعتمد هذه الدراسة في معالجة عينة مكونة من 8 منشوراً تم استقاؤها من منصة X على مقارنة تحليلية متعددة الأبعاد تجمع بين التحليل الكيفي والكمي؛ حيث تركز المنهجية أولاً على فحص المحتوى من خلال الثلاثية الخطابية الأرسطوية لتتبع كيفية توظيف العاطفة (Pathos) لإثارة المشاعر و تطويق المنطق، واستهداف المصادقية (Ethos) لضرب صورة مؤسسات الدولة، واستغلال المنطق (Logos) عبر نشر مغالطات ومعلومات متجزأة لتمرير سرديات معادية ضمن تقنية التجميع الإستراتيجي (Clustering) التي تصنف المحتوى إلى ثلاثة مطالب: حرب السرديات، استغلال التعددية الثقافية، ولتعميق البعد التطبيقي، تم تدعيم التحليل بدراسة ميدانية من خلال استطلاع رأي مغلق (صحيح/خطأ) استهدف 30 طالباً من المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، يهدف هذا الاختبار المنهجي إلى قياس

¹¹⁵ الديوان الوطني للإحصاء مسح العمل والبطالة 2023. الجزائر ONS: 2023.

¹¹⁶ UNHCR. Mediterranean Situation: Algeria Country Overview. Geneva: UNHCR, 2023.

مدى نفاذ الحقيقة البديلة ونجاعة التضليل الإعلامي في اختراق المنظومة الفكرية للنخبة، عبر طرح تساؤلات مفصلية حول إشاعات اقتصادية أو حقائق تاريخية تم التلاعب بسياقها وذلك لتقييم مستوى الحصانة الإدراكية تجاه استراتيجيات الحرب من الجيل الخامس (5GW) وأثرها على الأمن المجتمعي.

المطلب الأول: حرب السرديات



الشكل 2: تغريدة لوزير الداخلية الفرنسي السابق برونو روتاويو

جدول تحليلي		
ETHOS	PATHOS	LOGOS
استخدام تراكيب لغوية للإيحاء بتدهور حالة البلاد وإخفاء المسؤوليات للمس بالثقة في المؤسسات	استخدام كلمات ذات شحنة مشاعرية (الكراهية، الإدلال) لشل الحكم العقلاني و تعطيل الاستيعاب المنطقي بهدف حشد الرأي العام حول قضية سياسة خارجية	تفتيت الحقيقة باستخدام كلمة إعادة إدخال مقطع بحيث لم يطرأ على النشيد أي تغيير، لتبرير علاقة سببية بين قرار بروتوكولي عزف كل المقاطع بمسائل تقنية مرتبطة باتفاق دبلوماسي



الشكل 3: تغريدة لصحيفة Le Parisien الفرنسية

جدول تحليلي		
ETHOS	PATHOS	LOGOS
محاولة تجريم صورة الجزائر من خلال ربطها سلبيا مع حرب أوربية بهدف تشويه صورة الشريك الدبلوماسي المتزن	استغلال هاجس الحرب في اكرانيا لتعميم حالة الريب مع إضافة صورة لمقاتلة روسية من نوع 57 كمضخم مشاعري	استخدام صياغة احتمالية (Conditionnel) يسمح بنشر التهم بدون إيفائها بالأدلة بهدف اختزال المنطق في معادلة روسيا + الجزائر = تهديد



الشكل 4 : تغريدة صحيفة ماريان الفرنسية

جدول تحليلي		
ETHOS	PATHOS	LOGOS
الإيحاء بثنائية (احتجاج/قمع) يهدف إلى تصوير الدولة كمؤسسة زجرية غير راعية لحقوق الأفراد. هذا التنميط يسعى لضرب الشرعية الأخلاقية للمؤسسات الوطنية وتجريدها من طابعها الدستوري والقانوني أمام الرأي العام.	الإلحاح على وجود موجة استنفار شعبي يهدف إلى نقل حالة افتراضية مصطنعة رقمياً إلى واقع ملموس من خلال عدوى المشاعر. الغرض هو تحويل الاحتقان الرقمي المعزول إلى شعور جماعي بعدم الاستقرار لزعة الأمن المجتمعي.	بناء استدلال زائف عبر ربط الحراك (كحدث مدسّتر ومؤطر تاريخياً) بوسم رقمي معزول وغير تمثيلي. هذا الربط يهدف لخلق انطباع باستمرارية الصراع وإضفاء شرعية تاريخية على تحركات رقمية مشبوهة.



Dr.عمر شريف الزهراني @YesWeCan25 · Oct 15, 2024

Since the capture of the city of #Kidal (#Mali🇲🇱) on November 22, 2023 by the Malian army, **Algeria's** oil and gas production has fallen by 76% ...

Thanks to the Malian army for having cut the floodgates that connected Mali 🇲🇱 to #Algeria



1

8

444



الشكل 5: تغريدة مستخدم سعودي

جدول تحليلي		
ETHOS	PATHOS	LOGOS
انتحال صفة خبير لإعطاء مصداقية للخبر الذي يهدف إلى تصوير الدولة على أنها غير قادرة على إدارة مواردها الطبيعية	استخدام رقم ضخم قصد زراعة وهم انهيار اقتصادي واستثارة مشاعر القلق	بناء منطق مشوه يربط بين حادث في مالي والإنتاج الهيدروكربوني في الجزائر

تأسيساً على ما سبق من تحليل دقيق للنماذج المعروضة في الأشكال المقترحة، يتضح أن استراتيجيات تزييف السردية في الفضاء الرقمي تعتمد على هندسة لغوية وإدراكية متكاملة الأركان. فعلى صعيد البعد المنطقي (LOGOS)، يبرز تكتيك تفتيت الحقيقة وفساد الاستدلال من خلال اختزال التعقيدات الجيوسياسية في معادلات مضللة تربط السيادة الوطنية بمتغيرات وهمية، مع التوسع في استخدام صيغ الاحتمال للتهرب من عبء الإثبات وتحويلها إلى تهمة جاهزة تفتقر للمصداقية العلمية. ويتداخل هذا التشويه المنطقي مع استهداف مباشر للمصداقية المؤسسية (ETHOS)، حيث تسعى هذه السرديات إلى وصم مؤسسات الدولة وتجريدها من طابعها الدستوري والقانوني عبر تصويرها ككيانات قمعية أو عاجزة عن إدارة الموارد الحيوية، مما يهدف بالدرجة الأولى إلى زعزعة الثقة بين المواطن والدولة. ولم تكتفِ هذه الهجمات بالبناء المنطقي والمؤسسي، بل وظفت المضخمات المشاعرية (PATHOS) لصناعة زعر اقتصادي وقلق اجتماعي عبر استغلال الصور الصادمة والأرقام الخيالية، وذلك لتعطيل قدرة المتلقي على التحليل العقلاني وجره نحو تقبل حالات افتراضية مصطنعة رقمياً ومحاولة إسقاطها على الواقع الميداني. وفي الختام، تبرز هذه السرديات كأدوات تكميلية في حروب الجيل الخامس، تسعى في مجملها لضرب السيادة المعلوماتية للدولة وتقويض تماسكها المجتمعي، مما يكرس ضرورة بناء جبهة إدراكية صلبة قادرة على تفكيك هذه التهديدات الهجينة في مهدها.

المطلب الثاني: توظيف التعددية الثقافية



الشكل 6: تغريدة لمنظمة غير حكومية أمريكية

جدول تحليلي		
ETHOS	PATHOS	LOGOS
توصيف الدولة ككيان يمارس الاضطهاد الممنهج بهدف تفريغها من محتواها القانوني الجامع	وضع كلمات ذات اشحنة الانفعالية مثل جحيم، اختطاف، سجن إضافة الى وضع صورة لأيادي مغلولة، الهدف من هذا هو تعبئة مشاعرية حول سرديّة الأقلية المضطهدة	اختزال الظاهرة المجتمعية الجزائرية في ثنائية مسجد/محكمة لرسم صورة نظام شبه ثيوقراطي

 **Uzay Bulut** @bulutuzay_ · Mar 31

Replying to @VerminusM

Algeria - Genocide Alert
 Targeted group: Kabyles (Amazigh ethnic minority)
 Perpetrator: Algerian government
 Genocide stages:
 Stage 3: Discrimination
 Stage 8: Persecution

Kabylia is home to the Kabyles, the largest indigenous group of Algeria. Kabylia was not conquered during the Arab conquests of the 7th century, so it developed a more unified regional identity than is found among other North African indigenous groups. In 1857, the French brutally colonized Kabylia.

During the Algerian war for independence, anti-colonial Kabyle forces fought alongside Arab nationalist factions against the French colonizers. After the war, those same Arab nationalist factions turned on the Kabyles and attempted to force them to assimilate into the new, Arabized Algerian national identity.

Repression of Kabyle culture led to the 1980 "Berber Spring" protests. Harsher suppression, such as the arbitrary detention and killing of Kabyle activists, led to the 2001 "Black Spring" mass protests. Following those protests, Kabyle activists created the [Movement for the Autonomy of Kabyle \(MAK\)](#), now called the Movement for the Self-Determination of Kabylie.

Although MAK was a peaceful movement for the region's autonomy, the Algerian government ignored its demands and continued to quash indigenous opposition to Arabization.

In 2021, Kabyles [boycotted national elections](#) to protest arbitrary detentions and other corrupt government practices, in hopes of prompting some reforms.

In response, the Algerian government sought to discredit the opposition. It [amended its penal code and its definition of terrorism](#) to repress Kabyle parties. It used the amended definition to declare MAK a terrorist organization and began prosecuting MAK members for "undermining national unity" and "harming the national interest."

From May 2021 to March 2022, [some 281 Kabyle activists were detained](#) on largely fabricated charges. At least ten were tortured and sexually abused in custody. (These numbers are only what rights groups have been able to verify.) In 2022, [54 Kabyle activists](#) were sentenced to death under the new and amended definition of terrorist activity.

Algeria
 Due to the Algerian state's human rights abuses against its Kabyle Berber ethnic minority, Genocide

From genocidewatch.com

3 7 34 1.3K

الشكل 7: تغريدة مستخدمة تركية

جدول تحليلي		
ETHOS	PATHOS	LOGOS
استخدام مفاهيم تحريضية بهدف إعطاء صبغة أخلاقية واستخدام مرجعية الدفاع عن الانسانية بهدف عزل الجزائر دوليا	صناعة خطاب المظلومية والرعب العرقي لشحن عنصر من اللحمة الوطنية سلبيا بهدف كسر الروابط الوطنية	تفتيت الحقيقة من خلال الربط بين مكافحة المنظمات الإرهابية وهو قرار سيادي مع جرائم ضد الإنسانية التي تحمل دلالات قوية بهدف خلق حقيقة موازية للواقع الجزائري

Nicolas Bay @NicolasBay_ · Mar 12

Show translation

En **Algérie**, les non-musulmans sont marginalisés, les églises fermées, les libertés bafouées et les Kabyles opprimés.

Voilà ce dont se rend coupable ce régime algérien marxiste, dictatorial et corrompu.



479 194 563 42K

الشكل 8: تغريدة لنائب من البرلمان الأوروبي

جدول تحليلي		
ETHOS	PATHOS	LOGOS
وضع النائب البرلماني صورته رفقة عضو في تنظيم صنّفته الدولة الجزائرية إرهابياً بموجب مرسوم 2021 يهدف لإضفاء مصداقية سياسية وهمية. الغرض هو شرعنة مطالب غير دستورية وتدويلها عبر منابر رسمية، مما يمثل تهديداً مباشراً لسيادة الدولة	استخدام دلالات ذات تأثير انفعالي تهدف لتوجيه المتلقي الغربي وإغراقه في خطاب يوحي بصورة مظلمة للجزائر. هذا الشحن العاطفي يسعى لتحويل التنوع الثقافي إلى قضية اضطهاد، مما يستثير الرأي العام الدولي ضد الدولة	تصنيف الجزائر كنظام ماركسي يهدف لتفعيل الانحيازات المسبقة لدى الجماهير الغربية، وربطها بمفاهيم مثل الفساد والديكتاتورية هذا الربط يوحي ضمناً بالحاجة إلى بديل سياسي

المَوْجِد @lmowhid1414

Show translation

عندما أحارب الحركات العدمية الهدامة "الفرشيطة الزوافية والنسوية والإخوان المفسدين" فأنا أحارب الفتنة والفساد وأحارب تمزيق بلدي الجزائر العربية المسلمة وسيادتها وأدافع عن شريعة الله بمنهج الرسول ﷺ والفترة السليمة

فكل الحركات الهدامة يحركها أعداء الله ضد عباده المسلمين

@lmowhid1414 · May 1

Translated from Arabic

They are preparing for a new spring through nihilistic destructive movements "the corrupt Brotherhood and the Zawaqi mob"

They fabricate crises in the economy and demolish it, sometimes with tires, sometimes with flour, oil, and eggs, preventing imports, destroying the ...



11:07 PM · May 1, 2026 · 129 Views

الشكل 9: تغريدة لمستخدم جزائري

جدول تحليلي		
ETHOS	PATHOS	LOGOS
يضع المستخدم تياره الفكري في مقام المدافع عن شريعة الله ومنهج الرسول وهي محاولة لإضفاء قدسية على خطابه السياسي، الغرض هو سلب الشرعية عن أي تيار مخالف و بلورة خطاب الإقصاء	استخدام كلمات مشحونة مثل تمزيق، هدامة، أعداء الله وفتنة يهدف إلى خلق حالة من الذعر الأخلاقي لدى الجمهور، هذا الشحن العاطفي يسعى لتقسيم المجتمع إلى كتلتين: نحن المؤمنون على حق ضد هم الخونة على باطل، مما يسهل عملية الاستقطاب الشعبي	يقوم المنطق هنا على الأدلجة المطلقة بهدف اختزال تعددية الأطياف السياسية الجزائرية في ثنائية الولاء أو الخيانة، مما يعطل الحوار العقلاني ويفرغ مفهوم المواطنة الجامعة من محتواه

تُعد التعددية الثقافية في الجزائر، تاريخياً، ركيزة أساسية للهوية الوطنية ومصدر ثراء للنسيج المجتمعي، إلا أنها أضحت في سياق حروب الجيل الخامس (GW5) هدفاً استراتيجياً لعمليات التلاعب الإدراكي التي تسعى لتحويل التنوع من عامل قوة إلى ثغرة أمنية تهدد الانسجام الوطني. ومن خلال تفكيك النماذج الرقمية المختارة، يتضح أن استراتيجية التفتيت تعمل وفق مسارين متوازيين؛ الأول يستهدف تدويل القضايا المحلية عبر صناعة مظلوميات عرقية وحقوقية مصطنعة، حيث يتم نزع صفة المواطنة الجامعة عن مكونات أصيلة كالأمازيغ وتصويرهم كأقليات مضطهدة. ويبرز هذا التوجه بوضوح من خلال استخدام مفاهيم قانونية دولية ثقيلة مثل الإبادة الجماعية واستدعاء تدخل منظمات دولية أو برلمانيين أجانب لإضفاء شرعية سياسية على مطالب انفصالية غير دستورية. إن هذا النوع من "المأسسة الخارجية" يهدف بالدرجة الأولى إلى سلب الدولة حقها السيادي في إدارة شؤونها الداخلية وعزلها دولياً عبر وصم مؤسساتها بالقمع والتمييز.

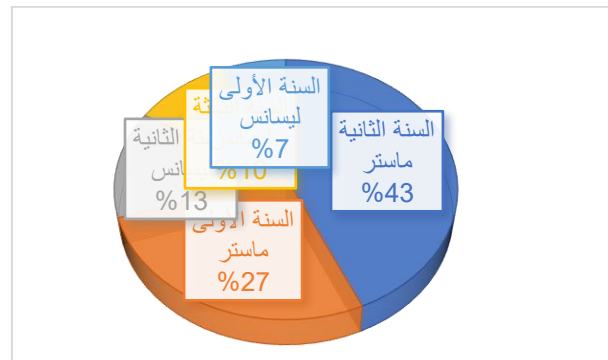
وفي المقابل، يرصد التحليل مساراً ثانياً لا يقل خطورة، يتمثل في الاستقطاب الأيديولوجي الحاد الذي يغذي الصراعات البينية من الداخل عبر خطابات إقصائية تعتمد الأدلجة المطلقة وسيلةً لتعريف الوطنية. تعمل هذه الخطابات على تقسيم المجتمع عمودياً إلى كتل متناحرة، حيث يتم اختزال التنوع الفكري والسياسي في ثنائية الولاء أو الخيانة، مع توظيف المشترك الديني وسيلةً لسلب الشرعية عن المخالفين ووصمهم بالتبعية والعدمية. هذا الشحن العاطفي، الذي يعتمد على الذعر الأخلاقي وادعاء حماية الثوابت

يؤدي في نهاية المطاف إلى إفراغ مفهوم المواطنة من محتواه القانوني الجامع، ليحل محله انتماء طائفي أو أيديولوجي ضيق يرفض الآخر ويجعل من الحوار العقلاني أمراً مستحيلاً.

إن التقاء هتين السرديتين المتناقضتين في الغايات والمنطلقات يخدم في الواقع هدفاً استراتيجياً واحداً، وهو إنهاك الدولة من الداخل وتعطيل قدرتها على الفعل السيادي. فبينما يسعى تيار التدويل إلى ضرب وحدة التراب الوطني، يعمل تيار الإقصاء على تفتيت وحدة الوجدان الوطني، مما يجعل المجتمع في حالة صراع دائم حول الهوية بدلاً من التفرغ لقضايا التنمية والأمن. وبناءً على ذلك، يتضح أن حماية الأمن المجتمعي في البيئة الرقمية لا تقتصر على التصدي للأخبار الكاذبة فحسب، بل تتطلب بناء جبهة إدراكية مرنة قادرة على الصمود بهويتها الوطنية الجامعة وتحصينها ضد محاولات التوظيف السياسي والأيديولوجي التي تستهدف تمزيق الرابطة الوطنية.

المطلب الثالث: المضخمات العضوية للتهديد

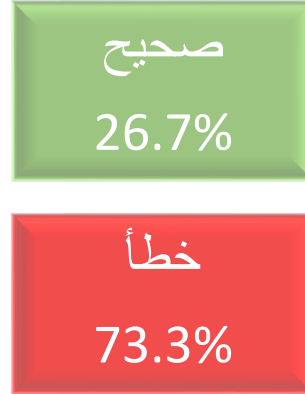
أجري هذا الاستبيان على عينة قصدية من طلبة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية تتكون من ثلاثون (30) مبحوثاً، يهدف إلى قياس نفاذية التضليل في شريحة النخبة الأكاديمية الناشئة، وهو ما يجعل النتائج ذات دلالة لأن ارتفاع النفاذية لدى هذه الشريحة المحصنة أكاديمياً يشير إلى عمق الأثر التضليلي في عموم المجتمع. وتتوزع العينة على النحو التالي من حيث الجنس: سبعة عشر (17) ذكراً بنسبة 56.7% وثلاث عشرة (13) أنثى بنسبة 43.3%. أما من حيث المستوى الدراسي فتتصدر فئة طلبة السنة الثانية ماستر بثلاثة عشر (13) مبحوثاً أي ما يعادل 43.3% من إجمالي العينة، يليهم طلبة السنة الأولى ماستر بثمانية (8) مبحوثين أي 26.7%، ثم طلبة السنة الثانية ليسانس بأربعة (4) مبحوثين، فطلبة السنة الثالثة ليسانس بثلاثة (3) مبحوثين، وأخيراً طلبة السنة الأولى ليسانس باثنين (2). وعليه فإن ما يزيد على سبعين بالمئة (70%) من العينة هم من طلبة مرحلة الماستر، أي من الطلبة الأعلى تكويناً نظرياً والأطول احتكاكاً بمحتوى العلوم السياسية والدراسات الأمنية.



الشكل 10: تشكيل عينة البحث

السؤال الأول: حادثة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة في جنازة حسن الثاني

تكشف نسبة الثلاثة وسبعين بالمئة (73.3%) التي نفت وقوع اللقاء بين الرئيس الجزائري ورئيس وزراء الكيان عن ظاهرة ذات دلالة محورية في منظومة الأمن المجتمعي حيث تجسّد هذه النتيجة مؤشرا إيجابيا على التعبئة السردية للجزائر، من خلال تأطير راسخ ومتسق يجعل أي شكل من أشكال التعامل مع الكيان متعارضا تعارضا جذريا مع الثوابت الوطنية الجزائرية في وعي المواطن. ولا يعكس نفي هؤلاء الطلاب وقوع هذا اللقاء جهلا بقدر ما يعكس درجة عالية من الانسجام مع المنظومة القيمية الوطنية التي ترسّخت عبر الإطار الجمعي للهوية الجزائرية. ويشير هذا إلى أن الجزائر تمتلك سيادة سردية داخلية تشكّل حصنا دفاعيا وهو ما يثبت في جوهره أن الدولة تنتج مناعة جمعية حقيقية قادرة على الصمود حتى أمام الوقائع الموثقة الصادمة، وهذا بحد ذاته درس استراتيجي بالغ الأهمية في سياق الحرب المعرفية التي تستهدف فكّ ارتباط المجتمع بمرجعياته الجمعية الكبرى.

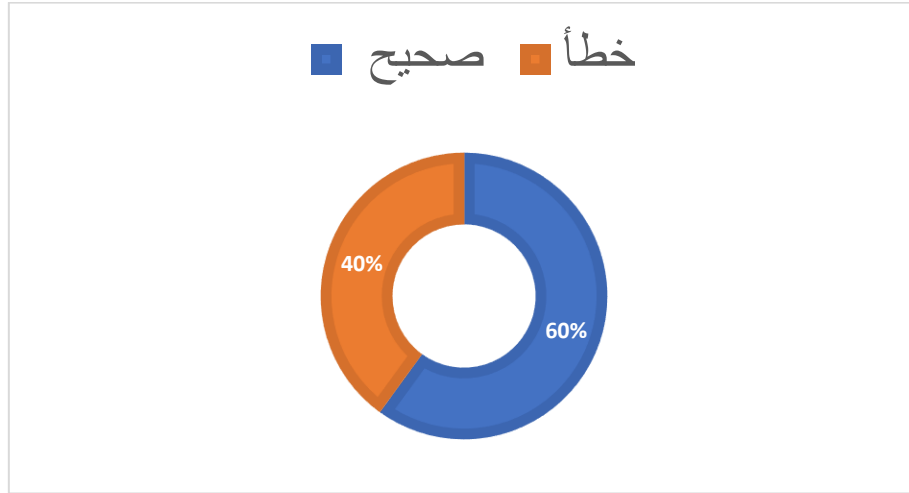


الشكل 11: نسب الإجابات على السؤال الأول

السؤال الثاني: خبر مزيف يقر مسح دين بقيمة 800 مليون دولار لفائدة دولة كينيا

في المقابل، تحمل نسبة الستين بالمئة (60%) التي صادقت على معلومة كاذبة تتعلق بإلغاء ديون كينيا دلالة تحليلية مختلفة. فالإشكال يكمن في قبول الطلبة لهذه المعلومة بناء على تحيز تأكيدي يكمن في تصديق رواية تصوّر الجزائر دولة تمحو ديونا بمليارات الدولارات لدول إفريقية بينما يمكن توظيفها في قضايا داخلية أكثر أهمية وهو ما يرسّخ لا شعوريا سردية مفادها أن الدولة تسيئ إدارة مواردها المالية. وهذه السردية ترسّخ في وعي المتلقي صورة الدولة المبدّرة لثرواتها، وتوظف لتعبئة الاستياء الداخلي وتغذية الشعور بعدم المساواة في توزيع عائدات الثروة الوطنية.

وهذا مؤشر إنذار مبكر على حجم الأثر الذي يمكن أن تحدثه الأخبار الاقتصادية الكاذبة الموجهة ضد الاستقرار المجتمعي الجزائري حين تضخم عبر شبكات التأثير العابرة للحدود الناشطة على منصات التواصل الاجتماعي.



الشكل 12: نسب الإجابات على السؤال الثاني

المؤشر	العدد	النسبة	الدلالة الأمنية
نفي الواقعة التاريخية	22	73,3%	النجاعة في هندسة الذاكرة الجماعية
تصديق المعلومة المزيفة	18	60%	الهشاشة أمام السرديات المتوافقة مع الصورة النمطية
نفي الواقعة + تصديق الكذبة (أعلى نفاذية)	14	46,7%	الشريحة الأكثر عرضة للاختراق السري الكامل
معرفة الواقعة + رفض الكذبة (أعلى مناعة)	6	20%	شريحة ذات مناعة معرفية فعلية

الشكل 13: جدول تحليلي لنتائج الاستبيان

يتضح من التحليل المتقاطع بين المؤشرات أن ما يقارب ست وأربعين بالمئة وسبعة أعشار المئة (46.7%) من العينة أي أربعة عشر مبحثاً يجمعون في آن واحد بين نفي الواقعة التاريخية وتصديق المعلومة المزيفة، مشكلين بذلك الشريحة الأكثر عرضة للتلاعب على منصات التواصل الاجتماعي لأنها تجمع بين فجوتين معلوماتيتين متكاملتين تتيحان للفواعل المعادية ملء الفراغات بسرديات موجهة تبدو أكثر اتساقاً وإقناعاً من أي رواية رسمية. في المقابل، لا تتجاوز شريحة المناعة المعرفية الفعلية أي من جمعوا بين معرفة الواقعة ورفض الكذبة عشرين بالمئة من العينة أي 6 مبحثين، وهي نسبة تستدعي وقفة جدية في قراءة مستوى الصمود الإدراكي لدى النخبة الجامعية الجزائرية أمام آليات التضليل الممنهج.

وخلاصة ما تقوله هذه الأرقام مجتمعة هو أن الأمن المجتمعي الجزائري يمتلك سيادة سردية راسخة في الملفات الجيوسياسية الكبرى، غير أنه يعاني من هشاشة إدراكية حقيقية أمام أخبار اقتصادية مصممة لتوليد الاستياء الداخلي.

المبحث الثالث: آليات تعزيز الأمن المجتمعي الجزائري لمواجهة حروب الجيل الخامس

المطلب الأول: الاستراتيجيات السياسية والعسكرية لمواجهة التهديدات.

تستخدم الجزائر أدوات القوة الناعمة لتعزيز مكانتها الدولية وتحقيق أهدافها الدبلوماسية من خلال المشاركة الإعلامية، والاتصالات الرقمية، والتفاعل مع الجمهور العالمي، مما يساهم في ترويج صورة وطنية إيجابية على المستوى الدولي. ويتم تحقيق ذلك من خلال الآليات التالية¹¹⁷:

- احتواء الأزمات وعدم التدخل: إدارة الأزمات في دول الجوار مع الالتزام بمبادئ عدم التدخل في الشؤون السيادية. ويتجلى دور الوساطة الفاعل للجزائر في الجهود الرامية إلى احتواء الأزمة الليبية واستقرار الأوضاع في مالي والنيجر، مما يعكس قيادة دبلوماسية إقليمية.

- الاستراتيجية القارية الإفريقية: لتعزيز مكانتها القارية في إفريقيا، تسعى الجزائر إلى انخراط استراتيجي طويل الأمد مع الدول الإفريقية استناداً إلى إطار القوة الناعمة لجوزيف ناي، وهو ما يشمل توسيع الدعم المادي، والمساعدة في مجال البنية التحتية، والتبادل الثقافي والفني. وقد حقق هذا النهج نتائج إيجابية تجاه الأهداف الاستراتيجية، وهو ما يتضح من خلال:

مبادرات إعفاء الديون: إلغاء مليارات الدولارات من الديون السيادية لعدة دول عربية وإفريقية، بما في ذلك بنين، بوركينا فاسو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إثيوبيا، غينيا، غينيا بيساو، مالي، موزمبيق،

Lilya Chaoui, Fifth-Generation Warfare and its Repercussions on Algerian National Security, MISDAKIA 7, n° 2 ¹¹⁷ (2025): 55-64.

النيجر، السنغال، سيشيل، وتنزانيا. بالإضافة إلى ذلك، تم إلغاء أكثر من 250 مليون دولار من الديون الموريتانية، رافقها منح تونس هبة بقيمة 50 مليون دولار في عام 2011.

الريادة في التنمية القارية: المشاركة الفعالة في عام 2001 في صياغة رؤية الشراكة الجديدة للتنمية إفريقيا (نيباد)، والوساطة الناجحة في الأزمات المالية المتعلقة بملف التوارق، بالإضافة إلى المساهمات الجوهرية في مفاوضات وقف إطلاق النار خلال النزاع الحدودي بين إثيوبيا وإريتريا.

تمويل التنمية: تخصيص ميزانيات موجهة للمبادرات الإفريقية في مجالات المساعدة والدعم والتنمية، مع إنشاء العديد من مشاريع التعاون والتكامل، بما في ذلك "طريق الوحدة الإفريقية"؛ وهو مشروع طريق عابر للصحراء يمتد على طول 10,000 كيلومتر.

البنية التحتية الرقمية: مشروع شبكة الألياف البصرية العابرة للصحراء التي تمتد لأكثر من 4,500 كيلومتر، مما يساهم في تعزيز الربط الرقمي القاري.

بنية الطاقة التحتية: مشروع خط أنابيب الغاز العابر لـ إفريقيا، الذي يمتد من عمق القارة وصولاً إلى الأسواق الأوروبية، تحت إدارة وتشغيل جزائري.

الاستثمار في قطاع الطاقة: استثمارات شركة سوناطراك (الشركة الوطنية للمحروقات) في مجالات الاستكشاف والتنقيب عن البترول وتطويره في شمال مالي.

تأسيس وكالة تنمية: إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية في فبراير 2020، والتي تعنى بتمويل المشاريع التنموية في الدول الإفريقية، مما يعكس قناعة الجزائر بأن الأمن والاستقرار في القارة مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالتنمية. وتعد هذه الوكالة أداة محورية لبروز القوة الناعمة الجزائرية في إفريقيا، حيث تمتد أنشطتها لتشمل مجالات تتجاوز الجانب الاقتصادي، لتضم القطاعات الثقافية والاجتماعية، والبنية التحتية، وحماية الموارد الطبيعية، والتعليم، والتكوين، والرعاية الصحية، والحماية الاجتماعية، والمشاريع الزراعية، والأمن الغذائي، والمبادرات الرياضية.

المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة: إقامة مشاريع اقتصادية واجتماعية تعود بالنفع على الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي، ومساعدة الدول الإفريقية ذات الدخل المنخفض في تطوير مشاريع مكافحة الفقر، والحد من الهجرة غير الشرعية للشباب الإفريقي نحو الشمال، وتحقيق الأمن والاستقرار المستدامين.

التعاون التعليمي: تقديم منح دراسية للطلبة الدوليين، ولاسيما الأفارقة، للدراسة في الجزائر، والتعاون مع المؤسسات التعليمية الدولية لتبادل المعارف والخبرات.

- مبدأ عدم التدخل كركيزة في السياسة الخارجية: يشكل منع التدخل في الشؤون الداخلية الجزائرية إجراءً جوهرياً لصد هجمات حروب الجيل الخامس، ويمثل ركيزة أساسية في السياسة الخارجية للجزائر. وقد وثقت الجزائر محاولات تدخل عديدة، لا سيما خلال فترات الحراك الشعبي والعمليات الانتخابية الأخيرة.

في 26 نوفمبر 2020، أصدر البرلمان الأوروبي دعوات للسلطات الجزائرية لرفع القيود الإعلامية ووقف الاعتقالات، في محاولة للتدخل في الشؤون المحلية من خلال قرار ينتقد أوضاع حقوق الإنسان واحتجاز الناشطين السياسيين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان ومعارضتي الحكومة. أدانت الجزائر قرار البرلمان الأوروبي ووصفته بأنه تدخل مهين. وصرح بيان لوزارة الخارجية في 28 نوفمبر 2020 بأنه "لا يحق لأي مؤسسة أوروبية التدخل في شؤوننا الداخلية بهذا الشكل الفظ وغير المقبول"، محذراً من أن مثل هذه الأفعال من شأنها أن "تضر بعلاقات الجزائر مع الشركاء الأوروبيين"، مع التأكيد في الوقت ذاته على أن الجزائر تحافظ على "علاقات قائمة على الاحترام المتبادل مع أوروبا وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين."

كما قطعت الجزائر علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب بسبب "سلسلة من المواقف والتوجهات العدائية" من قبل المسؤولين في الرباط، موضحة أن المغرب أصبح "قاعدة عملياتية خلفية لدعم هجمات خطيرة ضد الجزائر، وآخرها الاتهامات الباطلة التي وجهها وزير الخارجية للكيان الصهيوني ضد الجزائر بحضور نظيره المغربي وبتحريض من هذا الأخير."

وعلى غرار النشاط الدبلوماسي المكثف لحماية المصالح الوطنية، يمثل البعد العسكري الركيزة التنفيذية والردعية لمواجهة التهديدات الهجينة، حيث سخرت الجزائر مقدراتها الدفاعية للتكيف مع أنماط الصراع الحديثة التي تتجاوز المواجهات التقليدية وهو ما يتجسد من خلال ما يلي:

التطوير المهني والتكوين: يساهم التكوين المستمر والمنهجي للمهنيين في القطاع الأمني في تعزيز القدرات في مجالات جمع المعلومات والتنبؤ التحليلي بالتهديدات، مما يسمح بتحديد الأخطار بشكل استباقي. ويضمن هذا التكوين مواكبة التطورات التكنولوجية في ظل الابتكار المتسارع، مع تطوير شبكات استخبارات بشرية واسعة النطاق داخل المجتمعات المحلية.

العمليات الأمنية الاستباقية: التركيز على الأمن الوقائي من خلال العمليات الاستباقية وتعزيز القدرات العسكرية والاستخباراتية لجمع معلومات دقيقة حول التنظيمات الإرهابية والعناصر الأجنبية، وتحديد التهديدات قبل تجسدها ميدانياً. ويشمل ذلك عمليات التمشيط المنهجية التي تستهدف معقل الإرهاب، ونشر قوات متخصصة في مكافحة الإرهاب مدعومة بتقنيات مراقبة متطورة لتتبع التهديدات الناشئة.

التعاون العسكري الدولي: الاستفادة من الشراكات العسكرية الثنائية — لا سيما مع روسيا والصين — والتي تشمل تبادل الخبرات العسكرية، وبرامج التدريب، والتزويد بالعتاد. كما تشارك الجزائر بفعالية في الآليات الأمنية الإقليمية والدولية، مما يسهل تبادل المعلومات، والتمارين التدريبية المشتركة، والعمليات العسكرية التعاونية لمواجهة التهديدات المعاصرة.

التنسيق بين الأجهزة: تعزيز آليات التنسيق بين مختلف الأجهزة الأمنية لضمان تبني مقاربات شاملة، بما في ذلك عقد شراكات مع دول مثل الولايات المتحدة، لا سيما في مجالات مكافحة الإرهاب، نظراً للمصالح المشتركة في محاربة الإرهاب عبر منطقة الساحل.

التحديث المؤسسي: تدعيم المؤسسات الأمنية من خلال توفير أحدث التقنيات وأنظمة الأسلحة، وتحديث القوات العسكرية لمواجهة التهديدات التقليدية والناشئة على حد سواء. وينصب التركيز ذو الأولوية على تعزيز القدرات الاستخباراتية والأمنية لجمع المعلومات وتحليلها بسرعة ودقة — وهو عامل نجاح حاسم في الحروب المعاصرة — مدعوماً بتقنيات متطورة تشمل أنظمة الأقمار الصناعية، والطائرات بدون طيار، والبنية التحتية للمراقبة الإلكترونية.

تعزيز نظم المعلومات: تحديث وتطوير نظم جمع المعلومات وتنظيمها وتحليلها. وقد برز التقدم التكنولوجي كركيزة أساسية لدعم القدرة العسكرية للدولة، مما يسمح بتعبئة الرأس مال البشري والموارد المادية للنزاعات طويلة الأمد. وتعد هذه القاعدة التكنولوجية هي الأساس لعملية التحول الاقتصادي في الجزائر ومبادرة الرقمنة المؤسسية الشاملة، بما في ذلك المؤسسات العسكرية.

تعزيز أمن الحدود: تقوية أمن الحدود من خلال نشر المعدات الحديثة، وقوات متخصصة، ووحدات الجيش الوطني الشعبي ذات قدرات المراقبة المعززة لمكافحة التهديدات الأمنية المتنوعة — بما في ذلك تهريب البضائع، وشبكات الجريمة المنظمة، وتسليح الإرهابيين. ويكتسب هذا الأمر أهمية بالغة بالنظر إلى التهديدات المتصاعدة في منطقة الساحل الإفريقي، والتي تتميز بانتشار الإرهاب العابر للحدود، وتوسع الجريمة المنظمة، وشبكات تهريب الأسلحة، والمحاولات المستمرة لإغراق الجزائر بالمخدرات غير المشروعة.

التعاون في مكافحة الإرهاب: تعزيز التعاون الدولي من خلال المشاركة في المبادرات الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب. لقد راكمت الجزائر خبرة جوهريّة في محاربة الشبكات الإرهابية والتطرف على المستويين الداخلي والدولي، مع تبادل التجارب وأفضل الممارسات مع الدول التي تواجه تهديدات مماثلة. وتعد الجزائر عضواً مؤسساً في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، مما يعكس دورها الريادي في التعاون الأمني متعدد الأطراف.

إدارة الهجرة غير الشرعية: مواجهة الهجرة غير الشرعية — التي قد تُستغل كأداة في حروب الجيل الخامس — من خلال حملات التوعية العامة والتجريم القانوني عبر التعديلات الأخيرة في قانون العقوبات، ووضع سياسات للعدالة الجنائية تهدف للحد من هذه الظاهرة من خلال نصوص قانونية صريحة وعقوبات متخصصة، مدعومة باستراتيجيات أمنية شاملة.

تطور الاستراتيجية التكيفية: المراقبة المستمرة لتطور حروب الجيل الخامس وتعديل الاستراتيجيات وفقاً لذلك، مع الاستفادة من التقنيات والابتكارات الناشئة لمواجهة التهديدات المتطورة من خلال آليات استجابة ديناميكية.

تعزيز الانخراط متعدد الأطراف: تقوية مشاركة الجزائر في المحافل الدولية والإقليمية، مما يضع الدولة كداعم بارز للسلم والاستقرار الإقليميين من خلال الانخراط الدبلوماسي الفاعل.

المطلب الثاني: الاستراتيجيات الرقمية والإعلامية لمواجهة التهديدات

تولي الجزائر أولوية قصوى لتعزيز الأمن السيبراني من خلال جهود مكثفة لحماية البنية التحتية الرقمية الحكومية والمؤسساتية. وتشمل هذه التدابير تنفيذ أنظمة الحماية والتشفير، وإجراء بروتوكولات اختبار الاختراق، والمراقبة المستمرة للتهديدات السيبرانية. وتتضمن التدابير الرئيسية ما يلي:

الإطار التشريعي والتنظيمي: سن تشريعات وأنظمة شاملة تحكم استخدام وحماية البيانات الحكومية والشخصية في عام 2018، مما أرسى القواعد القانونية لحوكمة الأمن السيبراني.

مبادرات التوعية العامة: تثقيف المواطنين بشأن مختلف التهديدات السيبرانية وتدابير الأمن الرقمي من خلال حملات توعية ممنهجة ومبادرات تعليمية تستخدم منصات الإعلام التقليدية والمعاصرة، بهدف تكوين مجتمع واع رقمياً وقادر على تحديد المخاطر السيبرانية والحد منها

تطوير البنية التحتية الرقمية: الاستثمار الاستراتيجي في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يشمل تحديث الأنظمة والبرمجيات، وتعزيز أدوات وأجهزة أمن الشبكات المنشورة عبر المؤسسات الحكومية ومنظمات القطاع العام، مما يساهم في تقوية القاعدة التكنولوجية للأمن السيبراني الوطني.

تكثيف حوكمة الفضاء السيبراني: إدراكاً منها لضرورة مواجهة الهجمات السيبرانية، صاغت الجزائر إطاراً سياسياً شاملاً للتصدي لهذا التحدي الناشئ في الحروب المعاصرة. وتتكون هذه الاستراتيجية من مكونين متكاملين:

أ. الحد من الجريمة السيبرانية: تعزيز الأطر القانونية والهيكل التأسيسي اللازمة لمواجهة الجريمة الإلكترونية، سواء كانت تتعلق بانتهاك الخصوصية واستغلال البيانات الشخصية، أو الهجمات السيبرانية

التي تستهدف البنى التحتية المؤسساتية وقواعد البيانات عبر مختلف القطاعات. ويشمل ذلك تطوير قدرات التحقيق، والآليات القضائية، وبروتوكولات التنفيذ المصممة خصيصاً لمعالجة الأنشطة الإجرامية الرقمية.

ب. تدابير مواجهة حروب الجيل الخامس: التصدي للحروب التي تُدار بشكل متزايد عبر الوسائل الإلكترونية، والاعتماد على التقنيات المتقدمة بما في ذلك أنظمة البرمجيات، والبنية التحتية للحوسبة، وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وأنظمة الرادار، والطائرات بدون طيار، والبنية التحتية المتطورة التي تغني الجنود عن عبور الحدود مادياً أو الدخول في مواجهة مباشرة، مع احتمال التسبب في عواقب أكثر تدميراً وبخسائر بشرية أقل. وتتطلب هذه القناعة تطوير قدرات دفاعية شاملة تمتد عبر المجالات التقنية والعملياتية والاستراتيجية

تتعامل الاستراتيجية الإعلامية للجزائر مع الدعاية العدائية وتكافح التطرف من خلال حملات توعية ممنهجة ومبادرات للتربية الإعلامية؛ حيث تُعد الثقافة الإعلامية ركيزة أساسية في بنية أمن المعلومات في الجزائر. وتسعى الدولة إلى تعزيز الوعي العام بشأن أهمية البحث عن مصادر معلومات موثوقة وأخبار قابلة للتحقق، مع تطوير قدرات رصد وتحليل قوية لمواجهة حملات الدعاية وعمليات التضليل. وفي ذات السياق، تُواكب الجزائر التطورات العالمية في المجالات الثقافية والإعلامية من خلال مشاريع استباقية متعددة مصممة لمواجهة مظاهر حروب الجيل الخامس.

تعكس هذه المبادرات الالتزام بتطوير مشاريع إعلامية واتصالية دفاعية طويلة الأمد. وتتطلب الجزائر جهداً مستمراً لاكتساب أدوات الرقابة على المناهج وإدارة المعرفة لمواجهة العمليات الحربية التي تستهدف تقويض الأسس الوطنية. ونظراً للتأثير العميق لحرب المعلومات والحملات النفسية على تشكيل الرأي العام والروح المعنوية للخصم، أصبح من الضروري تطوير قدرات فعالة في نشر المعلومات والاتصال الاستراتيجي تؤثر بشكل كبير في مسارات الصراع. ويتجلى هذا التوجه الاستراتيجي بوضوح من خلال التدابير التالية:

إدماج الإعلام العسكري ضمن الاستراتيجية الوطنية: تهدف مساهمة الإعلام العسكري في الاستراتيجية الإعلامية الوطنية إلى غرس عقائد التضحية، والمساهمة المدنية، والالتزام الوطني، إلى جانب الاستعداد النفسي من خلال تعزيز الثقة المتبادلة بين الشعب والقوات المسلحة. ويعد النهج الاتصالي الذي تبناه الجيش الوطني الشعبي للفترة الاستراتيجية 2022-2025 نموذجاً لهذا التكامل؛ حيث يواجه مسؤولو الاتصال في المؤسسة العسكرية حروب الجيل الخامس من خلال تعزيز القرب المؤسساتي من القاعدة الشعبية، تجسداً لنموذج "جيش-أمة". ويمكن ملاحظة هذا التلاحم من خلال التجنيد السنوي لمئات المواطنين الشباب. كما يتم الحفاظ على القيمة المؤسساتية لدى العائلات الجزائرية عبر مبادرات توعوية

مستمرة تشارك فيها القيادة العسكرية والقوات العملياتية، وتتناول هياكل القيادة ومسؤوليات المهام. ويستجيب هذا النهج مباشرة للتحديات الإعلامية التي تواجهها الجزائر عبر ترسيخ الرابطة بين الجيش والأمة كدفاع صلب ضد حرب المعلومات التي تستهدف العلاقات المدنية العسكرية.

بنية تحتية إعلامية لامركزية: يعمل برنامج إنشاء إذاعات محلية في كل ولاية، والذي انطلق عام 1990، كحائط صد دفاعي لحماية الهوية الثقافية الجزائرية المحلية من التغلغل الثقافي الغربي. كما يمثل إطلاق إذاعة "إفريقيا إف إم" في مايو 2023، والتي تحمل شعار "صوت إفريقيا" وتستهدف الجماهير القارية، جبهة دفاعية إضافية، لا سيما بعد تدهور الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل وإلغاء الاتفاقيات مع مالي. تتيح هذه البنية التحتية للاتصال الاستراتيجي للجزائر عرض قوتها الناعمة مع مواجهة السرديات المعادية عبر القارة الإفريقية.

مشروع المدينة الإعلامية: مبادرة شاملة مصممة لتطوير قطاع السمعي البصري في الجزائر، من خلال إنشاء مرافق إنتاج متكاملة، وبنية تحتية تكنولوجية، وقدرات تدريب مهنية لتعزيز جودة الإنتاج الإعلامي المحلي وتنافسيته الدولية، مع تقليل الاعتماد على إنتاج المحتوى الأجنبي.

قطب المنصات الرقمية الدولية: مشروع لإنشاء منطقة اقتصادية حرة لاستضافة عمليات منصات التواصل الاجتماعي الدولية، باستخدام الجزائر كمركز قاري لتوصيل المحتوى إلى إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا. يعزز هذا الموقع الاستراتيجي دور الجزائر في البنية التحتية الرقمية الإقليمية، مع إمكانية توفير قدرات الرقابة التنظيمية والإشراف على المحتوى بما يتماشى مع مصالح الأمن الوطني.

تكتسب القدرات التكنولوجية والموقع الاستراتيجي لمؤسستي التلفزيون والإذاعة العموميتين أهمية بالغة لتطوير قطاع الاتصال وعصرنته. بث البرامج، والمسلسلات، والأفلام، والمحتوى الوثائقي عبر منصات الصحافة الإلكترونية، وبوابات الإنترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي التي تعالج مواضيع تعزز الانتماء للهوية الوطنية — بما تشمله من عادات، وتقاليد، وسرديات تاريخية، وقيم الدولة — يعمل كجبهة استباقية لتقوية الانتماء الوطني ودحض محاولات الاختراق وعمليات زرع الشك.

أنشأت الجزائر مراكز مستقلة للتحقق من الحقائق لمواجهة التضليل الإعلامي، وطورت منصات لمكافحة الدعاية تنشر معلومات دقيقة وموثقة من خلال العديد من التدابير التكاملية. ويشمل ذلك المؤتمرات العلمية والندوات الأكاديمية التي تُبث عبر المنصات الإعلامية لرفع مستوى الوعي العام وتحصين الجبهة الداخلية. ومن الأمثلة البارزة المؤتمر المنعقد بعنوان "تمتين الجبهة الداخلية واللممة الوطنية: بين

التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية" في 8-9 أبريل 2025، والذي جمع خبراء وصناع قرار ومهنيين أمنيين لمعالجة تحديات الاتصال الاستراتيجي وتطوير أطر استجابة شاملة.

المطلب الثالث: الإستراتيجيات السوسيو-اقتصادية لمواجهة التهديدات.

تعزيز الوحدة الاجتماعية واللحمة الوطنية:

نفذت الجزائر استراتيجيات وآليات شاملة لتقوية الروابط الاجتماعية ونبذ التفرقة بين مختلف فئات المجتمع، تعزيزاً للوحدة الوطنية وترسيخاً للشعور العميق بالانتماء. وتعمل هذه المبادرات من خلال أبعاد متعددة:

تعزيز الحوار واللحمة الاجتماعية: تسهيل آليات الحوار المنظم وتعزيز أطر التماسك الاجتماعي، بما في ذلك ترسيخ الرابطة بين الجيش والأمة كمؤسسة وطنية جامعة. كما يساهم تشجيع الحوار بين الأديان والثقافات ضمن المشهد الديني والثقافي المتنوع في الجزائر في بناء تماسك اجتماعي عصي على محاولات التفكيك المتطرفة.

مبادرات مكافحة التطرف: محاربة الفكر المتطرف من خلال حملات توعية ممنهجة، وترقية الخطاب الديني المعتدل المتماشى مع التقاليد الإسلامية للجزائر، وتنفيذ برامج شاملة لإعادة التأهيل والإدماج للأفراد الذين انخرطوا سابقاً في أنشطة متطرفة، مما يسهل عودتهم المنتجة إلى المجتمع.

تخفيف الفوارق الاجتماعية: معالجة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية عبر برامج متعددة الأوجه للحد من الفقر والبطالة، وتوسيع فرص العمل، وتحسين الدخل الوطني من خلال زيادات الأجور واستحداث منج اجتماعية متنوعة، بما في ذلك منحة البطالة وعلاوات ربات البيوت.

توفير الخدمات الأساسية الشاملة: ضمان الوصول العام إلى الخدمات المجانية الأساسية في قطاعات الصحة، والنقل العام، والتعليم، مدعومة بإدماج مشاريع سكنية متنوعة مصممة لتناسب مع مستويات الدخل لجميع فئات المجتمع، مما يعزز العدالة الاجتماعية الجوهرية.

تحصين القاعدة الشعبية: تقوية الأسس المجتمعية لمنع استغلال الفئات الهشة وافتعال الأزمات. ويتطلب ذلك توجيه المجتمع والمؤسسات الوطنية نحو وعي نقدي بالمخاطر التي تواجه الدولة الجزائرية، وتوجيه الاهتمام الإعلامي نحو تقييم التهديدات والفهم الشامل للتأثيرات المباشرة وغير المباشرة للأفكار والإشاعات والتنبيهات الإعلامية التي تبثها الوسائل الإعلامية المعادية.

ترسيخ أسس الهوية الوطنية: تعزيز المرجعيات الوطنية والدينية والقيم الاجتماعية لتوطيد أسس الهوية الوطنية وتعزيز الولاء والانتماء الوطني، مع المضي قدماً في البناء الديمقراطي عبر الأبعاد السياسية

والاجتماعية والاقتصادية والثقافية واللغوية. ويضمن هذا النهج الشامل الاستمرارية الثقافية مع تعزيز تنمية وطنية شاملة.

تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة: إرساء قيم العدالة الاجتماعية والمساواة بين جميع أفراد المجتمع فيما يتعلق بفرص العمل، وتوزيع الثروة، والوصول إلى الامتيازات، وممارسة الحقوق السياسية، وفرص التعليم، والرعاية الصحية، والاستحقاقات ذات الصلة؛ بما يضمن تمتع جميع المواطنين بهذه الحقوق الأساسية بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي، ويمكّنهم من ظروف معيشية كريمة خالية من التمييز. وقد أضفت الجزائر طابعاً مؤسسياً على العدالة الاجتماعية من خلال مبادئ استقلال القضاء التي أُرسيت منذ الإطار الدستوري الأول لعام 1963، وتعززت عبر التعديلات اللاحقة وصولاً إلى التعديل الدستوري لعام 2020؛ حيث تنص المادة 163 صراحةً على أن القضاء سلطة مستقلة، ويمارس القضاة استقلاليتهم خضوعاً للأحكام القانونية حصراً، مما يضمن سيادة القانون وإدارة العدالة بإنصاف¹¹⁸.

تنمية وأمن المناطق الحدودية: النهوض بتنمية المناطق الحدودية وتأمين الحدود من خلال تحسين شامل للبنية التحتية في المناطق الحدودية ومبادرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإدماج سكان المناطق الطرفية في مسارات التنمية الوطنية مع تعزيز الأمن من خلال المشاركة المجتمعية وتوفير الفرص الاقتصادية.

استراتيجيات التنوع الاقتصادي والتنمية:

ركزت الجزائر جهودها على تحقيق تنمية اقتصادية قوية من خلال تشجيع وتحفيز الاستثمار، إلى جانب تنويع مصادر الدخل الوطني خارج قطاع المحروقات. وقد تم تفعيل هذا التوجه الاستراتيجي من خلال الآليات التالية:

التركيز على تنمية قطاع المناجم: إعطاء الأولوية لتوسيع قطاع المناجم كحجر زاوية للتنوع الاقتصادي. وتشمل الاستثمارات المنجمية البارزة ما يلي:

- **منجم غار جبيلات للحديد** في ولاية تندوف، والذي يمثل أحد أكبر رواسب خام الحديد غير المستغلة في العالم، مما يضع الجزائر في موقع يتيح لها تطوير صناعة تعدينية حديدية هامة.

¹¹⁸ بكرار شوش محمد. 2021. "استعدادات الجزائر لمتطلبات حروب الجيل الرابع: بين الواقع والآفاق". مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 13، العدد 03، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، ص. 434.

• **الاتفاقيات التعاقدية** الموقعة في نوفمبر 2024 لاستكمال عمليات تعدين الزنك والرمصاص في ولاية بجاية، بما في ذلك إنشاء مرافق معالجة لهذه المعادن الاستراتيجية، مما يعزز قدرة الإنتاج ذات القيمة المضافة.

• **بدء استغلال منجم الفوسفات** في ولاية تبسة، مما يعزز احتياطات الجزائر من الفوسفات وقدرتها على إنتاج الأسمدة الزراعية للاستهلاك المحلي والأسواق الدولية، ويساهم في الأمن الغذائي وتنويع إيرادات الصادرات.

تعزيز البنية التحتية: باشرت الجزائر تنفيذ مشاريع تنموية قاعدية عالية الجودة، لا سيما مبادرات البنية التحتية للسكك الحديدية — المكتملة منها والجاري تنفيذها — مما يتيح الربط بين مختلف المناطق الوطنية، خاصة الأقاليم الجنوبية. وتسهل هذه البنية التحتية للنقل استغلال الموارد المعدنية مع تقوية القطاعات الاقتصادية التكاملية بما في ذلك الزراعة والسياحة من خلال تعزيز إمكانية الوصول وتقليل التكاليف اللوجستية.

الاستثمار في القطاع الزراعي: وضعت الجزائر تطوير القطاع الزراعي كأولوية ضمن مقاربة استراتيجية للأمن الغذائي. وإلى جانب توسيع الاستثمارات الزراعية المحلية، أقامت الجزائر شراكات دولية في التنمية الزراعية، تشمل:

• توطين الاستثمار الزراعي القطري الجزائري في ولاية أدرار، للاستفادة من الرأس مال والخبرات الأجنبية في تطوير الزراعة الصحراوية.

• المشاريع التعاونية مع الشريك الإيطالي "بونيفيكي فيراريزي" (المعروف بمشروع "ماتيه") في ولاية تيميمون، لإدخال تقنيات زراعية متطورة ومنهجيات زراعة تتكيف مع الظروف الصحراوية. تسهل هذه الشراكات نقل التكنولوجيا، واكتساب الخبرات، وتعبئة الرؤوس الأموال لعصرنة الزراعة مع الحفاظ على السيادة الوطنية على نظم إنتاج الغذاء.

تطوير تسيير العقار الصناعي: اعتمدت الجزائر استراتيجية تنويع اقتصادي تقوم على تشجيع الاستثمار وتقوية البنية التحتية الصناعية المحلية من خلال توفير العقار الصناعي، وتسريع تنفيذ الاستثمارات الجديدة عبر مختلف القطاعات الإنتاجية محلياً، مع الانتقال بعيداً عن الاقتصاد الريعي المتميز بالتبعية للمحروقات. ويشكل العقار الصناعي عاملاً حاسماً في جذب مشاريع الاستثمار المحلية والأجنبية من خلال توفير مواقع مؤهلة تستضيف مشاريع المتعاملين الاقتصاديين، مما يحقق تنمية اقتصادية مستدامة، ويقلل التبعية الاقتصادية للمصادر الخارجية، ويخفف من الآثار السلبية للصدمات والأزمات الاقتصادية الخارجية المحتملة التي قد تؤثر على الاستقرار الوطني.

عصرنة الإطار التشريعي: باشرت الدولة الجزائرية تعديلات شاملة على التشريعات الاقتصادية، بما في ذلك قانون النقد والمصرف، وتشريعات العقار الصناعي، وأنظمة النظام الجبائي. ويشكل البعد التشريعي عنصراً مُمكنًا ومسرّعا في تنفيذ وتحقيق الاستثمارات عبر مختلف القطاعات داخل الجزائر، مما يخلق بيئات تنظيمية واضحة ومواتية للنشاط الاقتصادي ويقلل العوائق البيروقراطية أمام الاستثمار المنتج.

التعاون الاقتصادي الدولي: تسعى الجزائر بفعالية نحو الاندماج في التكتلات الاقتصادية والسياسية وأطر التعاون الاقتصادي الدولي. وتشمل المبادرات البارزة إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية، مما يضيف طابعاً مؤسسياً على المساعدات التنموية الجزائرية وإبراز قوتها الناعمة. كما تؤكد استضافة الجزائر للقمّة السابعة لمنتدى الدول المصدرة للغاز (GECF) في مارس 2024 على دور الجزائر البارز في مشهد الطاقة العالمي، مما يضع الدولة كفاعل رئيسي في حوكمة الطاقة الدولية وتنسيق أسواق المحروقات، مع تنويع الشراكات الدبلوماسية والاقتصادية خارج الأطر التقليدية الموجهة نحو الغرب.

الخاتمة

نتائج البحث:

انطلق هذا البحث من إشكالية جوهرية تتمحور حول طبيعة التهديدات التي تُمارسها حروب الجيل الخامس على الأمن المجتمعي الجزائري من خلال منصة X في الفترة الممتدة بين 2019 و2026، وقد أُطّر هذا السؤال المركزي بفرضية مزدوجة مفادها: أولاً أن المنصات الرقمية باتت تُشكّل ساحة معركة سرديّة من الدرجة الأولى تستهدف ركائز الأمن المجتمعي الجزائري بصورة منهجية ومنسّقة، وثانياً أن هذا الاستهداف يعتمد على اليات متعددة الأبعاد لخدمة أجندات خارجية محددة المصدر والغاية. وقد خلص الفصل الأول إلى تأسيس إطار مفاهيمي متكامل يُعرّف الأمن المجتمعي وحروب الجيل الخامس من خلال استهداف الفضاء الإدراكي للمجتمع قبل أي مواجهة مادية، مُحوّلة كل مستخدم لوسائط التواصل الاجتماعي إلى نقطة احتمالية لضرر صامت يُعيد برمجة منظومته القيمية والهوياتية دون أن يدرك ذلك. أما الفصل الثاني فقد أثبتت نتائجه عبر التحليل الميداني لمنصة X أن الأمن المجتمعي الجزائري يواجه أنماط متشابهة من الاستهداف: حروب السرديات التي تسعى إلى تفكيك الرواية التأسيسية للدولة لأمة، وتوظيف التعددية الثقافية ورقة ضغط للمس الهوية الوطنية المركّبة، وقد أثبتت نتائج الاستبيان المُنجَز على عينة من الطلبة الجامعيين وجود هامش مناورة يتجلى في ثلاثة مؤشرات قابلة للقياس: الالتزام بالرواية الرسمية في مواجهة الوقائع، والتحيز التأكيدي الذي يُصادق على المعلومات الكاذبة المتوافقة مع الصورة النمطية الجماعية.

حدود البحث وآفاقه:

لا يخلو هذا البحث من جملة من الحدود المنهجية التي ينبغي الإقرار بها صراحةً. تتمثل أولى هذه الحدود في التقييد الجسيم الذي فرضته سياسة X المتعلقة بالوصول إلى واجهة برمجة التطبيقات (API) منذ عام 2022، مما حصر التحليل الكمي في أدوات مجانية ذات طاقة استيعابية محدودة وفترات زمنية متقطعة لا تُتيح بناء قاعدة بيانات طويلة متكاملة تغطي كامل الفترة الممتدة بين 2019 و2026. وتتمثل الحدود الثانية في الإشكالية المتعلقة بالحياد المنهجي في دراسة ظاهرة ذات بُعد وطني حساس، وقد اعتمدنا في مواجهة هذه الإشكالية على الاستناد إلى مبدأ روبرت كوكس المشهور، مُعلنين موقعيتنا المعرفية بوصفنا باحثين من داخل السياق الجزائري دون أن يُفضي ذلك إلى التماهي مع الخطاب الرسمي أو الخطاب المعارض له. وتبقى آفاق البحث مفتوحة على مسارات متعددة، أبرزها إجراء تحليل مقارنة مع حالات أفريقية وعربية مجاورة تعرّضت لأنماط مماثلة من عمليات التأثير الرقمي، بما يُسهم في بناء حقل بحثي أمني رقمي عربي يفتقر اليوم إلى التراكم المنهجي الكافي.

التوصيات:

1. الأمنة القاعدية: نحو تربية إعلامية ذات أبعاد أمنية وطنية

تنبثق هذه التوصية الأولى من قناعة راسخة مفادها أن مواجهة حروب الجيل الخامس لا تُختزل في الردود الأمنية الصلبة والقرارات القانونية الأنوية، بل تستلزم بالدرجة الأولى بناء مناعة مجتمعية استباقية تبدأ من الطور التعليمي الأول قبل أن يتشكل الإطار الإدراكي للفرد ويترسّخ. وقد اقترحنا لهذه التوصية مصطلح الأمنة القاعدية (Grassroots securitization) إذ يشير إلى فكرة نقل فعل التأمين من المستوى المؤسسي الرسمي إلى المستوى التربوي الشعبي بوصفه استثماراً أمنياً بعيد المدى مما يُمكّن من تحقيق حوكمة أمنية متكاملة بحيث لا يقل قطاع التربية أهمية عن أي استثمار في المنظومة الدفاعية

الصلبة. وفي هذا الصدد، يُلاحظ بارتياح بالغ أن وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور كمال بداري قد أعلن مؤخراً الشروع في تعميم تدريجي لمادتي تاريخ الجزائر والوطنية والمواطنة في المدارس الوطنية العليا ابتداءً من السنة الجامعية 2025/2026، مُعللاً ذلك بأننا "أكثر من أي وقت مضى بحاجة ماسة إلى استحضار قيمنا المرجعية والتمسك بها باعتبارها حصناً يحمي هويتنا ويعزز تماسك مجتمعنا في مواجهة المد المتسارع الذي تفرضه تكنولوجيات الإعلام والاتصال".¹¹⁹

غير أن نتائج هذا البحث تدفعنا إلى ما هو أبعد وأعمق؛ إذ نوصي بثلاثة إجراءات مُتكاملة: أولاً، إدراج وحدة تعليمية مُهيكلة في التربية الإعلامية (Media Literacy) ضمن مناهج التربية المدنية في الأطوار الابتدائية والمتوسطة، تُدرّب المتعلمين منذ سن مبكرة على التحقق من المعلومات وكشف التلاعب السردي مستفيدين في ذلك من نماذج فنلندا وإستونيا اللتين اعتمدتا التربية الإعلامية مادةً إلزامية دفاعاً عن سيادتهما المعلوماتية في مواجهة الخطر الروسي¹²⁰. وثانياً، تعميم مادة تاريخ الجزائر وإلزاميتها في كافة التخصصات الجامعية دون استثناء بما فيها التخصصات العلمية والتقنية. وثالثاً، دمج هذين المسارين في إطار استراتيجي وطنية موحدة للمناعة الإدراكية (Cognitive Resilience Strategy) تُشرف عليها هيئة مشتركة بين وزارات التعليم والاتصال والدفاع، على غرار ما اعتمدته الدول الاسكندنافية في مواجهة حروب التأثير الرقمي.

2. حماية القاصرين رقمياً: نحو تشريع جزائري لتقييد وصول الأحداث إلى منصات التواصل الاجتماعي

تتبع التوصية الثانية من معطى إحصائي صارخ وهو الارتباط الوثيق بين كثافة استخدام منصات التواصل الاجتماعي في سن مبكرة وارتفاع مستوى نفاذ السرديات المُضِلّة، مما يجعل الشريحة العمرية للأحداث دون الثامنة عشرة الجمهور الأكثر هشاشة وأكثر استراتيجيّة في الوقت ذاته في نظر عمليات التأثير الرقمي الممنهج. وقد شهد العالم في السنوات الأخيرة موجة تشريعية غير مسبقة لتقييد وصول الأحداث إلى منصات التواصل الاجتماعي؛ فقد أصبحت أستراليا في ديسمبر 2025 أول دولة في العالم تحظر على الأطفال دون الستة عشر استخدام منصات التواصل الاجتماعي، وتشمل الحظر عشر منصات كبرى من بينها تيك توك و إنستغرام و يوتيوب وفيسبوك و X، مع فرض غرامات على الشركات المخالفة تصل إلى 49.5 مليون دولار أسترالي. وفي أوروبا، صادق البرلمان الفرنسي في جانفي 2026 على قانون يحظر على الأطفال دون الخامسة عشرة الوصول إلى منصات التواصل الاجتماعي، في حين أعلنت الدنمارك عن مشروع قانون مماثل يحدد سن الخامسة عشرة حداً أدنى، وأعلنت المملكة المتحدة عزمها اعتماد قانون مماثل لأستراليا، فيما أعلنت اليونان أنها قريبة جداً من إقرار حظر مماثل على الأطفال دون الخامسة عشرة. وتجدر الإشارة إلى أن الصين اعتمدت من جهتها نظام "وضع القاصر" الذي يفرض قيوداً على وقت الشاشة وفق الفئة العمرية على مستوى الأجهزة والتطبيقات. واستناداً إلى هذه التجارب الدولية وإلى نتائج هذا البحث التي تثبت أن منصة X تُمثّل ساحة رئيسية لعمليات التأثير المستهدفة للمجتمع الجزائري، نوصي بإطلاق مسار تشريعي وطني يرمي إلى: أولاً، تحديد حد أدنى لسن الوصول إلى منصات التواصل الاجتماعي لا يقل عن خمس عشرة سنة. وثانياً، إنشاء هيئة وطنية مستقلة لحماية الطفل الرقمي تتولى الرقابة على تطبيق هذا التشريع والتحقيق في رصد الاستهداف الممنهج للقاصرين الجزائريين عبر المنصات الرقمية بوصفها بُعداً أمنياً بالغ الخطورة في سياق حروب الجيل الخامس.

¹¹⁹ كمال بداري، وزير التعليم العالي والبحث العلمي الجزائري، تصريح أمام أعضاء مجلس الأمة خلال جلسة الأسئلة الشفوية، مايو 2026. نقلاً عن: "تعميم تدريس تاريخ الجزائر تدريجياً على كافة المدارس العليا"، *الشروق أونلاين*، 16 مايو 2026.

¹²⁰ NATO StratCom COE, *Resilience and Civil Preparedness* (Riga: NATO StratCom, 2019), 10–22.

في ختام هذا البحث، تبقى حقيقة راسخة تتجاوز كل النقاشات التقنية والمنهجية: إن الأمن المجتمعي في عصر حروب الجيل الخامس لم يعد شأنًا يُختزل في القرارات الاستراتيجية للنخب السياسية والعسكرية وحدها، بل بات مسؤولية تضامنية يتشاركها المواطن مع مؤسساته، والطالب مع أستاذه، والأسرة مع دولتها. وإن كانت الجزائر تمتلك من الرصيد التاريخي والهوياتي ما يؤهلها لبناء منظومة مجتمعية صامدة في مواجهة هذه التهديدات، فإن هذا الرصيد لا قيمة له ما لم يُترجم إلى برامج تعليمية ومنظومات تشريعية وثقافة رقمية نقدية تجعل من كل مواطن جزائري خطأً دفاعياً أمامياً في الحرب الصامتة التي تُشنّ يومياً على إدراكه وقيمه وانتمائه.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. الكتب:

1. بندكت أندرسن. الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها. (ترجمة: ثائر ديب). الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
2. بوزيدي، حسين. الشباب الجزائري بين هوية الآباء ومطامح المستقبل. الجزائر: مركز الدراسات الاجتماعية، 2021.
3. ثامر كامل الخزرجي. العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات. الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005.
4. جو جسيون. معجم قانون حقوق الإنسان العالمي. (ترجمة: عزيز ناصر). عمان: دار النشر للنشر والتوزيع، 1999.
5. جوزيف ناي. القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية. (ترجمة: محمد توفيق البجيرمي). الرياض: مكتبة العبيكان، 2007.
6. حمو محمد عيسى النوري. دور الميزابيين في تاريخ الجزائر قديماً وحديثاً (المجلد الأول). قسنطينة: دار البعث.
7. دونالد ل. هورويتز. الصراعات الإثنية. (ترجمة: نصر حامد أبو زيد). أبوظبي: هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، كلمة، 2011.
8. رينيه ديريسا وآخرون. تكتيكات ومجازات وكالة أبحاث الإنترنت. نيويورك: نيو نوليدج، 2018.
9. رضوان منصوري. الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني. القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية، 2016.
10. جمونت باومان. الحداثة السائلة. (ترجمة: حجاج أبو جبر). بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2016.
11. ستيفن كاسلز ومارك ج. ميلر. عصر الهجرة: تحركات السكان الدولية في العالم الحديث. (ترجمة: إيمان الجبوري). أبوظبي: هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، كلمة، 2011.
12. شفيق الغبراء. "الإثنية المسيية: الأدبيات والمفاهيم". في: عبد السلام إبراهيم (مُعد). الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
13. عامر مصباح. الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة: مناقشة النماذج النظرية. الجزائر/القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2015.
14. عماد جاد. التدخل الدولي: بين الاعتبارات الإنسانية والأبعاد السياسية. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2000.
15. أولريش بيك. مجتمع المخاطر: نحو حداثا جديدة. (ترجمة: هندية اليدومي). أبوظبي: هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، كلمة، 2009.
16. قسم، س. الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية. الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2019.
17. مايكل براون (محرر). الأبعاد الدولية للصراع الداخلي. (ترجمة: مركز الدراسات الاستراتيجية). بيروت: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 1999.
18. منصور مرقومة. القبيلة في الجزائر: جدلية الفكر التقليدي وبراديعُمت العصرية.

19. مويسيس نعيم. غير مشروع: كيف يقوم المهربون والمزورون والقرصان باختطاف الاقتصاد العالمي. (ترجمة: محمد توفيق البجيرمي). الرياض: مكتبة العبيكان، 2006.
20. مونس حضره. التفكير في الثقافات. بيروت: دار الرافدين، الطبعة الأولى، 2016.
21. هاني علي جريد طشطوش. مقدمة في العلاقات الدولية. الأردن: جامعة اليرموك، 2010.
22. وليد عبد الحي. تحول المسلمات في العلاقات الدولية: دراسة مستقبلية (المجلد 1). الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994.
23. يورغن هابرماس. نظرية الفعل التواصلي. (ترجمة: أبو النور حمد). الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.

2. الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. سناء منيغر. التنوع الثقافي من منظور الأمن المجتمعي. مذكرة ماجستير في القانون العام، تخصص حقوق الإنسان والأمن الإنساني، جامعة سطيف 2، 2013-2014.
2. عبد الحكيم كرود. الأمن الإنساني والتحويلات المجتمعية في الوطن العربي. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018/2019.
3. فوزية لبادي. إشكالية إدارة التنوع الإثني (العرق) في العالم العربي. أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2016.
4. منصور لخضاري. إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر 3، 2012-2013.
5. ناصر بلحاج. النظم والقوانين العرفية بوادي ميزاب في الفترة الحديثة (بين القرنين 9-13 هـ / 15-19 م). أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة 2.
6. نبيل بويبية. المقاربة الجزائرية اتجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الجزائرية. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.

3. الدوريات والمجلات العلمية:

1. بكرار شوش محمد. "استعدادات الجزائر لمتطلبات حروب الجيل الرابع: بين الواقع والآفاق". مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 13، العدد 03، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2021.
2. بن عيسى سمير وبوزيدي كمال. "منصة X وتأطير الحراك الجزائري: تحليل للخطاب الرقمي". مجلة العلوم السياسية والقانون، جامعة الجزائر 3، العدد 9، 2021.
3. بوعلي، نصر الدين. "التربية الإعلامية والمعلوماتية في المدرسة الجزائرية: تشخيص نقدي". مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، العدد 18، 2022.
4. هاشمي مليكة ونبيلة بن يحيى. "الأمن المجتمعي: دراسة في المفهوم، النظرية والتهديدات". المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 12، العدد 1 (جانفي 2023).

4. التقارير الصادرة عن الهيئات والمراكز البحثية والجرائد الوطنية:

1. الإعلام الرقمي والمجتمع الجزائري: إشكاليات الثقة والتلقي. الجزائر، 2021.
2. بنك الجزائر. التقرير السنوي 2023. الجزائر: بنك الجزائر، 2023.
3. الديوان الوطني للإحصاء. مسح العمل والبطالة 2023. الجزائر: ONS، 2023.
4. كمال بداري (وزير التعليم العالي والبحث العلمي الجزائري). تصريح أمام أعضاء مجلس الأمة خلال جلسة الأسئلة الشفوية، مايو 2026. نقلاً عن: "تعميم تدريس تاريخ الجزائر تدريجياً على كافة المدارس العليا"، الشروق أونلاين، 16 مايو 2026.
5. محمد بن فايز القحطاني. "الأمن البيئي ضرورة قصوى أمام الأمم". جريدة البلاد السعودية، العدد 17467، 2004.
6. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. تقرير مؤشر الرأي العربي 2023: منطقة المغرب العربي. الدوحة: CAREP، 2023.
7. المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (CRASC). مسح استخدام وسائل الإعلام لدى الشباب الجزائري. وهران: CRASC، 2022.
8. معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام. تغير المناخ والنزاع المسلح. ستوكهولم: معهد SIPRI، 2021.
9. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص 2022. فيينا: منشورات الأمم المتحدة، 2022.
10. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. تقرير المخدرات العالمي 2023. فيينا: منشورات الأمم المتحدة، 2023.
11. الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار. خريطة التنمية الرقمية في الجزائر. الجزائر: ANDI، 2022.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1. Books :

1. Abbott, Daniel, ed. The Handbook of 5GW: A Fifth Generation of War?. Ann Arbor: Nimble Books, 2010.
2. Arquilla, John, and David Ronfeldt, eds. Networks and Netwars: The Future of Terror, Crime, and Militancy. Santa Monica: RAND Corporation, 2001.
3. Avant, Deborah D. The Market for Force: The Consequences of Privatizing Security. Cambridge: Cambridge University Press, 2005.
4. Beck, Ulrich. Risk Society: Towards a New Modernity. Translated by Mark Ritter. London: Sage Publications, 1992.
5. Benkler, Yochai, Robert Faris, and Hal Roberts. Network Propaganda: Manipulation, Disinformation, and Radicalization in American Politics. Oxford: Oxford University Press, 2018.

6. Billig, Michael. *Banal Nationalism*. London: Sage Publications, 1995.
7. Brubaker, Rogers. *Ethnicity Without Groups*. Cambridge: Harvard University Press, 2004.
8. Buzan, Barry, Ole Wæver, and Jaap de Wilde. *Security: A New Framework for Analysis*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1998.
9. CHERIFI, BRAHIM. *Le M'Zab: Etudes d'anthropologie historique et culturelle*. Alger: Éditions Sédia, 2015.
10. Droz-Vincent, Philippe. *Groupes et idéologies dans le monde arabe contemporain*. Paris: Presses de Sciences Po, 2019.
11. Dunn Cavelty, Myriam. "Cyber-Security." In *The Routledge Handbook of Security Studies*, edited by Myriam Dunn Cavelty and Victor Mauer, 154–162. London: Routledge, 2010.
12. Gellner, Ernest. *Conditions of Liberty: Civil Society and Its Rivals*. London: Penguin Books, 1994.
13. Huntington, Samuel P. *Political Order in Changing Societies*. New Haven: Yale University Press, 1968.
14. Liang, Qiao, and Wang Xiangsui. *Unrestricted Warfare*. Beijing: PLA Literature and Arts Publishing House, 1999.
15. Migdal, Thomas S. *Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World*. Princeton: Princeton University Press, 1988.
16. Mudde, Cas, and Cristóbal Rovira Kaltwasser. *Populism: A Very Short Introduction*. Oxford: Oxford University Press, 2017.
17. Norris, Pippa. *Democratic Deficit: Critical Citizens Revisited*. Cambridge: Cambridge University Press, 2011.
18. Pomerantsev, Peter. *This Is Not Propaganda: Adventures in the War Against Reality*. New York: PublicAffairs, 2019.
19. Portier, Robert. *Sociologie de la vulnérabilité sociale*. Paris: Armand Colin, 2007.
20. Putnam, Robert D. *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community*. New York: Simon & Schuster, 2000.
21. Rhinard, Mark. "The Functional Logic of Societal Security." In *Securitization Theory: How Security Problems Emerge and Dissolve*, edited by Thierry Balzacq, 74–92. London: Routledge, 2011.
22. Rid, Thomas. *Active Measures: The Secret History of Disinformation and Political Warfare*. New York: Farrar, Straus and Giroux, 2020.
23. Roy, Olivier. *L'Islam mondialisé*. Paris: Seuil, 2002.
24. Roy, Olivier. *Le djihad et la mort*. Paris: Seuil, 2016.
25. Schultz, Thomas David. *La société post-vérité: médias, désinformation et démocratie*. Paris: PUF, 2017.

26. Sunstein, Cass. *#Republic: Divided Democracy in the Age of Social Media*. Princeton: Princeton University Press, 2017.
27. Van Creveld, Martin. *The Transformation of War*. New York: Free Press, 1991.
28. Wæver, Ole. "Societal Security: The Concept." In *Identity, Migration and the New Security Agenda in Europe*, edited by Ole Wæver, Barry Buzan, Morten Kelstrup, and Pierre Lemaitre, 17–30. London: Pinter Publishers, 1993.
29. Wylie, Christopher. *MindFck: Cambridge Analytica and the Plot to Break America*. New York: Random House, 2019.

2. Periodicals and Academic revues :

1. Ballas, D., et al. "Digital Overconfidence and Vulnerability to Misinformation." *Journal of Communication*, vol. 70, no. 4, 2020, pp. 532-534.
2. Bisson, Léopold, et al. "Les groupes Facebook des gilets jaunes: entre organisation et radicalisation." *Réseaux*, vol. 220, no. 2, 2020, pp. 35-41.
3. Brischel, Rainer, et al. "Institutional Distrust as a Predictor of Misinformation Receptivity." *Nature Human Behaviour*, vol. 6, no. 3, 2022, pp. 328-329.
4. Chaoui, Lilya. "Fifth-Generation Warfare and its Repercussions on Algerian National Security." *MISDAKIA* 7, n° 2 (2025): 55-64.
5. Fukuda-Parr, Sakiko. "New Threats to Human Security in the Era of Globalization." *Journal of Human Development* 4, no. 2 (July 2003): 1-15.
6. Jansz, Marc, et al. "Collective Historical Trauma and Susceptibility to Emotional Mobilization." *Political Psychology*, vol. 40, no. 3, 2019, pp. 497-500.
7. Krishnan, Armin. "Fifth Generation Warfare, Hybrid Warfare, and Gray Zone Conflict." *Journal of Strategic Security* 15, no. 4 (2022): 19–23.
8. Lind, William S., Keith Nightengale, John F. Schmitt, Joseph W. Sutton, and Gary I. Wilson. "The Changing Face of War: Into the Fourth Generation." *Marine Corps Gazette* 73, no. 10 (October 1989): 22–26.
9. Megui, Younes, et al. "Asymmetric Spread of Islamophobic Content on Twitter." *Political Communication*, vol. 38, no. 4, 2021, pp. 499-504.
10. Merkel, Wolfgang. "Embedded and Defective Democracies." *Democratization*, 11(5), 2004, pp. 33-38.

11. Reed, Donald J. "Beyond the War on Terror: Into the Fifth Generation of War and Conflict." *Studies in Conflict and Terrorism* 31, no. 8 (2008): 684–687.
12. Semeniuk, Nataliia. "Cognitive Warfare in the Modern Architecture of Hybrid Warfare." *Military Science* 2, n° 3 (2024): 100-105.
13. Sifry, Micah. "The Corrupted Democracy Machine." *Journal of Information Technology & Politics*, vol. 17, no. 3, 2020, pp. 290-295.

3. Doctoral Thesis:

1. Fournias, Maxime. *Islamophobie numérique et construction discursive de la menace*. Thèse de doctorat, Université de Paris Nanterre, 2021.

4. Reports & Official Institutional Documents:

1. Arab Region Media Observation Watch (ARMOWATCH). *Targeted Disinformation in Arabic Dialects: Algeria Case Study*. Beirut: ARMOWATCH, 2023.
2. Commission of the European Communities. *Communication on a European Programme for Critical Infrastructure Protection*. COM(2006) 786 final. Brussels: European Commission, 2006.
3. Consiliul Suprem de Apărare a Țării (CSAT). *Raport privind ingerința digitală în alegerile prezidențiale*. București: CSAT, 2024.
4. DataReportal. *Digital 2024: Algeria Country Report*. Singapore: DataReportal, 2024.
5. European Digital Media Observatory (EDMO). *Hate Speech and the Reconfiguration of X*. Florence: European University Institute, 2023.
6. European Parliament. *Resolution on the Role of Social Media Platforms in Democratic Processes*. Strasbourg: European Parliament, January 2025.
7. Fortunato, Artem. *Yellow Vests and the Russian Amplification Machine*. London: Institute for Strategic Dialogue, 2019.
8. Fox, Jérôme. *Toxic Twitter: A Toxic Place for Women*. London: Amnesty International, 2017.
9. International Crisis Group. *Post-Bouteflika Algeria: Challenges and Opportunities*. Brussels: ICG, Report N°238, 2022.
10. Joint Research Centre, European Commission. *Online Hate Speech in Europe: A Comparative Study*. Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2022.

11. Mueller, Robert S. Report on the Investigation into Russian Interference in the 2016 Presidential Election (Vol. 1). Washington D.C.: U.S. Department of Justice, 2019.
12. NATO Science and Technology Organization (STO). Cognitive Warfare: The Battle for the Brain. Brussels: NATO STO, 2020.
13. NATO StratCom COE. Resilience and Civil Preparedness. Riga: NATO StratCom, 2019.
14. Pew Research Center. Americans Are Changing Their Relationship with Facebook. Washington D.C.: Pew Research Center, 2019.
15. Stanford Internet Observatory. Tactics and Tropes of the Internet Research Agency. Stanford: Stanford University, 2020.
16. The Integrity Institute. Election Integrity on X: A Post-Acquisition Assessment. Washington D.C.: The Integrity Institute, 2023.
17. UNHCR. Mediterranean Situation: Algeria Country Overview. Geneva: UNHCR, 2023.
18. UNESCO. Media and Information Literacy Assessment in North Africa: Comparative Study. Paris: UNESCO, 2022

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

1. بوحنية قوي. "المجتمع المدني الجزائري: بين إيديولوجيا السلطة والتغيير السياسي". دراسة، مركز الجزيرة للدراسات، 2014. متوفر على الرابط:
[http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/03/201431091032346288.html]
(http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/03/201431091032346288.html)
2. محمد حسني. "تجمعات: نظام قضائي عشائري يدير شؤون القبائل الجزائرية". جريدة الاتحاد، 18 يونيو 2011. تم الاطلاع في 21 أبريل 2026:
http://www.alittihad.ae/details.php?id=59501&y=2011
3. Cadwalladr, Carole, and Emma Graham-Harrison. "Revealed: 50 Million Facebook Profiles Harvested for Cambridge Analytica." The Guardian, March 17, 2018

قائمة الأشكال:

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
40	بنية حروب الجيل الخامس	01
63	تغريدة لوزير الداخلية الفرنسي السابق برونو روتايو	02
64	تغريدة لصحيفة Le Parisien الفرنسية	03
64	تغريدة صحيفة ماريان الفرنسية	04
66	تغريدة مستخدم سعودي	05
67	تغريدة لمنظمة غير حكومية أمريكية	06
68	تغريدة مستخدمة تركية	07
69	تغريدة لنائب من البرلمان الأوروبي	08
70	تغريدة مستخدم جزائري	09
72	تشكيل عينة البحث	10
73	نسب الإجابات على السؤال الأول	11
74	نسب الإجابات على السؤال الثاني	12
74	جدول تحليلي لنتائج الاستبيان	13

قائمة المحتويات:

قائمة المحتويات:

5	الملخص
7	مقدمة
13	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للأمن المجتمعي وحروب الجيل الخامس
14	تقديم الفصل
15	المبحث الأول: ماهية الأمن المجتمعي
15	المطلب الأول: تعريف الأمن المجتمعي
23	المطلب الثاني: مرتكزات الأمن المجتمعي
27	المطلب الثالث: التهديدات الحديثة للأمن المجتمعي
31	المبحث الثاني: حروب الجيل الخامس: الخصائص والآليات
31	المطلب الأول: مفهوم حروب الجيل الخامس
34	المطلب الثاني: خصائص حروب الجيل الخامس
36	المطلب الثالث: آليات ووسائل حروب الجيل الخامس
39	المبحث الثالث: انعكاسات حروب الجيل الخامس على استقرار الدول
39	المطلب الأول: تنامي الانقسامات المجتمعية
43	المطلب الثاني: أزمة الثقة في المؤسسات
45	الفصل الثاني: تحديات الأمن المجتمعي في الجزائر وآفاق المواجهة
46	تقديم الفصل
47	المبحث الأول: سوسيولوجيا الأمن المجتمعي في الجزائر
47	المطلب الأول: المكونات البنيوية للمجتمع الجزائري
54	المطلب الثاني: هشاشة الوعي المجتمعي أمام التهديدات الرقمية
58	المطلب الثالث: التهديدات الداخلية الناشئة
62	المبحث الثاني: الإستراتيجيات المعادية للجزائر على منصة X
63	المطلب الأول: حرب السرديات
68	المطلب الثاني: توظيف التعددية الثقافية
72	المطلب الثالث: المضخّمات العضوية للتهديد
75	المبحث الثالث: آليات تعزيز الأمن المجتمعي الجزائري لمواجهة حروب الجيل الخامس
75	المطلب الأول: الاستراتيجيات السياسية والعسكرية لمواجهة التهديدات
79	المطلب الثاني: الاستراتيجيات الرقمية والإعلامية لمواجهة التهديدات
82	المطلب الثالث: الإستراتيجيات السوسيو-اقتصادية لمواجهة التهديدات
86	الخاتمة
90	قائمة المراجع
98	قائمة الأشكال
100	قائمة المحتويات